



جامعة البحرين

كلية الآداب

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

عبدالقاهر الجرجاني

في

النقد العربي الحديث

(دراسة في إشكالية التأويل)

بحث مقدم لاستكمال متطلبات درجة الماجستير

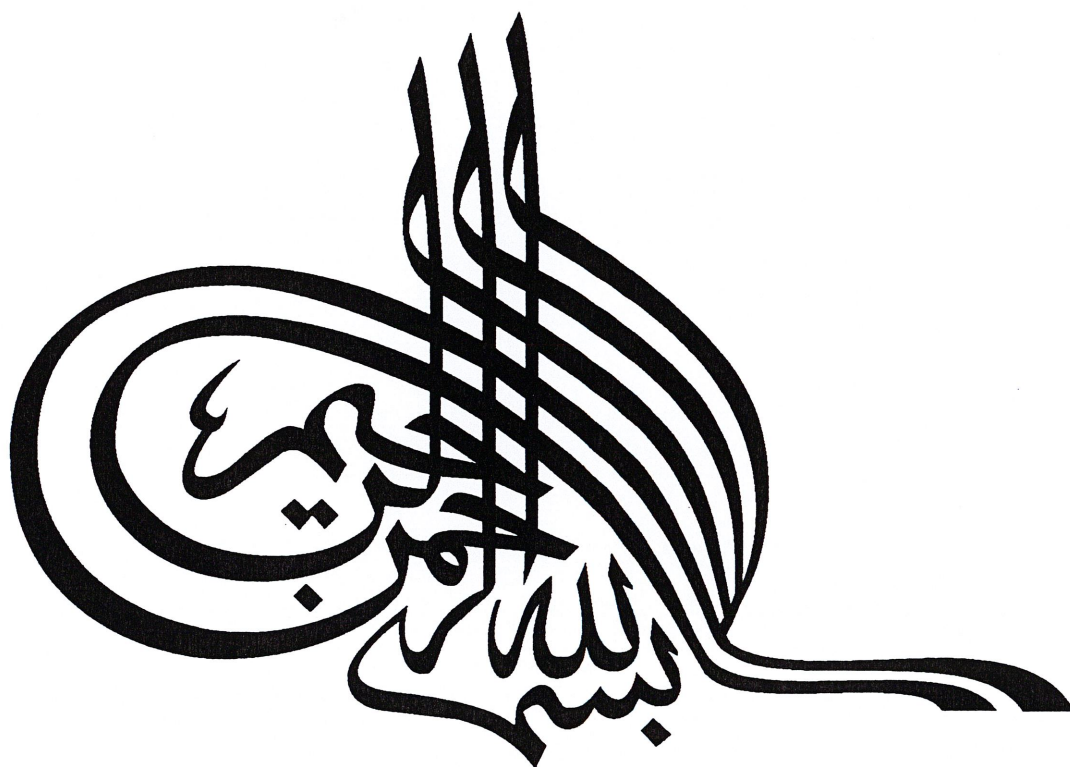
إشراف الدكتور

عبدالقادر فيدوح

إعداد الطالب

محمد عبدالرزاق عبدالغفار

1998 – 1999



إهداء

إلى من لا يوفي حقهما معروف ولا إحسان

إلى أمي الحبيبة وأبي الحبيب

حفظكما الله

المقدمة

لا يختلف الباحثون على أن عملية قراءة التراث وإعادة قراءته ضرورةً نظرية وإجرائية تستدعيها حوافز ذاتية وموضوعية ، وتتسم تلك العملية بالتغاير والاختلاف حيث لا تمثل تناولا واحدا ومنسجما ، بل تختلف فيما بينها اختلافات شتى. فهناك تأويلات أحادية تدور حول استعادة كل ما يفصح عنه النص التراثي ، بقطع النظر عن خصوصية مفاهيمه وما طرحه من مشاكل محددة بزمانها الماضي ، وخصوصية اللحظة الحاضرة وما تنفرد به من مسائل نظرية تتطلب تناولات مختلفة. ومن هنا فإن هذا النمط من التأويل لا يضيف شيئا ذا بال لأنه يجرّ المفاهيم التراثية، وموضوعاتها ذاتها ، ويسحبها على الحاضر ، فيكون حاضر التأويل حاضرا مُستلب الخصوصية ، مختزلا في الماضي ، ومطابقاً له .

وفي مقابل ذلك ، هناك تأويلات تستند إلى مرجعية غربية في إنجاز قراءتها ، ولعل أخطر ما يتعرض له هذا النمط من التأويلات هو أن أحد جانبي التأويل (النص التراثي أو الجهاز المفاهيمي الغربي) يستدرج المؤول إلى النظرة التاريخية المبسطة، والانحصار في الأسبقية الزمنية ، ومن ثمّ يبدأ بالبحث عن الأصل أو أصل الفكرة أو أساس المبدأ النظري في أحد الجانبين دون الآخر . ومن هنا ينتهي التأويل إلى أن أحد الجانبين كان له السبق والريادة في صياغة ذلك المبدأ النظري وتقريره . وكثيرا - إن لم يكن دائما - ما يصب التأويل لمصلحة النص التراثي .

وإذا لم ينته ذلك التأويل إلى تقرير الأسبقية التي يتمتع بها النص التراثي ، فإنه قد لا يُوفّق في المحافظة على التوازن بين المشكلات التي يطرحها النص التراثي ، ومشاكل مفاهيم النظرية الغربية ، في بناء التأويلات ، فيقع في تطبيقها تطبيقاً جاهزاً ، حيث تُسقط المشاكل النظرية التي تدور حولها المفاهيم الغربية على النص التراثي ، فتسود إلى درجة يعكسها النص نفسه .

إن هناك تأويلات تُوصّل نوعاً من القطعية مع المشاكل والعلاقات التي تطرحها نصوص التراث وليس القطعية مع التراث نفسه ، وهذا يعني توظيف نصوص التراث واستثمارها ، وما تطرحه من تصورات ضمن سياق مُكيّف حول مشاكل جديدة ومعاصرة .

وإذن ، يمكن القول بأن تأويل التراث ، في سياقه الإجرائي ، يكتسب عدة دلالات ، منها ما تنصرف إلى استعادة النص القديم من خلال النص التراثي نفسه ، ومنها ما تشير إلى عملية تقريب النص التراثي من المفاهيم الحديثة . ويأخذ التأويل بوصفه قواعد تحديد المعنى دلالات أخرى تتجسد في إعادة بناء سياقات النص التراثي والعلاقات التي تدور حول مشاكل معينة استناداً إلى المفاهيم الغربية الحديثة . وفي تصورنا أن هذا النمط الأخير من الممارسة هو ما تدل عليه كلمة التأويل حين تطلقها هذه الدراسة .

في ضوء هذه الملامح العامة لتأويل النص التراثي ، يمكن النظر إلى تأويلات نص عبدالقاهر الجرجاني (دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة) استناداً إلى المفاهيم الغربية ، حيث أبرزت تلك الممارسات المختلفة مظاهر عديدة أهمها : دَمْجُهُ في الوعي النقدي المعاصر ، والكشف عن مخزونه النظري الذي أثر في تاريخ التفكير البلاغي عند العرب.

يمكن أن يندرج نص الجرجاني في سياق واحد مع المفاهيم الغربية التي توسل بها الباحثون العرب ، فمفاهيم نص الجرجاني ومفهوم الدائرة التأويلية والإطار الاجتماعي كلها تدور حول طرق تحديد المعنى الأدبي . وإذا كانت مفاهيم الاختيار ، والتوزيع ، ومفهوم الانزياح ، تصورات نظرية لكيفية حدوث الظواهر الأسلوبية فإن نص الجرجاني نفسه يتضمن كثيراً من المبادئ التي تصف الوقائع الأسلوبية وحدوثها .

وأخيراً ، إذا كان نص الجرجاني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الأدبي وكيفية تحديده فإنه يلتقي بمفهوم الاختلاف في استراتيجيات التفكيك ، من حيث إن هذا الأخير يتناقض في تناوله للمعنى مع طريقة نص الجرجاني ، ومن هنا فإن هذا السياق يُجسّد ارتباط البنية بالبنية المناقضة لها .

إن النظرة الفاحصة لتأويلات نص الجرجاني تدرك أنها ممارسات ينطلق فيها المؤلفون من رؤية حديثة تُمكنهم من إنتاج تأويلاتهم على نحو دون آخر ، لأن تأويلات هؤلاء الباحثين العرب تتعامل مع نص الجرجاني بوصفه نصاً قائماً على بنية غير منظمة ، ولذا

فإن مهمة تلك التأويلات تكمن في إخراجها من حالتها الأولى إلى حالة النص المؤول الذي تنتظمه بنية خاصة . وفي هذا الإطار الذي يوضح طبيعة تلك الممارسات ، يتجلي لنا أن العلاقة لا تنشأ بين النصوص الإبداعية فحسب، بل إنها يمكن أن تُصطنع فيما بين النصوص النظرية حيث تتداخل في بُنى تبرز خصوصية التأويلات. وهذا ما جرى في الممارسات التي أولت نص الجرجاني استناداً إلى المفاهيم الغربية ، و لذلك يأتي اختيار العنوان الأساس لهذه الدراسة :

(عبدالقاهر الجرجاني في النقد العربي الحديث)

فهو يعكس تلك اللُحمة التي تربط نص الجرجاني بالمرجعية الغربية التي يعول عليها النقد العربي الحديث في بناء تأويلاته .

ونلاحظ أيضاً أن المفاهيم البلاغية والنقدية في نص الجرجاني من جهة ، والمفاهيم الغربية من جهة أخرى ، ليست أدوات لإنتاج التأويلات وبنائها فحسب، وإنما مشاكل تستدعي النظر ، لأن المفاهيم النقدية تؤثر في السياقات المدروسة ، وتتأثر بها أيضاً. أضف إلى كل ذلك أن تلك الممارسات تتأسس على تعارضات تنتمي إلى مستوى المفاهيم، حيث تكون مُكوّنات مفهوم ما في نص الجرجاني مساويةً أو مكافئةً لمُكوّنات المفهوم الغربي ، والذي تمّ الاستناد إليه في عملية التأويل . كما أن هناك تعارضات تأخذ شكلاً آخر ، حيث تنتمي إلى مستوى الممارسة وحده ، وذلك عندما تكون مُكوّنات مفهوم ما في نص الجرجاني تختلف كلها أو أغلبها عن مُكوّنات المفهوم الغربي الذي تمّ الاستناد إليه

في عملية التأويل . فالتعارضات النظرية في هذا المستوى تحدث نتيجة تسليط المفهوم الغربي ذي المكونات الخاصة على مفهوم ذي مكونات مختلفة في نص الجرجاني ، وذلك يستدعي إنشاء سياقات خاصة تُعوّضُ انعدام التكافؤ النظري بينهما .

ومن هنا تأتي أهمية صياغتنا للعنوان الفرعي لهذه الدراسة ، حيث يجسّد دعامة للعنوان الأساس تبرز طبيعة هذه المعالجة :

(دراسة في إشكالية التأويل)

وعلى الرغم من أن الدراسات التي دارت حول نص الجرجاني كثيرة ومتنوعة ، فإننا لم نعثر على أي دراسة عالجت الإشكالية الناجمة عن تأويل نص الجرجاني استناداً إلى المفاهيم الغربية ، لهذا فقد أثّرنا أن يكون ذلك موضوعاً لهذه الدراسة .

تتوسل هذه الدراسة بمنظور منهجي يتجاوز الوقوف عند تأويلات الباحثين إلى تحديد الشروط النظرية التي تتحكم في السياقات الداخلية لنص الجرجاني و سياقه الخارجي أو التاريخي . و يفضي ذلك المنظور في مستوى التحليل إلى تعيين البنيات التي تشكل مفاهيم نص الجرجاني من جهة ، و بنيات المفاهيم الغربية من جهة أخرى ، حينئذ يمكن الكشف عن التباينات والاختلافات الكامنة بين تلك البنيات . و من هنا فإن تحديد الشروط النظرية و بنيات المفاهيم يؤدي إلى الاقتراب من التعارضات النظرية التي تتضمنها تأويلات الباحثين العرب لنص الجرجاني.

يخضع اختيارنا للدراسات التي أولت نص الجرجاني لمعايير نظرية نسبية تسمح بإبراز الدراسات المتميزة في تأويلاتها من غيرها . فالدراسات الجادة لا بدّ وأن تثبت فهما تاريخيا معتبرا لنص الجرجاني ومفاهيمه ، فتشير إلى أن الجرجاني كان يفهم نصه على هذا النحو ، وليس علي ذلك ، وكان يريد من مصطلحاته تصورات معينة يتم الإشارة إليها . وعلى الرغم من استحالة إنجاز ذلك بدقة كبرى ، فإن كل معالجة يفترض أن تعطي القرائن على أنها حاولت فهم نصه في مستواه المعجمي التاريخي . أضف إلى ذلك ، أن الدراسات لا بدّ وأن تُظهر انسجاما نسبيا بين نص الجرجاني والمفاهيم الغربية ، و انسجاما آخر بين المفاهيم الغربية التي تمّ الاستناد إليها في تأويل نص الجرجاني ، وسياقاتها التي تنتمي إليها تلك المفاهيم . ومن هنا فإنه من الأهمية بمكان أن تثبت تلك الدراسات تنظيما خاصا وجديدا إلى حدٍ ما للنص المؤول ، يؤدي غيابه إلى ترك النص المؤول على معناه التاريخي . ولذا فإن تلك الدراسات لا بدّ وأن تبرز ظاهرةً جديدةً ، أو علاقة جديدة موجودة في وسط من العلاقات المعروفة التي يبرزها المستوى المعجمي والتاريخي لنص الجرجاني . ولا شك في أن تحقق تلك المعايير يظل أمرا نسبيا ، لا يتسم بالإطلاق ، إذ قد يتفاوت تحقق هذه المعايير في بعض المعالجات دون أخرى .

ويتجسد المتن الأساس لهذا البحث في الدراسات التالية :

- النص الشعري ، ومشكلات التفسير ، لعاطف جودة نصر .
- قراءة في « معنى المعنى » عند (عبدالقاهر الجرجاني) ، لعزالدين إسماعيل .
- اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم ، لطارق النعمان .

- إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، لنصر حامد أبو زيد .
- الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي ، للولي محمد .
- المشكلة والاختلاف : قراءة في النظرية النقدية العربية وبحث في الشبيه المختلف ، لعبدالله الغدامي .
- إضافة إلى دراسات أخرى تجري مناقشتها كلما استدعى البحث ذلك .

إن النظم ، بوصفه نسقا من الأنساق الإشارية (السميائية) القديمة ، يطرح مسألة التواصل من خلال علاقة النظام اللغوي بالمتكلم ، وقد جاء ذلك مرتبطا بالسياق الثيولوجي ، حيث يجسد شرطا نظريا عاما للطرح النظري الذي تقوم عليه عملية التواصل . ومن هنا فإن قراءة مفهوم النظم استنادا إلى الدائرة التأويلية يثير أسئلة متعددة حول إمكانية ما تستدعيه هذه القراءة من أجل صياغة تأويل منسجم ، وكيفية التعامل مع ثنائية اللفظ والمعنى في ذلك التأويل . وفي الجانب الخاص يُعنى نص الجرجاني بعملية التواصل التي تحدث في الاستعمالات الأدبية وحدها، فالتصور النظري لمعنى المعنى يحمل طرحين نظريين مختلفين ومتناقضين.

هذا ما سنتعرض له في بحثنا ، مع محاولة إبراز كيفية تأويل البنية الاستدلالية في التصور النظري لمعنى المعنى ، والتعارض النظري الذي يكمن في ذلك التأويل . أضف إلي ذلك كيفية تأويل معنى المعنى استنادا إلى السياق الحضاري أو الاجتماعي ، وما ينجم عنه من تعارض نظري . هذه النقاط - وغيرها - تستوقفنا في الفصل الأول .

وإذا كان التعليق - من حيث هو تصور نظري - يربط بين قصد المتكلم والنظام اللغوي ، ويجسد التحقق الفعلي في مستوى العلاقات النحوية الدلالية ، فإن تأويله استنادا إلى مفهوم التوزيع والاختيار يثير أسئلة عديدة عن كيفية التوافق بين الإمكانات النظرية التي يتوافر عليها النظم والتعليق عند الجرجاني ، ومدى خضوع نص الجرجاني لشروط نظرية تتحكم فيه، وتُوجّه سياقاته المختلفة . ولعل السؤال الجوهرى الذى يتصل بكل ذلك هو كيف يحدث التعارض النظرى فى ذلك النمط من التأويل ؟ ثمّ كيف يمكن تأويل الاستعارة - بوصفها السمة العليا التى تتوافر فى اللغة الشعرية - فى منظور الانزياح ؟ وما التعارض النظرى الذى ينجم عنه ؟ إلى غير ذلك من ما سيشكل المدار الأساس لخطة الفصل الثانى كما سيتضح فى حينه .

بينما جاء الفصل الثالث لبحث فى مسألة العلامة اللغوية على نحو خاص، حيث يبرز افتراقها فى مستوى المفاهيم عن العلامة فى الدراسات اللسانية والنقدية الحديثة . كما يحاول هذا الفصل الكشف عن الشروط التى تتحكم فى العلامة وكيفية إبرازها تحديدا وتصورا . ثمّ كيف يجرى تأويل العلامة اللغوية عند الجرجاني استنادا إلى العلامة فى الفكر النقدي الحديث؟ وهل يستجيب نص الجرجاني لذلك ؟ كما يتعرض هذا الفصل أيضا لمفهوم الاختلاف عند الجرجاني ، وكيف يجرى تأويله استنادا إلى مفهوم الاختلاف فى اللسانيات واستراتيجية التفكيك.

و تبرز أهمية تحديد المعنى الأدبي من خلال بنية المعنى ومعنى المعنى استنادا إلى مفهوم الأثر في استراتيجية التفكيك ، و هو ما نحاول توضيحه من خلال الوقوف على التعارض النظري الذي يشكل هذا التأويل .

في مختتم هذه المقدمة ، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لرئيس جامعة البحرين ، سعادة الدكتور محمد بن جاسم الغتم ، و عميد كلية الاداب ، الدكتور علوي الهاشمي، و أساتذة قسم اللغة العربية و الدراسات الإسلامية في برنامج البكالوريوس و برنامج الدراسات العليا.

كما أتقدم بوافر الشكر ، وعظيم الامتنان ، لرئيس القسم الدكتور الفاضل علي محمد نور المدني لمساندته الدائمة و تشجيعه المستمر.

و أما المشرف على هذا البحث ، الدكتور الفاضل عبدالقادر فيدوح ، فإن الكلمات لا توفي حق إنسانيته الأصيلة ، وحنانه الأبوي ، فقد كان أخا مربيا ، و صديقا نصوحا . أشكره كل الشكر لتوجيهاته واقتراحاته السديدة التي أفدت منها أيما إفادة ، فقد أنارت الكثير من الجوانب الغامضة و المسائل المتعسرة ، وأخرجت هذه الدراسة من حالة إلى صورة مغايرة . فله أفضل ما في هذا البحث ، وأتحمل وحدي الأخطاء والعثرات .

والله الموفق .

٢٢-٤-١٩٩٩

الفصل الأول

إشكالية التأويل

المبحث الأول : النظم والدائرة التأويلية

المبحث الثاني : القصد و معنى المعنى

إشكالية التأويل

مما لاشك فيه أن مفهوم التأويل يقتزن - إن بشكل مباشر أو غير مباشر - بمفهوم التفسير من جهة ، ومفهوم التأمل من جهة أخرى . فهي ثلاثة مفاهيم يستدعي كل واحد منها الآخر ، وذلك لأنها جميعا تشترك في هدف واحد لا تحيد عنه يتجسد في عملية تحديد المعنى . وإذا كان التفسير يبدأ وينتهي عند عملية الكشف والإظهار لمعنى نص ما ، من خلال استعمال دلالات ظاهرة تدل على ذلك المعنى ^١ ، فإن مفهوم التأمل ، وإن كان يشير إلى « الفكر عموما ، بوصفه مقابلاً للفعالية ^٢ ، يؤدي حمولة مفهومية فحواها أن عملية التأمل تشير إلى " مضمون الوعي في لحظة معينة ، هو مجمل الظواهر الواعية التي يملؤها الوعي أو يكونها ^٣ » ولذا ، فإن التأمل أكثر دورانا في علم النفس والفلسفة لأنه يربط الذات الواعية بنفسها (الكوجيتو) .

وفي مقابل ذلك فإن التأويل ، بشكل عام كما تبين مصادر التراث العربي ، هو صرف النص عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله على نحو يجعل المعنى المحتمل

١ علي بن محمد الجرجاني : التعريفات (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٥) ، ص ٦٥ . نشير إليه (الجرجاني: التعريفات)

٢ أندريه لالاند : موسوعة لالاند الفلسفية ، تعريب خليل أحمد خليل (بيروت و باريس : عويدات ١٩٩٦) ج ١، ص ص ٢١٨-٢١٩ . نشير إليه (موسوعة لالاند)

٣ المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

- جميل صليبا : المعجم الفلسفي ، (بيروت ، الشركة العالمية للكتاب ، ١٩٨٢) ج ١ ، ص ص ٢٣٢-٢٣٣ .

لا يتعارض مع المعنى الظاهر^٤ ، وأما المصادر الغربية فتشير إلى أن المعنى الاصطلاحي للتأويل يدور حول دراسة النص المقدس عموماً وما هو رمزي خصوصاً^٥ . وإذا كان ذلك كذلك ، فإن كل مفهوم من تلك المفاهيم يشير إلى مظهرين اثنين : المظهر الأول يتجسد في أن لكل مفهوم طريقة خاصة في تحديد المعنى لا تشترك معه فيها بقية المفاهيم ، فالتفسير تحديد للمعنى لا يتناول ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، ذلك التعقيد الذي يتناوله التأمل والتأويل .

والمظهر الثاني يتجسد في أن لكل مفهوم وظيفة تعالج مستوى محدداً من المعنى ، يتسم بدرجة معينة من الصعوبة والغموض بحيث لا تستطيع المفاهيم الأخرى ، من خلال وظائفها ، معالجة ذلك المستوى من المعنى . ومن ثمة ، فإن التفسير والتأمل لا يتصلان بموضوع هذا الفصل ، وذلك لأن أولهما تكمن وظيفته في التوضيح فقط ، بينما تكمن وظيفة الثاني في تحديد المعنى من زاوية نفسية أو دينية .

من هنا فإن التأويل ، بوصفه صرفاً للمعنى الظاهر إلى المعنى الباطن على نحو يجعل المعنى الباطن منسجماً مع المعنى الظاهر ، تكمن وظيفته في معالجة مستوى معقد من المعنى لأنه أساساً " معنى مفترض ، ولكنه غير معطى على نحو مباشر"^٦ ، فهو إذن لا يستدعي فقط البحث عن الانسجام بين المعنى الظاهر والمعنى الباطن كما

٤ تمّت الإفادة في صياغة هذا التعريف من المصادر التالية :

- الجرجاني ، التعريفات ، ص ٥٢ .

- أبو الوليد ابن رشد : فصل المقال . في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال ، تحقيق : محمد عبدالواحد العسري ، المشرف على مشروع مؤلفات ابن رشد : محمد عابد الجابري (بيروت : مركز الوحدة

العربية ، ١٩٩٧) ص ٩٧ . نشير إليه (ابن رشد فصل المقال) .

- محمد علي التهاوني : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . تحقيق رفيق العجم (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٩٦) ج ١ ، ص ٣٧٦-٣٧٧ .

٥ موسوعة لاند الفلسفية ، ج ٢ ، ص ٥٥٥ .

٦ نبهة قاره : الفلسفة والتأويل (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٩٨) ص ٥ .

يشير المفهوم الاصطلاحي ، بل إنه يتجاوز ذلك إلى طريقة تحديد المعنى الباطن وانسجامه مع المعنى الظاهر ، على نحو منهجي يعي شروط ذلك الانسجام ، وليس تحديدا لايعي تلك الشروط أو يتغافلها ، ولهذا فإن التأويل في المستوى المنهجي والمعرفي لايهتم بالتوضيح كما يفعل التفسير ، ولايكتفي بتحديد المعنى ضمن الذات المفكرة ، كما يفعل التأمل ، وإنما يهتم بالممارسة التي تنشأ الانسجام بين المعنى المفترض والمعنى الظاهر على نحو منهجي ، فالتأويل إذن يتم من خلال مفاهيم تقوم وظيفتها بتحقيق ذلك .

ومن ضمن المفاهيم التأويلية ، التي تتجسد وظيفتها على النحو الذي تمت الإشارة إليه سابقا واستند إليها بعض الباحثين العرب في تأويلهم لنص الجرجاني ، مفهوم الدائرة التأويلية ^٧ . ومفهوم القصد ^٨ . ونظراً لأن توظيف هؤلاء الباحثين العرب للمفهومين السابقين في عملية تأويل نص الجرجاني تتأسس طبيعته الإشكالية في مستوى الممارسة من دون مستوى المفاهيم فإن الوقوف على حدود تلك الإشكالية ، وما يشكلها من تعارض نظري يستدعي التطرق لها من خلال مظهرها العام والذي يتجسد في مبحث النظم والدائرة التأويلية .

٧

Hermeneutics

٨

Intention

المبحث الأول

النظم والدائرة التأويلية

(١) النظم والسياق الشيلوجي

(٢) النظم وتوسيع الدائرة التأويلية

النظم والدائرة التأويلية

في تصور هذه الدراسة ، إن إشكالية تأويل النظم استناداً إلى الدائرة التأويلية تظهر في أن كلا من النظم والدائرة التأويلية يشتركان في عنصر نظري ، ولكنهما يختلفان في تحديده تصوراً ووظيفة ويتمثل ذلك العنصر في عملية التواصل اللغوي^٩ .

فالنظم يؤسس عملية التواصل اللغوي من خلال علاقة تربط اللغة من جهة و مُستعمل اللغة من جهة أخرى . فالعلاقة بين نظام اللغة وألفاظها والمتكلم ، كما يطرح ذلك نص الجرجاني ، ترتبط علي نحو ما بحيث " لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم افراداً ومجرده من معاني النحو ، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل ، أن يتفكر متفكر في معنى « فعل » من غير أن يرد اعماله في « اسم » ولا أن يتفكر في معنى « اسم » من غير أن يريد إعمال « فعل » فيه وجعله فاعلاً له ومفعولاً ، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الاحكام^{١٠} » . إن الكلام مهما كان نوعه لا يمكن ان يقوم بوظيفته التواصلية فينتقل من المتكلم إلى المخاطب من خلال الألفاظ

٩ ينظر : مقدمة البحث ز ، ح

(*) من الجدير بالذكر أن هناك دراسات كثيرة اعتنت بعرض مفهوم النظم عند الجرجاني ، وإن لم تلجأ إلى التأويل ، ينظر مثلاً :

- أحمد مطلوب : عبدالقاهر الجرجاني بلافته ونقده (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣) .
- محمد حنيف فقيهي : نظرية إعجاز القرآن عند عبدالقاهر الجرجاني (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٧) . وهناك دراسة رصينة وعميقة عالجت أثر كتاب أرسطوطاليس في الشعر في مفهوم النظم من زاوية تاريخية انحصرت في تحديد المؤثرات والنتائج .
- أرسطوطاليس : فن الشعر ، تحقيق ودراسة شكري محمد عياد (القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٧٦) ص ٢٧١-٢٧٤ . نشير إلى دراسة شكري عياد بـ (عياد ، كتاب أرسطوطاليس ، فن الشعر) .
- ١٠ عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز . تحقيق : محمود شاكر (القاهرة : مكتبة الخانجي) ص ٤١٠ . نشير إليه (الجرجاني : الدلائل)

وحدها ، أو من خلال الحالة التي تكون فيها الألفاظ منفصلة ، ومشتتة ، لا يجمعها رابط ، وذلك لأن تلك الحالة لا تتوافر فيها علاقة معينة يبررها النظام اللغوي ، ومن هنا فإن أول مظهر يشير إليه مفهوم النظم هو النظام اللغوي نفسه ، فوجود هذا الأخير لا يسمح لتلك الأحداث اللغوية أن تتم من دونه . إن الكلام سواء أكان أدبيا أم غير أدبي يشير إلى " توخي معاني النحو في معاني الكلم ، وأن توخيها في متون الألفاظ محال " ، ولهذا فإن نص الجرجاني هنا ينتقل الي خطوة تجريدية أخرى في العلاقة الرابطة بين النظم اللغوي وألفاظه ، فهو يشير إلى أن أي كلام لا يتم من خلال توخي الألفاظ وحدها ، بل لابد وأن يتلبس بالقوانين النحوية ، أو كما يطلق عليها نص الجرجاني معاني النحو . وعلى هذا فإن نص الجرجاني في تأسيسه للعلاقة بين النظام اللغوي وألفاظه لا يجعل وجود الألفاظ منفردة ضمن الإمكانيات التي يمكن أن يقوم بها النظام اللغوي ، لأن ذلك لا ينهض بتحقيق الوظيفة التواصلية .

كما أن نص الجرجاني يولي ، في مفهوم النظم ، المتكلم ، بوصفه الطرف الآخر للوظيفة التواصلية ، منزلةً كبيرةً إذ يسند له دورا أساسيا فترتب «الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ، ليس هو الذي طلبته بالفكر ولكنه شيء يقع بسبب الاول ضرورة من حيث إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها^{١١}» على اعتبار أن المتكلم هنا يتنزل كلامه من حيث هو نسق من الألفاظ يترتب بحسب الترتيب الذي قامت عليه معاني تلك الألفاظ ، ولذلك فإنه من المحال أن تسبق الألفاظ معانيها بحيث تترتب هذه الأخيرة قبل المعاني التي تشير إليها . ومن هنا فإن عملية إنشاء الكلام ، كما يطرح ذلك نص الجرجاني ، تشير إلى دور آخر يتجاوز مفهوم المتكلم بوصفه مستعملا لما يوفره النظام اللغوي ، فإذا كنت " تتوخي

١١ المصدر السابق ، ص ٣٦١ .

١٢ المصدر السابق ص ص ٥٤ ، ٥٣ .

الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك ، فإذا تمّ لك ذلك ، أتبعته الألفاظ وقفوت بها أثارها ، وأنتك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك فلم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدّم للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق ^٣ » ، ذلك أن مفهوم المتكلم هنا ، إضافة إلى كونه مستعملاً للإمكانات التي يوفرها النظام اللغوي ، يشير إلى أن عملية إنشاء الكلام تتضمن تمثيلاً ، في الوقت ذاته لسياق آخر هو السياق الثيولوجي ، فهناك إشارة إلى الألفاظ والمعاني من خلال فكر المتكلم ، كما أن هناك إشارة أخرى إلى معاني تلك الألفاظ من خلال المواقع التي تتبوؤها في نفس المتكلم ، ولذلك فإن نص الجرجاني يؤكد على المعاني تأكيداً راسخاً ، فهو يشير إلى أفضليتها من خلال المواقع التي تجسدها في نفس المتكلم ، ولذا فإن تلك المعاني لا تتبع الألفاظ في مواقعها وإنما تتبع الألفاظ مواقع تلك المعاني . وإذا كان المتكلم مستعملاً للإمكانات التي يتيحها النظام اللغوي بما في ذلك الوظيفة التي تبرز من خلال مواقع المعاني ، فإن ذلك يعني ، بحسب هذا الطرح النظري ، أن المتكلم من خلال تلك الوظيفتين اللتين يقوم بهما ، يشير إلى السياق الثيولوجي الذي يجعل المعنى مقدماً على اللفظ ، لأن المعاني تمثل الأساس الذي لا تتغير مواقعها بينما تدل الألفاظ على حدوث تلك المعاني الراسخة بمواقعها .

وبناء على ذلك ، فإن عملية التواصل التي ينشئها مفهوم النظم من خلال العلاقة بين النظام اللغوي ، والمتكلم ، لا تنفك عن الأساس الثيولوجي الذي يشكل سياقاً لذلك المفهوم ، فلو كان مفهوم النظم لا يتصل بسياقه الثيولوجي لأصبح التأسيس النظري لعملية التواصل بين النظام اللغوي والمتكلم لا يشير إلى أفضلية المعاني ومواقعها في نفس المتكلم ، بل يشير إلى اللفظ والمعنى من دون

أفضلية لهذا الأخير .

١٣ المصدر السابق ، ص ٥٤ .

ومن هنا فإن هذا الطرح النظري الذي يربط عملية التواصل ، في مفهوم النظم بالسياق الثيولوجي لا يتفق مع ما ذهب إليه بعض الباحثين العرب^(*) في تأويلاتهم لذلك المفهوم ، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر ، يرى كمال أبوديب أن " المبدأ الأساس عند الجرجاني يتجسد في الاعتقاد أن العلاقات بين وحدات المعاني تتحدد بوساطة الحالة الداخلية للمتكلم ، ومزاجه النفسي والكثافة العاطفية لردود أفعاله . وإذن فإن عملية الخلق الأدبي هي عملية إظهار الحالة النفسية للمتكلم^(*) ، لأن ربط عملية إنشاء الكلام بالحالة النفسية ، وتأويل كلمة الفكر وكلمة النفس اللتين وردتا في نصوص الجرجاني على بعض مصطلحات علم النفس تُعدُّ تأويلاً لا يخلو من إسقاط وتعسف وذلك لأن تلك الكلمات وإن أوحى بالجانب النفسي إلا أنها تشير إليه ضمن السياق الثيولوجي نفسه ، فالنفس والفكر هنا مكانان لمواقع المعاني المتقدمة على الألفاظ من خلال المتكلم بوصفه طرفاً في عملية التواصل .

وأما الدائرة التأويلية ، في تصور هذه الدراسة ، فإنها تؤسس عملية التواصل على نحو يختلف كل الاختلاف عن عملية التواصل التي يؤسسها النظم لدى الجرجاني . ذلك أن الدائرة التأويلية تنشئ عملية التواصل من خلال الربط بين الكل والجزء والأفق التاريخي بوصفها مفاهيم نسبية ومتغيرة .

(**) من هؤلاء الدارسين كما أبوديب ، ومحمد زكي عشاوي ، وستتم الإشارة إلى دراستهما لاحقاً .

- محمد زكي عشاوي : قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٤) ص ٢٢ .
- جابر عصفور : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب (بيروت ، والدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٢) ص ٢١ .

فقد يشير الكل إلى السياق بالنسبة إلى الجملة ، وقد يشير إلى العمل الأدبي قلة بالنسبة إلى السياق أو السياقات التي تدخل فيه ، وقد يكون الكل هو الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه ذلك العمل . وفي مقابل ذلك فإن مفهوم الجزء يغدو مفهوما نسبيا ، من حيث كونه يشير إلى الجملة بالنسبة إلى سياقها ، كما يشير إلى السياق بالنسبة إلى العمل نفسه ، وقد يشير مرة ثالثة إلى العمل بالنسبة إلى جنسه الأدبي ، ولذا فإن الدائرة التأويلية تفترض أن فهم الجزء ليس سابقا على الكل ، وأن فهم الكل ليس أيضا سابقا على الجزء .

وإذا كانت العلاقة بين الكل والجزء على النحو الذي تمت الإشارة إليه ، فإن ذلك يعني أن العلاقة بين الكل والجزء علاقة حوارية تهدف إلى التغير والتوسع ، من حيث إن " عملية الفهم عبارة عن حركة دائمة يتمثل جوهرها في أنها شكل دائري يتم من خلاله عودة المكرر من الكل إلى الجزء والعكس . وفوق ذلك فإن هذه الدائرة تتمدد وتتسع بثبات ، لأن مفهوم الكل فيها مفهوم نسبي ، ومندمج في سياقات تتسع وتضيق . ولذا فإن مفهوم الكل يؤثر في فهم الجزء المفرد " . ومن هنا فإن جوهر العلاقة الحوارية بين الكل والجزء في الدائرة التأويلية لا يكمن في التحديد المباشر للمعنى ، وإنما يهدف أولا إلى توسيع نطاق العلاقة الحوارية بين الكل والجزء ، خاصة وأن الكل لا يحيل على وحدة ثابتة ، وكذلك الجزء فإنه لا يحيل إلى وحدة ثابتة أيضا . ولذا فإن مبدأ التوسع الذي تنطوي عليه الدائرة التأويلية يشير إلى " أن عملية الفهم تكون مؤقتة و لا نهائية " . من هذا المنظور تصبح عملية الفهم عملية مؤقتة ولا نهائية يحكمها أفق زمني أو تاريخي ، يتعاقب فيه فهم الكل في ضوء الجزء ،

١٥

Hans-Georg Gadamer, truth and Method, (tras) Joel Weinsheimer & Donald G.Marshall
(New York: Continuum, 1994) p. 190

١٦

Ibid. p. 190

وفهم الجزء في ضوء الكل . ولذلك فإن عملية التواصل بين التأويل والنص تغدو عملية خاضعة للتغير الدائم ، لأن الأفق التاريخي يتضمن التعاقب في الفهم بين الكل والجزء من حيث نسبية الكل بالنسبة إلى الجزء ، ونسبية الجزء بالنسبة إلى الكل .

وإذن ، من خلال الطرح النظري السابق لعملية التواصل يتضح أن عملية التواصل التي يؤسسها النظم في نص الجرجاني تختلف معرفياً ، ووظيفياً عن عملية التواصل التي تؤسسها الدائرة التأويلية . ففي مفهوم النظم يكون التواصل تواصلاً ثابتاً وغير متغير حيث يرتبط المتكلم بالنظام اللغوي من جهة ويرتبط من جهة أخرى بالمعاني النفسية من حيث هي عنصر نظري راسخ في تلك العملية . بينما يتأسس التواصل في الدائرة التأويلية على عنصر نظري متغير هو الأفق التاريخي حيث يتعاقب فيه الكل والجزء بوصفهما عنصرين نظريين متغيرين .

وخلافاً لهذا الطرح النظري الذي اقترحته هذه الدراسة لعملية التواصل ، في مفهوم النظم ، وعملية التواصل في الدائرة التأويلية ، يرى عاطف جودة نصر ، في تأويله لنظرية النظم استناداً إلى الدائرة التأويلية ، أن النظم يتألف من مؤثرات متعددة تتجسد في الفلسفة اللغوية ، والتيار الجدلي ، والتحليل النفسي لمكينزمات التعبير ، فهي جميعها مؤثرات تؤول إلى مظاهر معينة ، ففي " نظرية النظم بوصفها منهجاً تفسيرياً للتعبير عن عناصر تؤول إلى ثلاثة مؤثرات تتمثل في التيار الجدلي والفلسفة اللغوية ، والتحليل النفسي لمكانزمات التعبير ، وإلى التيار الجدلي ترجع مقولة الكلام النفسي بعد نقلها من المستوى الثيولوجي إلى المجال الانساني ، وتظهر الفلسفة اللغوية في ردّ الإعراب إلى المعاني بحكم التبعية ، أما التبصر النفسي عنده

فيتجلى في المطابقة بين بناء العبارة والأحوال النفسية^{١٧} . ثم ينتقل عاطف جودة نصر في تأويله لنظرية النظم إلى الإشارة ، إلى العطب الذي تنطوي عليه تلك النظرية ويمنعها من أن تكون دائرة تأويلية ، ويحدد ذلك العطب في الكلام النفسي من حيث هو نتيجة لمقولة التيار الجدلي ، ولذا فإن الذين أقاموا أطروحاتهم النظرية على الكلام النفسي ، كما يلاحظ عاطف جودة نصر " اعتبروا الألفاظ من جهة التحقق والوجود الفعلي الخارج ، وعمدتهم في هذا النظر ليس هو اللفظ ، وإنما الكلام النفسي القائم بذات المتكلم ، وهذا هو عطب المؤثرات الجدلية^{١٨} . ولذلك فإنه لا يتأتى لنظرية النظم أن تكون منهجاً تفسيرياً للتعبير إلا بفصل المستوى النفسي عن النظرية ذاتها .

من خلال التأويل السابق لعاطف جودة نصر ، تقترح هذه الدراسة السؤال التالي : لماذا ينجم تعارض نظري عن فصل نظرية النظم عن سياقها الثيولوجي كما جاء في تأويل عاطف جودة نصر للنظم استناداً إلى الدائرة التأويلية ؟

وعلى هذا الأساس الذي نفترضه ، نود أن نشير إلى أن فصل نظرية النظم عن سياقها الثيولوجي يمكن تناوله من خلال دعامتين :

(١) النظم والسياق الثيولوجي :

إذا كان تأويل عاطف جودة نصر يشير إلى أن مفهوم النظم يمكن أن ينقل من

١٧ عاطف جودة نصر : النص الشعري ومشكلات التفسير (بيروت ، القاهرة : مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العاملة للنشر ، ١٩٩٦) ص ٨٤ . نشير إليه (نصر ، النص الشعري)

١٨ المرجع السابق ، ص ٨٥-٨٦ .

المستوى الثيولوجي الذي يشير إليه ذلك المفهوم ، إلى ما يصطلح عليه بالمستوى الإنساني ، فإن ذلك يعني أن هناك إمكانية نظرية لفصل مفهوم النظم وتحويله عن أحد سياقاته الأساسية . إن فصل النظم هذا عن السياق الثيولوجي يهدف إلى تحويل السياق الثيولوجي إلى المعنى النفسي الذي يرتبط بالمستوى الإنساني وحده ، وهذا التحويل لا يخلو من تعارض نظري . ذلك أن الوظيفة التواصلية التي يؤسسها مفهوم النظم في المستوى الإنساني لاتنفصل عن السياق الأصلي للنظرية ، وهذا السياق يتجسد في المستوى الثيولوجي نفسه . على اعتبار أن مفهوم النظم في المستوى الثيولوجي يدور حول مسألة كلامية خالصة ، يرد مقتضاها في التساؤل التالي : هل كلام الله عز وجل قديم أم محدث ؟

إن الإجابات النظرية عن ذلك السؤال يرتبط بعضها ببعض بحيث لا يمكن الاكتفاء بأحدها من دون الإجابات الأخرى . ويمكن ردّ هذا الارتباط القائم فيما بينها إلى أنها جميعا تجسد شروطا^(***) نظرية لا يمكن الاكتفاء بأحدها ، إذ لا يتم فهم أحدها إلا من خلال الشروط الأخرى ، ومن هنا فإن ذلك الارتباط القائم بين تلك الشروط النظرية هو ارتباط نظري يؤسس إمكانية للفهم والتواصل بشكل عام .

ويمكن توضيح تلك الشروط التي تجسد السياق الثيولوجي لنظرية النظم من خلال المظاهر التالية :

(***) نستثمر مفهوم الخطاب ، عند ميشل فوكو ، في تحديد الشروط النظرية ، ينظر :

- Michel Foucault , The Archeology of Knowledge , tras. A.M. Sheridan Smith (London & New York : Routledge , 1995) ; hereafter abbreviated (Foucault, Archeology.) pp. 87; 80; 107; 108; 115; 117;

- Michel Foucault , ((The Order of Discourse,)) in Modern Litrary Theory , ed. Philip Rice & Patricia Waugh (Lndon & New York : Edward Arnold , 1993) p. 221.

المظهر الأول : تحدث الجرجاني عن العلاقة بين اللفظ والمعنى ، وكان ذلك في سياق ثيولوجي خالص ترتبط به عملية إنشاء الكلام أيضاً ، إذ « لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك ، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النظر » .

ضمن هذا الإطار ينفي الجرجاني ، في عملية إنشاء الكلام ، أن يكون تحديد اللفظ منفصلاً عن تحديد موقع ذلك اللفظ ، وينفي أيضاً أن يكون ترتيب الكلام منفصلاً عن الترتيب الذي قامت عليه معانيه ، بل إن عملية إنشاء الكلام نفسه تتم بفعل إنشاء ترتب المعاني نفسها بحيث لا يحتاج ذلك الكلام إلى قصد أو فكر منفصل عن القصد الذي يحتاجه إنشاء المعاني ، ومن هنا فإن الجرجاني ، من النظرة الأولى ، لا يفصل نسق الألفاظ عن نسق المعاني ، ولا يفصل أيضاً القصد الذي يكون سبباً في إنشائهما .

غير أن عملية نظم الألفاظ في الجمل لدى الجرجاني ، بوصفه أشعرياً ، تتضمن أولاً : المعاني النفسية التي لا يمكن أن تنفصل عما تشير إليه في السياق الثيولوجي ، بما هي تشير إلى القدم كما يعرف ذلك في علم الكلام ، وثانياً : الألفاظ وهي الوجه المادي والمقابل للمعاني أو المعاني النفسية ، وتدل الألفاظ على الحادث ، كما عرف ذلك في علم الكلام . أضف إلى ذلك أن إشارة المعنى إلى القديم ، وإشارة اللفظ إلى المحدث ارتبط بتصور نظري مناقض ، أي دلالة اللفظ والمعنى على المحدث ، فهذا التصور الذي يقوم عليه نص الجرجاني جاء رداً على ذلك التصور الذي جسده القاضي عبد الجبار وسيتم الإشارة إليه في المظهر القادم .

١٩ الجرجاني : الدلائل ، ص ٥٣-٥٤ .

ومن هنا فإن مكوني العلامة اللغوية، اللفظ، والمعنى، في نص الجرجاني بخاصة، وفي السياق التاريخي لنص الجرجاني، ولتلك المسألة على وجه العموم، يشير إلى أن التأسيس النظري لعملية التواصل تكون في المستويين معاً: المستوى الثيولوجي والمستوى الانساني. وفي هذا يلمح الشهرستاني، من دون وعي، إلى تلك الوضعية التاريخية التي يتداخل فيها السياقان: السياق الإنساني، والسياق الثيولوجي من حيث إن «الدلالة مخلوقة محدثة، والمدلول قديم أزلي... والكلام عند الأشعري معنى قائم بالنفس سوى العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان»^{٢٠}. ومن هنا فإن المعنى الذي يشير إليه الشهرستاني هو الكلام نفسه الذي يهدف إلى تحقيق عملية التواصل، وفوق ذلك فإن المعنى عنده يشير أيضاً إلى القديم، فالكلام في عملية التواصل يدل على معناه ويدل كذلك على المعنى بوصفه مفهوماً قديماً. ونتيجة لذلك يكون السياقان معاً مرتبطين نظرياً بحيث لا يمكن عزل أحدهما عن الآخر.

ولهذا، فإن تقديم المعاني النفسية عند الجرجاني على الألفاظ ومنح الأفضلية للمعاني في جميع المواضع على حساب الألفاظ، يجسد شرطاً نظرياً في منظور هذه الدراسة، فالصياغة الصورية للمفاهيم وإنتاجها، في نص الجرجاني مثل مفهوم معنى المعنى ومفهوم الاستعارة... إلخ، لا تجري بمعزل عن ذلك الشرط النظري، بل تظل تلك المفاهيم في صياغتها محكومة به. أضف إلى ذلك أن الوظائف التي تنجزها تلك المفاهيم لا تشذ عما يحمله ذلك الشرط من تصور نظري، فهذه المفاهيم تؤدي من تصورات استناداً إلى نسق أفضلية المعنى على حساب اللفظ. وهذا الشرط النظري يعمل بشكل ما على ربط المفاهيم بعضها ببعض في نص الجرجاني، ويكون سياقاً عاماً

٢٠. أبو الفتح الشهرستاني: الملل والنحل (بيروت: دار مكتبة المتنبّي، ١٩٩٢)، ص ٤١.
نشير إليه (الشهرستاني، الملل).

وشاملا للعلاقات فيما بينها ، فمفهوم معنى المعنى مثلاً يمتّ بصلة وثيقة إلى مفهوم النظم والاستعارة والقياس والاتساع ^{٢١} .

وبهذا فإن هذا الشرط النظري يمنح المفاهيم وجودها من حيث إنها لا تفهم ولا تتجسد إلا من خلاله ، فهو إذن شرط وظيفي لوجود تلك المفاهيم .

المظهر الثاني : يتألف النظم اللغوي من مكونين هما الألفاظ والمعاني ، ويشير بشكل عام إلى ما اصطلح عليه في علم الكلام بالحدث ، ويشير اللفظ في العلامة ، بشكل خاص ، إلى المفهوم نفسه الذي استقر لدى المعتزلة ، يقول الشهرستاني عن المستوى الثيولوجي لهذا الرأي إن الكلام « محدث مخلوق في محل . وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه . فإن ما وجد في المحل عرض قد فنى في الحال ^{٢٢} » . إضافة إلى ذلك فإن دلالة اللفظ والمعنى على الحدث يرتبط ويتفاعل مع الشرط النظري المناقض والذي يقوم عليه نص الجرجاني ، ذلك أن الشرط النظري ، في نص الجرجاني ، والذي يتجسد في دلالة المعنى على القديم و دلالة اللفظ على المحدث يرتبط بهذا الشرط المناقض والذي يتجسد في دلالة اللفظ والمعنى على الحدث ، فكل شرط منهما يكتسب أهميته ووظيفته من خلال وجود الشرط المناقض ، أي من خلال علاقة التناقض بينهما ، فلو لم يكن أحد الشرطين موجوداً لأصبح الشرط الآخر مجرد مفهوم منعزل . ومن هنا فإن هذه الشروط النظرية لا تكتسب أهميتها من تفرداها ، بل تكتسب تلك الأهمية من تفاعلها بوصفها شروطاً متناقضة .

٢١ ستم الإشارة إلى الاتساع والتشبيه والتوكيد بوصفها شروطاً نظرية ، ينظر : الفصل الثاني ص ٨١ .

٢٢ الشهرستاني : الملل ، ص ٢١ .

كما يشير القاضي عبد الجبار إلى هذا الشرط النظري المائل في تقديم اللفظ على المعنى والذي يتعارض مع الشرط النظري الذي يحكم مفاهيم الجرجاني على أن « المعاني لا يقع فيها تزايد ، فإن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ ، التي يعبر بها عنها »^{٢٣} . ولذا ، فإن دلالة اللفظ والمعنى على الحدث شرط نظري عند المعتزلة ، إذ يجسد ذلك الشرط عندهم إمكانية لإنتاج المفاهيم وصياغتها الصورية ، وقيام تلك المفاهيم بوظائفها ، وارتباط تلك المفاهيم ببعضها ببعض ، وقد تم توضيح المقصود من هذا في مناقشة الشرط النظري عند الجرجاني في المظهر السابق .

المظهر الثالث : يشير النظم من خلال ألفاظه ومعانيه إلى شرط نظري آخر يتمثل فيما اصطلح عليه في علم الكلام بالقديم .

وعلى هذا ، فإن مكوني العلامة ، اللفظ والمعنى يشيران في الوقت ذاته إلى سياق لغوي وسياق ثيولوجي . وبذلك يصبح المكوّنان مرتبطين بإمكانيتين تكونان معا « مجموعة من الشروط النظرية التي من خلالها يتم فصل الصواب عن الخطأ ،

٢٣ القاضي عبد الجبار المعتزلي : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، قوّم نصّه : أمين الخولي (القاهرة : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٦٠) ج ١٦ ، ص ١٩٩-٢٠٠ . نشير إليه (القاضي عبد الجبار ، المغني) .

- ومن المؤلفات الحديثة التي درست الفكر الاعتزالي وناقشت الأساس الكلامي نفسه ، نشير إلى :
- عبد الستار الراوي : العقل والحرية : دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠) ص ٢٩٠ وما بعدها .
 - عبد الستار الراوي : فلسفة العقل : رؤية نقدية للنظرية الاعتزالية (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧) ص ٢٤ وما بعدها .
 - نصر حامد أبوزيد : الاتجاه العقلي في التفسير : دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٩٣) ص ٢١٥ وما بعدها .
- والجدير بالذكر أن نصر حامد أبوزيد يدرس الأساس الكلامي للمجاز عند المعتزلة من منطلق تحديد الأسباب والنتائج .

ويترتب على ذلك التمييز ظهور نتائج ذات سلطة ما^{٢٤} « بالنسبة إلى كل شرط من تلك الشروط . فالحقيقة الوحيدة التي يمثلها نص الجرجاني لا تمثل مجرد فكرة ، وإنما عبارة عن شرط نظري يتم من خلاله فهم كلام الله إنتاجاً وتنظيماً وتداولاً في المجتمع الإسلامي ، فهذه الحقيقة بوصفها شرطاً نظرياً تمثل ما يبين الصواب المطلق من الخطأ، وفي هذه الحال يكمن الصواب المطلق بحسب نص الجرجاني في أن كلام الله قديم تدل عليه الألفاظ ، وأي محاولة تتوسل غير هذه الحقيقة من أجل فهم كلام الله تعتبر خاطئة .

كذلك الشأن مع نظام الحقيقة لدى المعتزلة فشرطهم النظري ، الذي يقضي أن الصواب المطلق يكمن في أن الكلام محدث مخلوق ، يتمّ من خلاله فهم كلام الله تنظيمياً وتداولاً في المجتمع الإسلامي ، وأي محاولة تتوسل غير هذه الحقيقة من أجل فهم كلام الله تعتبر خاطئة .

ومن هنا فإن كل شرط نظري ، في نظر أصحابه يتمتع بموثوقية علمية لا يتمتع بها الشرط النظري الآخر ، ويعتبر كذلك التمثيل الوحيد لنظام الحقيقة ، وعلى ذلك ، فإن مكوّني العلامة يمثلان منظورين مختلفين حيث يقوم كل فريق بصياغة آرائه من خلال أحد المنظورين السابقين ، ولذا فإن كل منظور يوحد مفاهيم كل فريق وينتظمها في سياق يتسم بالانسجام^{٢٥} .

وإذا كان كل شرط نظري في وعي أصحابه يعتبر صواباً مطلقاً لا علاقة له بغيره من الشروط ، لأنها تعتبر خاطئة ، فإن ذلك يرتبط من الناحية المعرفية بشكل لم يكن حاضراً في وعي المنافحين عنها ، فحقيقة الإمكانية التي يصنعها الشرط النظري لدى المعتزلة ، وحقيقة الإمكانية النظرية التي يصنعها الشرط النظري عند الجرجاني ، تتجسدان معاً في المستوى الثيولوجي بحيث لا يفهم الأول إلا بوصفه إمكانية لوجود الثاني ، ولا يفهم الثاني إلا في ضوء الرأي الأول وبذلك تسقط الأولوية التاريخية للرأي الأول ، وعلى هذا فإنه على الرغم من أن كلا منهما يمثل لدى أصحابه الإمكانية الوحيدة بوصفها نظام الحقيقة المطابقة التي لا يكون كلام الله ممكن الوجود والفهم إلا بها ، فهما إذن مرتبطان على صعيد اللاوعي المعرفي^{٢٦} .

ومن هنا فإن اللفظ والمعنى في مفهوم النظم ليسا مجرد مُكوّنين للعلامة اللغوية ، ذلك أنه يمكن عزلهما عن السياق الثيولوجي كما ذهب إلى ذلك عاطف جودة نصر في تأويله لنص الجرجاني حيث أراد أن « يكمل مفهوم الدائرة برد اللفظ والمعنى أحدهما للآخر بضرب من التلازم^{٢٧} » . إن اللفظ والمعنى يجسدان أحد الأطراف الأساسية والمكوّنة لمفهوم النظم إلى جانب النظام اللغوي والمتكلم كما تمت الإشارة إلى ذلك . ولذا فإن اللفظ والمعنى يشيران إلى وظيفتين لا تنفصلان عن مفهوم

٢٦ إن النظر إلى هذا التفاعل بين هذين الشرطين النظريين من خلال منظور مغاير يجعل تلك الشروط غير واضحة المعالم وبخاصة التمثيلات التي تتضمنها نص الجرجاني لهذين الشرطين النظريين . ومن التفسيرات التراثية التي اعتمدت على النظر إليهما من خلال زاوية محددة ، تفسير فيلسوف قرطبة ابن رشد ، إذ انطلق في تحليله من زاوية فلسفية خالصة ، لذلك اختزل الشرطين فأصبحا عنده تسمية واحدة تشير إلى مجرد مفهوم واحد لا غير . يقول ابن رشد في نص طويل يتضمن بياناً لحججه ، نكتفي منه بما يلي : « وأما مسألة قدم العالم أو حدوثه فإن الاختلاف فيها عندي بين المتكلمين من الأشعرية وبين الحكماء المتقدمين يكاد أن يكون راجعاً للاختلاف في التسمية ، وبخاصة عند القدماء » .

- ابن رشد الحفيد ، فصل المقال من ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

٢٧ نصر : النص الشعري ، ص ٨٤ .

النظم بوصفه مفهوماً تواصلياً ، أي عندما يكون نسق الكلام عند المتكلم قائماً على ترتيب يماثل نسق المعاني ذاتها ، حينئذ يشير اللفظ والمعنى في الوقت ذاته إلى العلامة اللغوية من حيث هي سياق لغوي خالص ويشير أيضاً إلى السياق الثيولوجي بوصفه شرطاً نظرياً . ولهذا فإن ارتباط النظم لدى الجرجاني بالشرط النظري المناقض من خلال السياق الثيولوجي يبيّن أن وظيفة النظم تؤسس إمكانية لعملية تواصلية يفهم في ضوئها كلام الله والكلام الأدبي .

وإذن يمكن القول إن النظم لا يمكن أن يفصل عن سياقه الثيولوجي ، كما ذهب إلى ذلك عاطف جودة نصر في تأويله ، فالسياق الثيولوجي شرط نظري يرتبط بوضعية تاريخية تؤسس الوظيفة التواصلية للنظم وتحافظ عليها .

إن عاطف جودة نصر لا يكتفي بفصل النظم عن سياقه الثيولوجي ، وهو ما تمت مناقشته في النقطة السابقة ، بل إنه يذهب في تأويله إلى أن نظرية النظم لاتصلح لأن تكون أداة منهجية للتفسير مالم يتم تنقيحها من الخلل الذي يعتورها ، ويتجسد هذا الخلل في هيمنة المعنى على حساب اللفظ ، حيث إن « الدائرة التفسيرية عند الجرجاني ظلت ناقصة بسبب الرد الأحادي الذي لم ينسج الطرفين في مركب متضايّف، بل كان يأخذ بحد دون الآخر أو يولي القيمة والمعياريّة كلّها للمعنى^{٢٨} » . ونظراً لأن ذلك النقص يعدم نظرية النظم من الأساس النظري الذي يجعل منها منهجاً تفسيرياً متكاملًا للتعبير ، فقد رأى عاطف جودة نصر أن السبيل الوحيد لتدارك ذلك يتمثل في رد الاعتبار للفظ ليكون ذا مرتبة مساوية للمعنى ، وهو ما يصطلح عليه « بالرد المتضايّف^{٢٩} » أي أن كلا من اللفظ والمعنى يكون سبباً

٢٨ المرجع السابق ، ص ٩٢ .

٢٩ المرجع السابق ، ص ٨٥ .

ونتيجة للآخر . بهذا تكتمل فكرة العلاقات في نظرية النظم ، وتصبح النظرية دائرة تأويلية ، بمعنى أنها يمكن أن تقوم بوظيفتها التي تتجسد في « عملية الفهم الدورية »^{٢٠} على حد ما أورده في قوله أن « معنى الجملة يفهم من معاني الكلمات وما بينها من روابط ، ومعاني الكلمات تفهم دوريا من معنى الجملة ، وتعرف هذه العملية بأنها تفاعل بين الكل وأجزائه في الفهم ، وتعرف كذلك بالدائرة الهرمونية تطبيقية للكل والأجزاء »^{٢١} ، ومن هنا يثير التأويل الذي يذهب إليه عاطف جودة نصر تساؤلا جوهريا إذا ما انطلقنا من التصور النظري الذي بينته هذه الدراسة ، في مطلع هذا الفصل ، والذي أشارت فيه إلى أن النظم والدائرة التأويلية يؤسسان مفهومين مختلفين لعملية التواصل ، وفي خضم ذلك يمكن طرح السؤال : ما التعارض النظري الذي ينجم عن تحويل النظم إلى دائرة تأويلية ؟ وهو السؤال الذي تجيب عنه الدعامة الثانية المراد تناولها - كما مر بنا (*) - لفصل نظرية النظم عن سياقها الثيولوجي .

٢ - النظم وتوسيع الدائرة التأويلية :

إن اعتبار نظرية النظم دائرة تأويلية لتحقيق الفهم بعد الرد المتضاييف يعني أن العنصر الأساسي الذي تقوم عليه النظرية ، وينبني عليه التأويل ، يظهر في العلاقات ، وفي طريقة إفصاحها عن ذاتها من خلال النظم ، غير أن التصور النظري لهذه الدراسة يرى أن تلك العلاقات التي يجسدها النظم تتسم بخصوصية لا تجعلها تنسجم مع الدائرة التأويلية نفسها ، وهذه العلاقات يمكن ردها إلى العوامل التالية :

العامل النحوي ، والعامل المنطقي ، والعامل البلاغي .

٢٠ المرجع السابق ، ص ٨٥ .

٢١ المرجع السابق ، ص ٨٥ .

* ينظر : ص ١٢

إن هذه العوامل التي تجسد العلاقات داخل النظم تتعارض مع مفهوم الدائرة التأويلية من حيث هي ، أصلاً ، عملية لتوسيع الفهم وتنميته ضمن أفق تاريخي مُتغيّر ، وذلك لأن هذه العوامل الثلاثة تنهض على انتقالات متعددة ، تكون على النحو التالي :

- ١ - انتقال من البنية النحوية إلى البنية المنطقية .
- ٢ - انتقال من البنية النحوية إلى البنية البلاغية .
- ٣ - انتقال من البنية المنطقية إلى البنية البلاغية .
- ٤ - انتقال من البنية المنطقية إلى البنية النحوية .

إن تلك العوامل الثلاثة التي تتجسد علاقات النظم من خلالها تتضمن هذه الانتقالات من دون الافتراض أو التسليم بأن الانتقال من بنية إلى أخرى ربما يتضمن مشكلاً أو عائقاً ما له أثر معيّن على النسق الكلي للكلام ، ومن ثم على عملية تحديد المعنى ذاته . وفي هذا السياق يرى بول دي مان أن تلك الانتقالات تستدعي بعض المشاكل ، وأنه من الطبيعي في نهاية الأمر أن تكون البنية النحوية أساساً للبنية المنطقية ، إذ لا تصح القضية المنطقية إلا إذا تطابقت مع السلامة النحوية ، لأننا « نفكر في العلامات بين النحو والمنطق ، وفي الانتقال من النحو إلى القضايا المنطقية ، على نحو غير إشكالي ، فليس هناك قضايا منطقية يمكن أن تدرك بعيداً عن الصحة النحوية أو حتى الانحراف عن نظام السلامة اللغوية مهما كان هذا النظام معقداً ^{٣٢} » . إلا أننا نرى أنه إذا ماتعلق الأمر بالعلاقة بين البنية النحوية والبلاغية

٣٢

Paul de Man, *Semiology and Rhetoric; In Textual Strategies Perspectives in Post-Structuralist Criticism*, edr. Josue V. Harari (London: Methuen, 1980) p. 126

تتجسد هذه الفكرة التي يطرحها دي مان ، بشكل جلي في تأويل مفهوم النظم ، لذلك تحاول الدراسة في هذا الموضوع أن تبرزها بوصفها عائقاً نظرياً للدائرة الهرمونية المنطقية نفسها . إن بول دي مان يلفت الانتباه إلى الانتقال من النحو إلى البلاغة لا يخلو من مشكلات . غير أن ما يمكن ملاحظته أن المشكلات تكمن في الانتقالات من المظهر المنطقي وإليه ، إضافة إلى تلك التي تحدث عنها دي مان . وبطبيعة الحال لا يعني القول بهذا أن المظهر النحوي والمظهر البلاغي يجسدان تعارضاً ثنائياً ، ودليل ذلك أن الثاني لا يظهر إلى بالصحة النحوية .

فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى المشاكل التي تنجم عن ذلك ، بقطع النظر عن أن البنية النحوية تجسد الأساس لكل الأبنية الأخرى .

وحتى يمكن ملاحظة تعارض تلك العوامل الثلاثة مع مفهوم توسيع دائرة الفهم للنظم بعد الرد المتضاييف ، كما جاء في تأويل عاطف جودة نصر لنص الجرجاني ، يحسن الوقوف على نموذج من تلك الآراء التي يدافع عنها الجرجاني ، حين قال : « إنك ترى الناس إذا ذكر قوله تعالى : (واشتعل الرأس شيبا) لم يزدوا فيه على ذكر الاستعارة ، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها ، ولم يروا للمزية موجبا سواها . هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم وليس الآن على ذلك ... ، ولكن لأنه سلك بالكلام طريق ما يسند إليه ، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده ، مبينا أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأولى ، إنما كانا من أجل هذا الثاني ، ولما بينه من الاتصال والملابسة ، كقولهم : (طاب زيد نفسا) و (قرّ عمرو عينا) ...^{٣٣} » . وفي هذا إشارة قاطعة إلى أن المظهر البلاغي الذي يتمثل في التأثير الجمالي للاستعارة لا يظهر على ذلك النحو إلا من خلال العلاقات النحوية الدلالية ، من حيث إنها تقوم على « وضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها قد ملحت ولطفت ..^{٣٤} » وعلى الرغم من أن تناول الجرجاني للمجاز على وجه العموم والاستعارة بخاصة يُعدُّ تناولا جديدا يختلف عن تناول البلاغين الذين سبقوه كما لاحظ بعض الباحثين^{٣٥} ، فإن ذلك يتمّ عنده ضمن المشكلة نفسها التي تتعلق بالانتقال من المظهر النحوي إلى المظهر البلاغي ، فالعلاقات التي ينشئها النظم ، علاقات تصادر فيها البنية النحوية على البيئة

٣٣ الجرجاني : الدلائل ، ص ١٠٠ .

٣٤ المصدر السابق ، ص ٩٩ .

*** ينظر :

- حمادي صمود : التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (تونس : منشورات الجامعة التونسية ، ١٩٨١) ، ص ٤٧٠ . نشير إليه (صمود ، التفكير البلاغي) .

البلاغية مصادرة تامة ، فلا تسمح ببروز المعاني أو المعاني الفرعية أو ظلال المعاني للبنية الأخيرة خارج الأطر التي تحددها المفاهيم النحوية نفسها ، مثل (الإسناد ، الفاعلية ، المفعولية ، الإضافة... الخ) . ولعل مما يدل على أن البنية النحوية بمظاهرها المختلفة تحصر البنية البلاغية ، هو اعتماد الجرجاني في - تأسيس مفهوم النظم - على مبدأ نظري فحواه أن الجملة مهما اختلفت طولاً أو قصراً لا تؤدي إلا إلى معنى واحد لاغير ، فإذا « نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور ، لأن (عمراً) مفعول لضرب وقع من (زيد) عليه ، و(يوم الجمعة) زمان لضرب وقع من زيد ، و (ضرباً شديداً) بيان أنه كان الغرض منه . وإذا كان كذلك ، بآن منه وثبت ، أن المفهوم من مجموع الكلام معنى واحد لا عدة معان ، وهو إثباتك زيدا فاعلاً ضرباً لعمرو / في وقت كذا وعلى صفة كذا ، ولغرض كذا . ولهذا المعنى نقول إنه كلام واحد ^{٣٥} » . وفي ذلك تأكيد على أنه مهما اختلف الكلام قصراً أو طولاً فإنه لا يشير إلا إلى معنى واحد ، ولا يشير أبداً إلى معانٍ فرعية قد يكون لها أهمية أدبية بالغة على المستوى البلاغي ، ويبدو - من هذا النص والنص الذي تم اقتباسه سابقاً عن الاستعارة - أن في هذه الحال يستوي عند الجرجاني الكلام العادي والكلام الأدبي .

إن نص الجرجاني هنا يربط بين المعنى والتركيب ، من حيث إن المعنى الواحد يكون ناتجاً بالضرورة عن كلام واحد ، وبهذا فإن الكلام الواحد لا يحمل معانٍ متعددة . وعلى الرغم من أن هذا المبدأ ، كما يرى مصطفى حميدة ، لا يصطدم « مع القول بأن معنى الجملة الواحدة يتألف من عدة معانٍ جزئية ^{٣٦} » فإن « هذه المعاني ليست هي

٣٥ الجرجاني : الدلائل ، ص ٤١٣-٤١٥ .

٣٦ مصطفى حميدة : نظام الارتباط في تركيب الجملة العربية (بيروت ، القاهرة : مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان) ، ص ١٣٠ . نشير إليه بـ (حميدة ، نظام الارتباط والربط) .

مراد المتكلم من نظم الجملة ، وإنما هي وسيلة لغاية ينشدها ^{٣٧} ، ومع ذلك فإن هذه المعاني الجزئية هي التي تلعب دوراً كبيراً من خلال تجسدها عبر البنية البلاغية بمختلف مظاهرها ، لهذا فإن التسليم بما للتركيب اللغوي الواحد من معنى واحد لاغير ، فيه تغلب للمظهر النحوي على المعاني الجزئية التي يمكن أن تحتضنها البنية البلاغية ، إذ إن المعنى الواحد يشير إلى الكلية والشمول والوضوح الذي قد لا يتناسب مع المظاهر الثلاثة التي أشرنا إليها سابقاً إلا مع البنية النحوية والبنية المنطقية .

ومن هنا فإن هذه الهيمنة للمظاهر النحوية والمنطقية لا تعمل على تحقيق آلية أساسية لإنجاز الفهم وتقدمه . بل تهدف إلى توسيع دائرة الفهم من خلال التفاعل الجدلي بين الكل والجزء « فالبدء الأساسي يتمثل في تحقيق عملية الفهم التي تكون على النحو التالي : إن اكتشاف معنى النص يكون من خلال السياق ، ومن خلال الوحدة الكبرى التي هي العمل كله . وبالطبع فإنه من الصائب تماماً الذهاب إلى أن فهم جملة ما ، وفهم المرتبة التي تشغلها تلك الجملة بالنسبة إلى بقية الجمل نحويًا ، لايتحقق إلا من خلال وضعها بالنسبة إلى العمل كله ، سواء أكان هذا الكل عملاً أدبياً معيناً أم الأدب كله ^{٣٨} » . ومن هنا فإن العلاقة بين الكل والجزء كما يطرحها النص السابق تختلف عن السياق النظري الذي استقر في الدراسات البلاغية القديمة .

٣٧ المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

ولعل ما يبرز هذه النقطة بشكل كبير هو أن التفرق إليها تاريخياً من خلال تحديد المؤثر والنتيجة يحجب النظر تماماً عن ما بين هذه الانتقالات من مشاكل ، وتجسد دراسة شكري عياد هذا الاتجاه ، يقول عن فكرة «الوحدة» في النظم مستبعداً المظاهر النحوية والمنطقية والبلاغية : « ولعلك ترى من هذا النص أن فكرة «الوحدة» لا تستند إلى أساس نحوي أو منطقي ، بل إلى أساس فني أولاً . ونحن نرجح أن هذا الأساس راجع إلى كتاب الشعر ... » .

- طاليس : فن الشعر ، ص ٢٧٢ .

٣٨

Gadamar, Truth & Method ; p. 291

أضف إلى ذلك أن التأويلية الحديثة بخاصة عند هانز جورج جادير ، قد عمقت نظرياً مفهوم الكل ومفهوم الجزء فأصبحتا مرتبطتين بالجملة ، والسياق ، والعمل الأدبي ، والجنس الأدبي ، فالكل والجزء مفهوم نسبي في دلالتهما على تلك العناصر .

وفي ضوء ذلك لا يتحقق الفهم المكتمل ، إلا إذا تحقق « الانسجام بين الأجزاء والكل ذلك هو معيار الفهم الصحيح »^٣ ، على أن يتم الانسجام الذي تهدف الدائرة التأويلية إلى تحقيقه من خلال العلاقة الجدلية بين الكل والجزء والتي تجري ضمن أفق تاريخي يسمح للفهم القيام بتنقيح المعاني الأوائل أو المعاني المسبقة ، وهي المعاني التي تتكون من خلال الفهم الأولي ، وعادة ما يحكم مباشرة عليها بأنها تمثل مدلولات العبارات .

وتأسيساً على ذلك ، يمكن ملاحظة أن نظرية النظم لا يمكن أن تتحول بسهولة إلى دائرة تأويلية عن طريق منح اللفظ منزلة تماثل تلك المنزلة التي يتمتع بها المعنى ، فهذا الرد المتضاييف الذي يؤكد عليه عاطف جودة نصر في أكثر من موضع ، لا يحيل النظرية إلى منهج تفسيري أو دائرة تأويلية ، وذلك لأن النظرية بعد الصياغة الجديدة لها (النظم بعد الرد المتضاييف) ، تظل فقيرة إلى أساس نظري تتجسد وظيفته في توسيع أو تطوير عملية فهم العلاقات النحوية الدلالية . ولا يتحقق هذا التوسع لتلك العلاقات إلا باعتبار العامل التاريخي جزءاً لا يقبل الانفصال عن العلاقات النحوية الدلالية ، إذ يقوم عليه بناء التوقعات ، وتصحيحها ، وكسرها . ومن هنا فإن النظم بوصفه دائرة تأويلية بعد الرد المتضاييف ، يظل محكوماً بالعامل النحوي على نحو لا يسمح ببناء التوقعات إن تثبيتهاً أو صقلهاً أو كسرهاً ، أضف إلى

ذلك فإن بناء التوقعات سيجري ضمن أفق تاريخي يستند إلى مبدأ نظري يجعل التركيب لا يؤدي إلا معنى واحداً و كلياً وشاملاً ، وبذلك يصبح الأفق التاريخي عنصراً نظرياً لا يقوم بوظيفته وذلك لأن المعاني الجزئية لا تدخل في بناء التوقعات وتكوين الأفق .

إن تحقق التوقعات أو صقلها أو كسرها من خلال الأفق التاريخي المتغير يقوم على مبدأ التحولات التي تحدث في مستوى المعاني الجزئية . فهي من الأهمية بمكان بحيث يمكن أن تغير المعنى الكلي والوحيد ، ولذا فإن عملية بناء توقعات جديدة وصقلها وتنقيحها تكتسب حرية كبيرة من خلال ماتفرزه البنية البلاغية على نحو متحرر نسبياً عن هيمنة البنية النحوية . أضف إلى ذلك فإن تحقق الانسجام بين الكل والجزء يقع ضمن سياق واسع يخرج عن نطاق المعنى الوحيد والكلي .

إن سيادة العامل النحوي على العامل الدلالي - وذلك من خلال التسليم بوجود المعنى الواحد - يجعل حركة التلقي كامنة في مستوى واحد لا تتجاوزه ، وهو مستوى العلاقات النحوية الدلالية ، ومن ثم فهي لا تسمح بالانفتاح على مستويات أخرى لعلمية الفهم التي تنبني أساساً على المعاني الجزئية . فعملية توسيع الدائرة تحتاج إلى بناء تاريخي للتأويل يؤدي إلى انفتاح مستويات مختلفة للتلقي ، ولهذا فإن النظم أو العلاقات النحوية الدلالية التي نجمت عن علاقة الكل بأجزائه تمثل المستوى الأول للفهم ، ولا تتجاوز ذلك لأن تكون منهجاً للتفسير يقوم بتوسيع الفهم . ومن أبرز الأمثلة التي تثبت أن الاختصار في عملية التلقي على مستوى واحد ما اشتغل عليه الجرجاني من التراكيب المتشابهة ، كما ورد عنده مثلاً في أحد تلك الأمثلة : « ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل : (وفجرنا الأرض عيونا) « التفجير » ، للعيون في

المعنى ، وأوقع على الأرض في اللفظ ، كما أسند هناك الاشتغال إلى الرأس . وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا ، مثل الذي حصل هناك .. ^{٤٠} » . يشير هذا التناول إلى أن ما تمّ ملاحظته في الآية الأولى (واشتعل الرأس شيبا) ينسحب أيضا على تراكيب أخرى ، كما هي الحال في (وفجرنا الأرض عيونا) ، ولهذا فإن التفسير للنظم ، كما يصطلح عليه عاطف جودة نصر ، يقوم على نوع من التجريد الذي لا يُعنى بخصوصية كل تركيب ، وإنما يميل إلى ردّ تلك التراكيب تارة إلى علاقات نحوية دلالية متطابقة ، وإلى علاقات متشابهة تارة أخرى . ومن هنا فإن النظم بعد الرد المتضاييف لا يحقق للفهم المنحصر في المستوى الدلالي التوسيع المطلوب ، لأن عملية توسيع الفهم عملية تاريخية ترتبط بخصوصية التركيب نفسه ، وليس مما يشترك فيه هذا التركيب مع التراكيب الأخرى .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإنه من الصعوبة بمكان ، في تصور هذه الدراسة ، اعتبار نظرية النظم منهجا تفسيريا أو دائرة تأويلية كما ذهب عاطف جودة نصر في افتراضاته التأويلية السابقة .

من خلال إبراز التعارض النظري ، في تأويل عاطف جودة نصر لنص الجرجاني ، فإنه يمكن ملاحظة أن طريقة نص الجرجاني تختلف في تعيين أساس الكلام الأدبي من الناحية النظرية اختلافا كبيرا عن الطريقة النظرية التي يتوخاها المفهوم الغربي في تحديد المعنى الأدبي والتي توصل بها عاطف جودة نصر في تأويله ، ذلك أن نص الجرجاني قد جعل السياق الثيولوجي لمفهوم النظم أساسا لمفهوم النظم ذاته ، وللمفاهيم النظرية الأخرى ، وإن أقصتها عملية التأويل كما هي الحال في إقصاء عاطف جودة نصر للأساس الثيولوجي . ومن هنا يصبح نطاق نسق الألفاظ مع نسق

٤٠ الجرجاني : الدلائل ، ص ١٠٢ .

المعاني عن المتكلم ، في نص الجرجاني ، طريقا نظريا لتعيين أدبية الكلام الأدبي ، ولذا غدا تحليل الأحكام الأدبية مرتبطا بالأساس الثيولوجي أيضا ، وبذلك يمكن القول إن مفهوم النظم يدور أساسا حول المتكلم ، وأما المتلقي فإنه لا يحظى بدور وظيفي إلا إذا اعتبرنا حضوره من خلال النظام اللغوي بوصفه قسمة مشتركة بين المتكلم والمتلقي .

وأما المفهوم الغربي فإنه يختلف اختلافا كبيرا عن الطريقة النظرية في تعيين الكلام الأدبي وتحليله في النص من خلال انسجام الكل والجزء عن طريق تعاقبهما في أفق تاريخي متغير ، وبذلك تتسع دائرة الفهم عند المتلقي ، وعلى ذلك فإن الدائرة لا تهدف إلى صياغة حكم ما وتبريره ، بل تنصرف إلى بناء العلاقة الحوارية بين المتلقي والتغيرات التي تطرأ على توقعاته المندمجة في أفقها التاريخي، ولذا فإن الدائرة التأويلية تعتمد اعتماداً كبيراً على المتلقي نفسه ولا تمنح المتكلم دورا معينا .

وفي تصور هذه الدراسة أن ذلك الاختلاف النظري العميق بين النص المؤول والمستند النظري جعل عاطف جودة نصر يقوم بعملية تصحيح واستكمال لنظرية النظم ، عندما جعل اللفظ والمعنى متضايفين ، حتى تكون منهجا تفسيرياً بفضل العلاقات التي ينسجها النظم ، ومن هنا ينتقل عاطف جودة نصر في تأويله إلى البحث عن عناصر التماثل بين العلاقات التي يشير إليها مفهوم النظم ، بعد الرد المتضاييف ، الدائرة التأويلية .

ويرتبط تأويل عاطف جودة نصر من دون وعي بتصور محدود لمفهوم النظرية الأدبية ، وليس بتصور شامل وكلي ضمن صياغة معينة لمفهوم النظرية الأدبية ، فربط

النظم بالدائرة التأويلية اعتماداً على التماثل المتجسد في مبدأ العلاقات وحده لا يجعل ذلك التأويل يكتسب مكونات هامة تقوم عليها مفاهيم النظرية عموماً ومفاهيم نظرية الأدب خصوصاً ، بل تتجسد تلك المكونات التي يجب أن تكون مجتمعة بشكل كلي أو نسبي حتى يمكن أن يرتقي التأويل من خلالها إلى منزلة الصياغة النظرية الشاملة في التجريد ، والنظام ، والتفسير .

ويفتقر تأويل عاطف جودة نصر للانسجام النظري ، نتيجة للانتقال من السياق الداخلي لنص الجرجاني إلى السياق الداخلي للمفهوم الغربي ، وهذا الانتقال يصحبه إقصاء سواء أكان إقصاء واعياً أم غير واع لبعض السمات الخاصة بالسياق الداخلي لنص الجرجاني . ومن هنا يمكن القول بأن نص الجرجاني ، وإن قام على مرونة قصوى استجاب فيها لتأويل عاطف جودة نصر ، إلا أنه لم يتأت له أن ينفصل عن نظامه المعرفي (****) الذي ينتمي إليه ، وقد تجلى ذلك في السياق الثيولوجي المتين للفظ والمعنى ، وفي سياق تاريخي آخر تجسد في تناقضه مع نص القاضي عبد الجبار . وعلى ذلك يكون نص الجرجاني في ذاته ، خطاباً ينتمي إلى نظامه الخاص ، وفي الوقت نفسه تلتقي فيه شروط تاريخية لا ينفصل عنها .

**** للوقوف على مفهوم النظام المعرفي ، ينظر :

- Michel Foucault, The Order of Things: An Archeology of The Human (London: Routledge, 1994); p.xx .

المبحث الثاني

القصد ومعنى المعنى

(١) الاستدلال والقصد

٢معنى المعنى والسياق الاجتماعي

القصد ومعنى المعنى

القصد لغةً : هو التوجه من الاعتزام ، وهو من جانب آخر يشير إلى دلالات لغوية مختلفة مثل الاستقامة والاعتدال والقرب ^{٤١} . ومن هنا فإننا نلاحظ أن تلك الدلالات التي تشير إليها كلمة القصد تدور حول نواة دلالية واحدة لاتنفك عنها ، وتتجسد هذه النواة في دلالة الوضوح والسهولة . ولذا ، فإن المجال اللغوي العربي يجعل القصد ، من حيث التواصل بين المتكلم والمخاطب ، قائماً على الوضوح والسهولة والمباشرة التي تخلو من كل التواء .

إن تلك النواة الدلالية ، التي تحافظ عليها الدلالات المختلفة لكلمة القصد ، في المجال اللغوي العربي ، تنهض بوظيفة أساسية أيضاً في تحديد مفهوم القصد في المجال الفلسفي ، يتوخى دائماً الإشارة إلى وضوح عملية التواصل وسهولتها ، سواء أكان القصد استعلاماً عن « القيمة الأخلاقية لعمل ما ^{٤٢} » ، أم أخذاً « في الاعتبار فقط البنية التي أصلت القيام به ^{٤٣} » ، أم تركيباً من الفعل ورغبات واعتقادات معينة ، وتفسيراً يربط بين ذلك الفعل والرغبات التي تقف خلفه ^{٤٤} .

٤١ يُنظر حول دوران المادة اللغوية ما يلي :

- جمال الدين ابن منظور : لسان العرب (القاهرة : دار المعارف) قصد .
- جماعة من الباحثين ، المعجم الوسيط (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٩٦١) قصد .
٤٢ لالاند : موسوعة لالاند الفلسفية ، ج ٢ ، ص ٦٩٢ .

٤٣ المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٩٢ .

٤٤ Robert Audi, The Cambridge Dictionary of Philosophy. U.S.A. , Cambridge University Press, 1996 p.380

فالاستعلام طلب لإيضاح المعنى الذي تحمله عبارة معينة ، والتفسير الذي يربط الفعل بالرغبات طلبٌ أيضاً لإيضاح السبب وكشفه . وإذا كانت الدلالة التواصلية للقصد ، في المفهوم اللغوي العام ، والفلسفي الخاص ، على النحو الذي تمت الإشارة إليه ، فإن مفهومها ، في نص الجرجاني من حيث هو مجال للتنظير في الكلام الأدبي ، قد يختلف مع ذلك المفهوم ونواته الدلالية السائدة ، بخاصة وأن الذي يرشح ذلك الاختلاف حافزان ، أولهما تجسد في أن نص الجرجاني يتضمن مفاهيم أساسية ترتبط فيما بينها بعلاقة خاصة تجعل بقية المفاهيم ، وأهمها معنى المعنى والقصد ، تدور في فلكها وتخضع لإمكاناتها النظرية . وثانيهما يتجسد في أن الدلالة الأدبية ليست دلالة مباشرة أو واضحة فيمكن تحديدها بسهولة ، ومفهوم معنى المعنى في هذا السياق طرح نظري يجسد إشكالية تحديد المعنى الأدبي نفسه .

في تصور هذه الدراسة ، تطرح نظرية معنى المعنى ، في نص الجرجاني ، مشكلة أساسية لاتنفك عن عملية التواصل ، بين المتكلم والمخاطب ، وتتجسد تلك المشكلة في ضمان وتأمين انتقال المعنى الذي يحمله الكلام إلى المخاطب ، على النحو الذي أراده المتكلم . وفي هذا الإطار يأتي نص الجرجاني بوصفه معالجة لتلك المشكلة ، حيث يبدأ بالتفريق بين نمطين من المعنى ، المعنى الأول هو المعنى الذي يحمله الكلام العام ، والمعنى الثاني هو المعنى الذي يؤديه الكلام الأدبي . ومن هنا فإن هذا التفريق بين المعنيين سيسمح له بتقديم افتراض نظري يخص انتقال المعنى الأدبي المقصور من المتكلم إلى المخاطب .

يعزل الجرجاني أولاً المعنى الذي يحمله الاستعمال العادي للغة ، فالكلام بشكل عام يكون « على ضربين ، ضرب أنت تصل منه إلى الفرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن « زيد » مثلاً بالخروج على الحقيقة ، فقلت : « خرج زيد » ، وبالاطلاق عن « عمرو » فقلت : « عمرو منطلق » ، وعلى هذا القياس " . في هذا القسم من الكلام يتم استعمال اللغة من أجل التواصل العادي ، فالكلمات في هذا الاستعمال ، تحيل على معانيها العرفية ، ولا تخرج عن ذلك ، ويبدو أن الجرجاني لا يفترض مع هذا النوع من الكلام أي مشكلة في عملية التواصل ، ذلك أن الغرض من هذا الكلام يمكن أن يؤديه الكلام نفسه ، وبشكل مباشر ، من دون التواء في نسق المعاني التي يحملها الكلام ، لأن المعاني لا تتجاوز ما تمّ التعارف عليه فمدلول الكلام يكون من درجة الصفر . ولذلك فإن الجرجاني يعتبر هذا النمط من تأدية المعنى أبسط الأنواع وأسهلها ، ولذا فإنها تنحصر في الكلام الذي يراه منه الإخبار .

وأما المعنى الذي يؤديه الكلام الأدبي فإنه لا يقوم على الإطار التواصلية للكلام العادي نفسه ، في عملية الإخبار ، وإنما يتأسس على إطار تواصلية مختلف حيث إنه « ضرب آخر أنت لاتصل منه إلى الفرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض " . ويوضح الجرجاني مقصده من هذا بقوله « إذ قد عرفت هذه الجملة ، فهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول : « معنى » و « معنى المعنى » ، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى

٤٥ الجرجاني : الدلائل ، ص ٢٦٢ .

٤٦ المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

آخر^{٤٧} . في هذا القسم من الكلام الأدبي تكون عملية التواصل مختلفة كل الاختلاف عن عملية التواصل التي يطرحها النمط الأول من الكلام ، والذي تمت الإشارة إليه سابقاً . إن نسق الكلمات في الكلام الأدبي يتجاوز وظيفة التواصل الأولي والذي يؤدي فيه نسق الألفاظ ، في الكلام العادي ، المعاني العرفية أو المعجمية التي يحيل عليها ، حيث يقوم الكلام الأدبي على نمط من التواصل يتجسد في أن ألفاظ الكلام الأدبي تشير إلى معانيها العرفية أو المعجمية ، ثم تشير هذه المعاني بدورها إلى معاني أخرى ، لا يشير إليها نسق الكلمات في الكلام العادي . وإذا كانت طريقة توصيل المعنى في الكلام الأدبي تختلف عن طريقة توصيل المعنى ، في الكلام العادي ، فإن ذلك يعني ، كما نرى ، أن عملية التواصل ومشاكلها في الكلام الأدبي قد تختلف عن عملية التواصل ومشاكلها في الكلام العادي . وهذا النوع من الكلام الأدبي الذي يقوم على نمط خاص من التواصل ينحصر في الصور المجازية ، مثل الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وذلك « أنك إذا قلت ، «هو كثير الرماد» ، أو قلت : «طويل النجاد» ، أو قلت في المرأة : «نؤوم الضحى» ، فإنك في جميع ذلك لاتفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى ، على سبيل الاستدلال ، معنى ثانيا هو غرضك ، كمعرفتك من «كثير الرماد/القدر» أنه مضياف ، ومن «طويل النجاد» أنه طويل القامة ..^{٤٨} » ، إن الجرجاني ، في هذا النص ، يحدد بدقة طبيعة التراكيب التي تقوم على النمط الثاني من التواصل ، والذي يحدث فيه الانتقال من خلال اللفظ الذي يشير إلى معناه العرفي ، أو المعجمي ، ثم يشير هذا المعنى إلى معنى آخر ، لم يكن له وجود أصلاً ضمن حدود اللفظ ، ومعناه المعجمي ، ويطلق الجرجاني على المعنى

٤٧ المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ .

٤٨ المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ .

الثاني كلمة الغرض ، فالتركيب المجازي لكثير الرماد تعني أنه كثير الطبخ ، وإذا كثر طبخه كثر الرماد تحت القدور ، ومن ثم فإن هذا المعنى يؤدي إلى معنى أخير يتجسد في أنه مضياف . ومستقبل للضيوف . ويُلاحظ أن الجرجاني يحرص هنا على التنبيه على أن عملية الانتقال من المعنى إلى معنى آخر ليست عملية مفتوحة وحرّة ، وإنما هي عملية تخضع لقيّد معين يصطلح عليه بالاستدلال . وهذا الاستدلال ، في تصور هذه الدراسة ، يتسم بالخصوصية لأنه يرتبط بسياق خاص يشير إليه قول الجرجاني (كمعرفتك) ، وهذه النقطة ستكون موضع نقاش في القسم القادم من هذا الفصل والذي يعالج التعارض النظري في تأويل عز الدين إسماعيل لنص الجرجاني .

إن عملية تواصل المعنى الأدبي التي يطرحها مفهوم معنى المعنى تتضمن تعارضاً في الطرح النظري ، ذلك أن الكلام الأدبي الذي يمكن أن يخلو من الصور المجازية قد جاء عند الجرجاني محمولاً على هذا النمط الخاص من التواصل ، أي نمط معنى المعنى ، وهذا واضح في نص الجرجاني الذي دار حول عزل نمط التواصل في المعنى عن نمط التواصل في معنى المعنى ، وهذا الطرح يتعارض مع حصر هذا النمط الذي يدور حول تواصل المعنى الأدبي ، في الصور المجازية وحدها ، بعد أن كان في ذلك النص عاماً يمسّ الكلام الأدبي وإن خلا من الصور المجازية .

وفي مقابل ذلك ، يفترض نص الجرجاني أن الكلام العادي يخلو من الصور المجازية ، ومن ثمّ فهو واضح في معناه التواصلية ، وهذا الطرح النظري قد يجانب الدقّة ، وبخاصة أن الكلام العادي في كثير من الحالات تتعطل فيه الدلالة التواصلية المباشرة ، بينما تتحدّد دلالاته إذا ما حمل على النمط التواصلية للكلام الأدبي .

وعلى ذلك يمكن ملاحظة أن نمط تواصل المعنى الأدبي الذي يطرحه معنى
المعنى لا ينحصر فقط في تحديد كيفية انتقال المعنى الأدبي الذي قصده المتكلم
إلى المخاطب ، بل إن ذلك النمط أيضا يسعى إلى توضيح الاجراءات التي تعلق
تحديد ذلك المعنى .

وفي ضوء هذا التصور النظري الذي تطرحه هذه الدراسة لمعنى المعنى
ومشكلاته النظرية ، يمكن الوقوف على تأويل عزالدين إسماعيل لنظرية معنى
المعنى .

يذهب عزالدين إسماعيل إلى أن نظرية معنى المعنى هي شبكة من
العلاقات المتبادلة التي تؤسسها مجموعة من العناصر اللغوية ، وغير اللغوية ،
وهذه النظرية تستدعي من عناصرها التآزر ، والتضافر حتى تنهض بدورها
الوظيفي الذي يتجسد في تشخيص الاستخدام اللغوي الأدبي ، يقول عن وظيفة
النظرية : « نظرية معنى المعنى ليست في الإنشاء الكلامي بقدر ماهي تشخيص
الظاهرة في الاستخدام اللغوي ، معينة لمستوى متقدم من هذا الاستخدام » .
وأما عناصر هذه النظرية فإنها تتجسد كما يشير عزالدين إسماعيل إلى ذلك
فيما يلي :

المتكلم يقصد من كلامه معنى ما ، ومخاطب يتلقى ذاك الكلام ليستخلص معناه ،
والكلام بدوره يتضمن معنيين ، معنى مباشر ، ومعنى غير مباشر ، وواقع
خارجي يرتبط به المعنى الأول للكلام ، وإطار اجتماعي يتصل به المعنى الثاني
للكلام ، وسياق للكلام ، وسياق موثق يتصل بنص الكلام .

٤٩ عزالدين إسماعيل : قراءة في «معنى المعنى» عند عبدالقاهر الجرجاني ، فصول ، م٧ ، ع٣-٤
(القاهرة : ابريل ، سبتمبر ، ١٩٨٧) : ص٤١ . نشير إليه بـ (إسماعيل ، قراءة في معنى المعنى) .
٥٠ ينظر : المرجع السابق ، ص ص٤٠-٤١ .

ثم يشير عز الدين إسماعيل إلى أن تحديد قصد المتكلم في أي عبارة أدبية ليس بسيطاً ، إذ ما المعرفة التي تقود المخاطب إلى قصد المتكلم ، بعد أن تحررت العبارة عن هذا الأخير ، ويزيد المسألة صعوبة عدم وجود المتكلم نفسه . في هذا السياق يرى عز الدين إسماعيل أن الجرجاني قد تغلب على تلك الصعوبة من خلال عملية الاستدلال . وعلى الرغم من أنه لم يجعل قصد المتكلم كامناً في عملية الاستدلال ، فإنه ربط بينهما على نحو لا ينفصلان ، « فالمخاطب بالكلام ، الذي قصد منه معناه الثاني لا يدرك هذا المعنى ادراكاً مباشراً ومصاحباً لإدراكه نص الخطاب ، بل يحتاج الأمر منه إلى استخدام ملكة « الاستدلال » حتى يتوصل من المعطيات الكلامية المباشرة إلى دلالاتها غير المباشرة » . وإذن يرد القصد في تأويل عز الدين إسماعيل قريناً ومرادفاً لعملية الاستدلال ذاتها .

ومن خلال الطرح النظري لهذه الدراسة لمعنى المعنى ، فإن السؤال الذي ينجم عن تأويل عز الدين إسماعيل يتجسد فيما يلي : ما التعارض النظري الذي ينجم عن تأويل الاستدلال في نظرية معنى المعنى بالقصد ، كما جاء ذلك في تأويل عز الدين إسماعيل ؟

وهو الاستفسار الذي نحاول أن نجيب عنه تباعاً .

(١) الاستدلال والقصد :

إن تأويل عنصر الاستدلال في نظرية معنى المعنى بالقصد كما يذهب عز الدين إسماعيل في تأويله يتضمن تعارضاً نظرياً . ذلك أن نص الجرجاني الذي تمّ الاستشهاد به حول معنى المعنى يشير إلى عملية الانتقال في تعيين الدلالة

٥١ المرجع السابق ، ص ٣٩ .

من مستوى إلى آخر ، فاللفظ لا ينتهي عند معناه ، وإنما يشير معناه إلى معنى آخر . وهذه الانتقالات أو عملية الاستدلال التي تقوم عليها نظرية معنى المعنى - في نص الجرجاني والتي يشير إليها عزالدين إسماعيل في تأويله بالقصد - ليست عملية استدلالية مباشرة وبسيطة . أضف إلى ذلك أنه لا يكفي أن يؤسس الاستدلال على مرجعية مشتركة بين المتكلم والمتلقي كما يشير إلى ذلك عزالدين إسماعيل^{٥٢} ، بل إن عملية الاستدلال كما تبلورها نظرية معنى المعنى عملية ليست مباشرة حتى يمكن اعتبارها تجسيدا لقصد المتكلم من خلال المرجعية المباشرة ، وإنما هي عملية مركبة من قصود مختلفة .

إن الصياغة النظرية لمفهوم معنى المعنى لاتنفصل عن الشرط النظري الذي يجري في ضوئه تبلور أي مفهوم من المفاهيم ، وذلك خلافا لما ذهب إليه عزالدين إسماعيل في تأويله من أن نظرية معنى المعنى تستقل عن بقية نصوص الجرجاني .

فالعبرة بوصفها وحدة مؤلفة من ألفاظ ، تشير معانيها إلى ما اصطلح عليه في علم الكلام بالقدم ، وتشير ألفاظها إلى ما استقر في علم الكلام بالحادث ، يقول الجرجاني مجسدا هذا الشرط من خلال تمثيله بالمعنى واللفظ في الدلائل : «واعلم أن ماترى أنه لابد منه من ترتب الألفاظ ، وتواليها على النظم الخاص ، ليس هو الذي طلبته بالفكر ، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة ، من حيث إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني ، فإنها تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب المعنى أن يكون أولاً في النطق^{٥٣} » . إن نص الجرجاني يشير إلى أن الألفاظ تتبع المعاني تبعا مباشرا ، فنظام الدوال يتطابق مباشرة مع نظام المعاني من دون أي اختلاف ، إضافة إلى ذلك فإنه يشير إلى عنصر وظيفي يفوق النقطة

٥٢ ينظر المرجع السابق ، ص ٣٩ .

٥٣ الجرجاني : الدلائل ، ص ٥٢ .

السابقة أهمية ، ويتجسد هذا العنصر في أنه عندما يتطابق نظام المعاني مع نظام الدوال فإن ذلك يعني أن الخطاب اللغوي يتأسس بوصفه فعلاً تواصلياً ، ولذا فإن الكلام اللغوي لا يكون صالحاً للتواصل إلا إذا جاء انتظامه مقصوداً لذلك ، وفي هذا إشارة عامة إلى ارتباط بنية الكلام بالقصد ، كما أنه يستعمل ، في نص آخر ، كلمة الموقع ليدل على أن بنية الكلام مرتبطة أساساً بقصد واع على حد ما جاء في قوله : « لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك ، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق ” . ومن هنا فإن هذا المستوى يشير إلى القصد بوصفه فعلاً تواصلياً ثيولوجياً وفعلاً تواصلياً للنظم . أضف إلى ذلك أن نص الجرجاني لا يكتفي بتأسيس القصد في ذلك المستوى وحده ، بل إنه في مستوى آخر ، يربط القصد بالنظم وهذا الأخير مرتبط بشكل قوي بنظرية معنى المعنى على النحو الذي سيتم الإشارة إليه بعد هذه النقطة .

وهكذا ينشأ القصد ضمن عملية ترتيب الألفاظ بحسب انتظامها في نفس المتكلم ، وذلك من خلال العلاقات النحوية الدلالية ، وفي هذه العملية تتلبس الألفاظ بالقصد ويتلبس القصد بها ، فالقصد بذلك موجه إلى موضوعاته من خلال الوسائل اللغوية نفسها . ولذا فإنه يصح الحديث عنها كونها استعمالاً لغوياً قصدياً ، حيث إن (الفصاحة) فيما نحن فيه ، عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة . وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم ، هل يستطيع أن

يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة .. » . إن عملية الاستعمال اللغوي ، من حيث هي قصد ، لا تتجسد في تسخير مجموعة الأعراف التي توجد في النظام اللغوي ، أو كما يصطلح عليها الجرجاني بأوضاع اللغة ، بل يكمن في الاستعمال اللغوي ، من حيث هو قصد حادث ، في السمات التي تجعل كلام المتكلم متميزاً جمالياً من الاستعمال اللغوي الذي لايزيد شيئاً على توظيفه أعراف النظام اللغوي . ولذلك يبدو من النص السابق أن الجرجاني يستثني ، في أحد مستويات تحليله ، الاستعمالات اللغوية التي تتطابق مع أعراف النظام اللغوي أو التي تهدف إلى مجرد عملية التواصل من عملية النظم (العلاقات النحوية الدلالية) التي تدور أصلاً حول الاستعمالات الأدبية ، إذ إن تلك الاستعمالات تتساوى مع أعراف النظام اللغوي . ومن هنا لا يكون القصد متجسداً إلا في الكلام الذي تنطبق عليه صفة الفصاحة ، لهذا يقول الجرجاني في موضع آخر موضحاً ذلك في سياق تعليقه على أحد الأبيات الشعرية لبشار بن برد ، « كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ ومعنى « القصد إلى معاني الكلم » ، أن تعلم بها السامع شيئاً لا يعلمه » . إن إعلام السامع هنا يعني بطبيعة الحال فعل التواصل من خلال تصريح أوضاع اللغة وعملها من خلال النظم على نحو لم يطرقه المستعملون الآخرون ، ويعني كذلك المحافظة على استمرارية ذلك الفعل من خلال تمكن المتلقي من تفسير العبارة الأدبية .

ومن هنا يتضح أن القصد في هذا المستوى يتلبس من خلال النظم بتصريف أوضاع اللغة على نحو لم يتم طرقه من قبل ، وفي هذه الحال يمكن أن

٥٥ المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .

٥٦ المصدر السابق ، ص ٤١٢ .

يقال إن نص الجرجاني يسير في هذا المستوى إلى مستوى آخر من مستويات القصد . وهذا المستوى يمكن الإشارة إليه من خلال النقطة التالية .

إذا كان الاستعمال اللغوي الذي تنطبق عليه صفة الفصاحة لا يقوم إلا في حالة يتلبس فيها بالقصد ، فإن نظرية معنى المعنى ترتبط أيضا بالنص المشار إليه خلافا لما قطع به عز الدين إسماعيل من أن النظرية تستقل عن بقية نصوص الجرجاني ، وذلك لأن النظرية تدور حول فصاحة الاستعمالات المتقدمة للكلام الأدبي بشكل عام ، كما تدور أيضا حول بعض الخصائص التي يقوم عليها الكلام الأدبي ، وغالبا ما تكون تلك الخصائص متجسدة في الصور المجازية .

فإذا كانت نظرية معنى المعنى تشخيصا للاستعمالات الأدبية التي ينشئها النظم، فهي بذلك ترتبط بالقصد الخاص الذي يؤديه النظم من حيث هو استعمال أدبي خاص، وقد أشار إليه الجرجاني في أثناء استعماله مصطلح (الفصاحة). ومن جانب آخر، إذا كانت هذه النظرية تشخيصا للاستعمالات الأدبية التي تخلق من الصور المجازية، فإنها حينئذ تكون مرتبطة بالتواصل العادي وليس التواصل الأدبي، وستكون أيضا مرتبطة بالقصد الذي ينشئ هذا التواصل العادي .

تلعب عملية الاستدلال دورا جوهريا في تحقيق عملية التواصل الأدبي الذي تنشئه الاستعمالات الأدبية من خلال ما تتضمنه من صور . ذلك أن عز الدين إسماعيل يعتبرها ، في مرحلة من مراحل تأويله ، الآلية الوحيدة التي تمكن المتلقي من استنباط قصد المنشئ من الاستعمال الأدبي نفسه . كما أن عملية الاستدلال نفسها ، في نظرية معنى المعنى ، تؤسس قصدا خاصا بها ، عندما ينجح المتلقي في استنباط قصد المتكلم من الاستعمالات الأدبية التي «ينبغي أن ننظر

إلى هذه المعاني واحدا واحدا ، فتعرف محصولها وحقائقها ، وأن تنظر أولا إلى « الكناية » و إذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحتول أمرها إثبات لمعنى ، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ . أما ترى أنك لما نظرت إلى قولهم : « هو كثير رماد القدر » ، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة ، لم تعرف ذلك من اللفظ ، ولكنك عرفتته بأن رجعت إلى نفسك فقلت : إنه كلام قد جاء عنهم في المدح ، ولا معنى للمدح بكثرة الرماد ، فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على أنه تنصب له القدر الكثيرة ، يطبخ منها للقرى والضيافة . وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدر كثر إحراق الحطب تحتها ، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة ^٣ » وفي خضم ذلك لا يمكن أن تتم عملية تحديد قصد المنشئ إلا من خلال آلية الاستدلال ، من حيث إنها العنصر المشترك كما مر بنا . أضف إلى ذلك أن هذه الآلية تتضمن مجموعة من الخطوات العقلية التي تقود ، كما يرى الجرجاني ، إلى تعيين قصد المتكلم ، أو معنى المعنى الذي يقصده المتكلم وتكمن هذه الخطوات العقلية في الآتي :

١ - تحديد (المقام / السياق) الذي وردت فيه العبارة ، وهو مقام سياق المدح .

٢ - كثرة الرماد تشير إلى كثرة إحراق الحطب .

٣ - كثرة إحراق الحطب تشير إلى القدر المنصوبة .

٤ - كثرة القدر المنصوبة تشير إلى كثرة الطبخ .

٥ - كثرة الطبخ تشير إلى القرى والضيافة .

إن عملية التعاقب السببي ، كما يذهب إلى ذلك نص الجرجاني ، هي التي

تؤدي إلى معنى المعنى ، لعبارة تقوم أساسا من الناحية النظرية على أنه «يدل

٥٧ المصدر السابق ، ص ٤٣١ .

اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض^{٥٨} . فالمعنى الثاني أو معنى المعنى ، أو الغرض لاتجسده العلاقات النحوية الدلالية التي دارت حولها نظرية النظم ، وإنما يتعين المعنى الثاني من خلال عملية التعاقب السببي والتركيب العقلي الذي يقع في مستوى آخر ، خارج مستوى العلاقات النحوية الدلالية للنظم . ومن هنا فإنه يمكن أن يتتبع المتلقي الخطوات التي تتضمنها عملية الاستدلال ، ولا يصل في النهاية إلى تحديد معنى المعنى الذي قصده المتكلم ، أو قد يصل إلى معنى المعنى من افتراضه الخاص ، وقد أشار عزالدين إسماعيل إلى الاحتمال الأول . فليس هناك علاقة منطقية تجعل المتلقي يربط بين إحراق الحطب والقدر المنصوبة ، إذ يمكن أن يرى المتلقي أن كثرة الرماد تشير إلى الإحراق بوصفه علامة على سرعة حميتهم وغضبهم الذي يصل إلى تدمير العدو إذا ما استشارهم أو نازعهم الآخرون في أمر ما . وقد لا يجد المتلقي أيضا علاقة منطقية بين كثرة القدر المنصوبة التي تشير إلى أنهم قوم يحتاجون لطعام كثير ، لأنهم كثيرو العدد ، ومن ثم فهم أقوياء يعيشون حياة منيعة وأمنة بكثرتهم ، مما يجعل غزوهم أمرا مستحيلا . إن هذه الحالة ، في تصور هذه الدراسة ، تثبت أن تأويل عملية الاستدلال بقصد ثابت دائم كما أشار إلى ذلك عزالدين إسماعيل يجانبه الدقة ، وذلك لأن الاستدلال نفسه في هذه الحالة يكون استدلالا نسبيا ، ومن ثم فإن قصد المتكلم من حيث هو استدلال لن يكون قصدا ثابتا راسخا لا يخضع للتغيير ، بل سيكون قصدا نسبيا وقابلا للتغيير .

ولذا فإنه على الرغم من أن هذه الحالة تعني انقطاع عملية التواصل بين

معنى المعنى الذي قصده المتكلم في العبارة الأدبية ، والمتلقي من خلال الاستدلال،

٥٨ المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

فعلى الرغم من ذلك إلا أن فعل التواصل بين العبارة الأدبية نفسها والمتلقي يتأسس هذه المرة في مستوى آخر غير المستوى السابق ، وهذا المستوى يتجسد في العلاقات النحوية الدلالية (النظم) ، فاعتماد المتلقي في تفسيره للصور المجازية على تلك العلاقات يمنحه مجالا واسعا من الدلالات التي تفسر تلك الصور، مثل تلك التي تمت الإشارة إليها . وإذا كان المتلقي يسعى إلى تحديد معنى المعنى ، فلأنه يفعل ذلك من خلال الاستدلال الذي يتصل بالقصد القائم في مستوى النظم وحده ، وهذا يعني أن التفسير في هذه الحالة يكون أكثر حرية من التفسير الذي يتقيد بالبحث عن معنى المعنى من خلال عملية الاستدلال بوصفها قصدا لمنشئ العبارات الأدبية .

ولذا ، فإنه يمكن القول إن نصوص الجرجاني تحيل إلى قصود متباينة وليس قصدا واحدا ، وهي :

- ١ - قصد يتصل بالمظهر الثيولوجي للكلام ، لأنه معاني قديمة وألفاظ محدثة تدل عنها .
- ٢ - قصد يتجسد من خلال العلاقات النحوية الدلالية ، ولذلك يكون القصد متلبسا بتصريف الكلام الأدبي .
- ٣ - قصد لا يتجسد إلا من خلال الانتظام المنطقي الذي تقوم عليه نظرية المعنى ومعنى المعنى ، فهو إذن قصد مرتبط أكثر بالصور المجازية وحدها ويقل ارتباطه بالعلاقات النحوية الدلالية .

إذن ليس هنا قصد وحيد تقوم عليه نظرية معنى المعنى كما أشار عزالدين إسماعيل في تأويله ، بل إنها تتضمن قصودا مختلفة كما بينا سابقا .

ومن زاوية أخرى ، يرى عزالدين إسماعيل في تأويله لمشكلة معنى المعنى ، في نص الجرجاني ، أنها تكمن في المخاطب ، إذ لا يستطيع هذا الأخير أن يحدد المعنى الثاني من خلال الانتقال من المعنى الأول ، ما لم يكن بين المتكلم والمخاطب أرضية مشتركة تجمع بينهما ، على اعتبار أن « المتكلم والمخاطب كليهما لن يستطيعا العبور إلى المعنى الثاني ، ما لم تكن بينهما أرضية حضارية مشتركة ، يعتمد عليها المتكلم في تنضيد هذا المعنى من جهة ، ويثوب إليها المخاطب في تأويله من جهة أخرى » . ولذا ينتهي عزالدين إسماعيل إلى أن عبارة مثل (كثير رماد القدر) يتعين الكرم معنى لها عندما يومىء قصد المتكلم إلى ذلك ، ولا يدور القصد حول تقرير الحقيقة ^{٥٩} .

ثم ينتهي عزالدين إسماعيل إلى أن المعايير التي توجه المخاطب إلى التفسير الذى قصده المتكلم تتجسد فيما يصطلح عليه بالسياق الاجتماعي أو الحضاري ، من حيث إن « معايير تفسير العبارة ماثلة فيما يسمى السياق الحضاري لها . وهذا السياق الحضاري قسمة مشتركة بين منتج المعنى ومؤوله . فإذا تحدثنا عن « قصد » المتكلم فإنما نعني ذلك المعنى المندرج في السياق الحضاري المشترك التي تفضي إليه مدلولات العبارة . وهذا ما انطوت عليه نظرية الجرجاني في « معنى المعنى » بخاصة فيما يتعلق بالمعنى الثاني المنقول عن مدلولات الألفاظ ، الذي يتعلق باستنباط المخاطب له بمدى معرفته بتلك الدلالة المشتركة ^{٦٠} » . ومن هنا يجعل عزالدين إسماعيل القصد مرادفا للمعنى

٥٩ إسماعيل : قراءة في معنى المعنى ، ص ٤١ .

٦٠ ينظر : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

٦١ المرجع السابق ، ص ٤٣ .

الذي تعينه المعايير المندرجة في السياق الاجتماعي أو الحضاري ، وهذا السياق قسمة مشتركة بين المتكلم والمخاطب .

والسؤال الذي ينجم عن تأويل عز الدين إسماعيل هو : ماالتعارض النظري الذي يكمن في تأويل نظرية معنى المعنى استنادا إلى مفهوم السياق الاجتماعي ؟

تجيب هذه الدراسة عن هذا السؤال بالتوضيح والبيان من خلال النقطة التالية :

٢ - معنى المعنى والسياق الاجتماعي :

إن تأويل قصد المتكلم على أنه المعنى ، واعتبار هذا القصد محددًا بمجموعة من المعايير الكامنة في السياق الحضاري ، لا ينسجم نظريًا ، في منظور هذه الدراسة ، مع نصوص الجرجاني ، وما طرحه من أبعاد نظرية . ذلك أن هذا التعارض ينهض أساسًا ، في تأويل عز الدين إسماعيل على السياق بوصفه العنصر النظري الذي يقود المخاطب إلى تحديد المعنى الثاني ، ولذا فالمخاطب بعد تعيين السياق ، كما يرى عز الدين إسماعيل يبحث عن المعنى الذي يتفق مع ذلك السياق ، لأن المخاطب - وقد عرف العبارة على أنها قيلت في سياق المدح - لا يجد لمعاني مفرداتها مجتمعة ما يأتلف وهذا السياق ، ومن ثم يجد نفسه مطالبًا - لكي يحقق المدح الذي يقرره السياق - بأن يعمل عقله في الدلالة ... " .

فالعبارة الأدبية المراد تفسيرها مثل (كثير الرماد) كما يتضح من خلال تأويل عز الدين إسماعيل ، ليست مكثفية بذاتها ، فهي تبعث على الحيرة ، إذ لاتتضمن ما يدل على تفسيرها ، ومن هنا فمثل هذه العبارة تحتاج بشكل كبير إلى إطار موجه يتضمن معيارًا أو معايير تقود المخاطب مباشرة إلى المعنى ، أو القصد

الذي أراده المتكلم .

٦٢ المرجع السابق ، ص ٤٢ .

إن تأويل عز الدين إسماعيل الذي يشير إلى أن قصد المتكلم من حيث هو المعنى الكامن في المعايير التي يبرزها السياق الاجتماعي أو الحضاري لا ينسجم مع نص الجرجاني نفسه ، ذلك أن نظرية معنى المعنى ذاتها تحكمها ، كما نرى ، العلاقات النحوية الدلالية (النظم) ، وهذه العلاقات لا تؤدي إلى فرض إطار خارجي أو سياق اجتماعي أو حضاري يتضمن معايير ثابتة ومعينة ترشد المخاطب إلى تحديد المعنى الثاني ، أو تفسير العبارة الأدبية . فالعلاقات النحوية الدلالية (النظم) تفرز إطارا خاصا بها ، لا يتفق مع مفهوم وضعية الكلام أو السياق الاجتماعي أو الحضاري ، وهذا الإطار الخاص هو ما اصطلح عليه بالمقام الذي « يتطلبه أحد الأنماط النوعية للمواقف من رعاية في الكلام . وهكذا يمكن للمرء أن يفكر في «أنواع» من المواقف لكل منها مطالب أسلوبية معينة . وهذه الأنواع قائمة في الذهن أولا قبل أن يكون لها تحقق خارجي ، فهي أفكار لا وقائع، مثلها مثل فكرة الفاعل أو المفعول من حيث هو تصور ذهني صالح للتطبيق^{٦٣} » ، ولذا فإن مفهوم المقام الذي يحفّ العلاقات الدلالية ليس مفهوما مباشرا ، لأنه يشير إلى مواقف نظرية ليست متحققة ، ولكن يمكن أن تتحقق من خلال تصريح اللغة تصريحاً أسلوبياً ، ومن هنا فإن هذه المقامات هي بمثابة أفكار نظرية قابلة للتحقق من خلال الاستعمالات اللغوية .

وفي هذا السياق ، يمكن الوقوف على التعارض النظري بين المقامات والسياق الاجتماعي أو الحضاري الذي يعتبره عز الدين إسماعيل مدخلا نظريا كافيا يقود المخاطب إلى تفسير المعنى الثاني ، وذلك من خلال نصوص الجرجاني التي تدور حول نظرية معنى المعنى ومفهوم النظم وطريقة ارتباطهما على النحو الذي تم

٦٣ تمام حسان : المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة ، فصول (القاهرة : إبريل وسبتمبر ١٩٨٧م) ، ٧ ، ٢٤ ، ٤ ، ٢٩ . نشير إليه (حسان ، المصطلح البلاغي القديم) .

بيانه في النقطة السابقة ، يقول الجرجاني « فينبغي أن تنظر إلى هذه المعاني واحدا واحدا ، وتعرف محصولها وحقائقها ، وأن تنظر أولاً إلى (الكناية) ، وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى ، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ . ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم : (هو كثير الرماد) ، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة ، لم تعرف ذلك من اللفظ ، ولكنك عرفتته بأن رجعت إلى نفسك فقلت : إنه كلام قد جاء عنهم في المدح ، ولا معنى / للمدح بكثرة الرماد ، فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على أنه تنصب له القدور الكثيرة ، يطبخ فيها للقرى والضيافة . وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدور كثر إحراق الحطب تحتها ، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة ^{٦٤} » لأن المخاطب ينتقل من معنى اللفظ إلى معنى المعنى عن طريق الاستدلال ، فالكرم بوصفه معنى لعبارة كثير الرماد لا يتحقق إلا في نهاية عملية الاستدلال . وأما النص السابق فيقترح نظرياً عكس ما أشار إليه نص معنى المعنى ، فالمخاطب في هذا النص يحدد الكرم أولاً لأنه يعلم علماً سابقاً أن العبارة قد وردت في إطار المدح ، ومن ثم عليه أن يصوغ تفسيراً يأتلف فيه المدح مع عبارة كثير الرماد . إذن هذا النص من الناحية النظرية ، وإن كان امتداداً لنظرية معنى المعنى ، إلا أنه يقدم طرحاً نظرياً مناقضاً لنظرية معنى المعنى لأنه يبدأ بما تهدف إلى تحقيقه نظرية معنى المعنى نفسها . ذلك لأن نصوص الجرجاني عامة ، ونص نظرية معنى المعنى خاصة ، تشير إلى أنواع المقامات التي تتطلب تصريح الكلام من خلال الاستدلال على نحو دون سواء ، وتتمثل هذه المقامات - كما نتصورها - فيما يلي :

٦٤ الجرجاني : الدلائل ، ص ٤٣١ .

١- مقام نحوي : عبارة عن تصور نحوي ذهني مفترض تحققه صياغة أو واقعة نحوية معينة ، فهذا المقام يبرز في المستوى النحوي إذا لم يكن الكلام أدبيا ، وهو مضمّن أيضا في مستوى العلاقات النحوية الدلالية (النظم) إذا كان الكلام أدبيا ، ونص الجرجاني يتضمن مواضع كثيرة تشير إلى هذا المقام ، ويمكن الاستشهاد ، في هذا السياق بذهاب ، الجرجاني إلى « أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في (الخبر) إلى الوجوه التي تراها / في قولك : (زيد منطلق) و(زيد ينطلق) و(منطلق زيد) و(زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) و(زيد هو المنطلق) ، و(زيد هو منطلق) ... » . وفي هذا ، عدم الاكتفاء بالقوانين من حيث هي مقولات نحوية ينتظم بها الكلام ، بل يتجاوز الجرجاني ذلك إلى بيان أن تلك المقولات ترتبط بمواقف معينة ، ولذلك فإن تلك المقولات النحوية تُعدّ مقامات محددة .

٢- مقام غرضي : عبارة عن تصور أو غرض ذهني مفترض تحققه صياغة أو واقعة أسلوبية معينة ، مثل المدح ، الكرم ، الهجاء ... إلخ ، وهذه المقامات يطلق عليها الجرجاني المعاني ، وتتجسد في مستوى الكلام الأدبي ، وغير الأدبي ، والجرجاني يشير إليه في مواطن متعددة ^{٦٥} .

٣- مقام أسلوبى : يستدعي هذا المقام أن يكون تصريح الكلام ، أو العبارة على نحو ملائم كل الملاءمة لما يمليه المقام الغرضي ، والقيمة الأخلاقية التي يحملها ، فتصريف اللغة أسلوبى مُقيّد بتلك المقامات . إن المقامات السابقة مقامات ذهنية

٦٥ المصدر السابق ، ص ٨١ . ويمكن الإشارة إلى مواطن أخرى في الدلائل بالنقطة نفسها ، ص ٣١٥ وما بعدها .

٦٦ ينظر : المصدر السابق ، ص ١٠٦ و ما بعدها ، ص ١٢٤ و ما بعدها ، ص ١٤٦ و ما بعدها .

متصورة ، وعيارات تضبط مطابقة الكلام للمقام ، على نحو يشد المتكلم والمخاطب اللذين يحملان التصورات نفسها للمقامات إلى أطر متماثلة . ولذلك ، فإن المقامات لا تتضمن ما يدل عليه مفهوم وضعية الكلام ، أو السياق الاجتماعي الذي يعول عليه تأويل عز الدين إسماعيل ، لأن مفهوم وضعية الكلام يقوم على المكونات التالية :

- ١- «الوضعية الاجتماعية و المادية التي من خلالها يتجسد الفعل^{٦٧}» .
- ٢- «هوية المتحاورين^{٦٨}» .
- ٣- تصورهم لفعل التلفظ^{٦٩}» .
- ٤- «رؤية كل منهما عن الآخر (بما في ذلك اعتقاد كل منهما عن كيفية تصور الآخر له)^{٧٠}» .
- ٥ «الحدث الذي يسبق فعل التلفظ (وخصوصاً العلاقات السابقة بين المتحاورين والتبادل الشفاهي في الفترة التي يتجسد فيها فعل التلفظ^{٧١}» .

إن المفهوم النظري للمقامات يقتصر على ذكر الغرض بوصفه عنصراً من العناصر الوضعية الاجتماعية والمادية التي من خلالها يكون فعل التلفظ . وأما العناصر الأخرى مثل تصور المتكلم لفعل التلفظ واعتقاداته والحدث الذي يسبق

Tzenetan Todorov & Oswald Ducrotand, Encylopedic Dictionary of the Scince of Language0. ٦٧
Oxford, Blackwell, 1981, p.333

٦٨

Ibid. p.333

٦٩

Ibid. p.333

٧٠

Ibid. p.333

٧١

Ibid. p.333

فعل التلفظ فإن المقامات لا تشير إليها . ومن هنا فإنه يمكن القول إن المقامات -
مفهوما ووظيفة - لا تتماثل مع السياق أو وضعية الكلام ، فهي تشير إلى أفكار
ذهنية مفترضة ، فيها الاستقرار ، ويشترك في معرفتها المتكلم والمخاطب الذي
ينتمي إلى الإطار الثقافي نفسه الذي ينتمي إليه المتكلم ، يقول الجرجاني في
الدلائل ، مؤكداً أن مقاصد المتكلمين تدل عليها مقامات ثابتة لأن الأولى بحسب
نصه مرتبطة بالثانية : « وهكذا كل كلام كان ضرب مثل ، لا يخفى على من له
أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ ، ولكن
تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد ^{٧٢} » . وإذن
فإن النص السابق يربط نظرياً بين نظام اللغة أو أوضاع اللغة والمقامات ، إلا أن
نظام اللغة من حيث هو قسمة مشتركة بين المتكلم والمخاطب مهما اختلف الإطار
الثقافي الذي ينتمي إليه المخاطب عن الإطار الثقافي للمتكلم ، لا يمكن المخاطب
من تحديد ما يدل عليه المعنى الثاني . وإذا كان ذلك كذلك ، فإن التسليم بأن
البحث عن قصد المتكلم لا ينسجم مع نص الجرجاني الذي يقوم أساساً على
مقامات راسخة تشير إلى أفكار ذهنية لا يشترك فيها إلا المتكلم والمخاطب اللذان
ينتميان إلى الإطار الثقافي نفسه ، وأما في حالة المخاطب الذي لا ينتمي إلى
ذلك الإطار الثقافي فإن النظام اللغوي لن يسعفه في تحديد المعنى المقصود
للمعنى الثاني ، وفي مقابل ذلك فإن مفهوم السياق أساساً لا يقوم على الثبات
والاستقرار ، وفي هذا اتفاق مع النظريات الحديثة التي غالباً ما تركز على
نقطتين أساسيتين ينهض عليهما السياق ، فمن جهة أولى « لا يمكن أن تتعين
حدود السياق ، فأي سياق يبقى مفتوحاً لتوصيف مغاير . فمن حيث المبدأ ، ليس

٧٢ الجرجاني ، الدلائل ، ص ٤٤١ .

هناك حدّ لما يمكن أن يضمّن في سياق ما ٧٣ ، ومن جانب آخر « لا يمكن التحكم في السياق أيضاً ، فأي محاولة لإضفاء (تشفير) أو تنظيم ما على سياق معيّن يؤدي ذلك إلى بناء سياق جديد يختلف عن السياق الأول ٧٤ » . إذن فإن هاتين النقطتين تركزان على أن السياق مجال غير محدد ، ومن ثم فهو عنصر يبني بناء معينا ليخدم تأويلا ما ، وليس عنصرا جاهزا .

ومن هنا فإنه من الصعوبة بمكان أن ينسجم مفهوم معنى المعنى مع تأويل عزالدين إسماعيل الذي يذهب إلى أن « المعنى الثاني ، الذي يحكمه السياق الحضاري ، ليست له قوة المعنى الأول واستقراره ، وإنما هو قابل للتعدد ، بل قابل للتغير أو التراجع أو الإهمال والنسيان مع مضي الزمن . ولأنه متولد أصلا من علاقة خاصة بين المدلولات (المعاني) لا الدوال (الألفاظ) فإنه غير قادر على أن يستقر نهائياً في ذاكرة اللغة ٧٥ » . إن تأويل عزالدين إسماعيل يحمل عملية المعنى ومعنى المعنى على أنها ضرب من تجاوز المدلولات ، إذ إن « خصائص شيء ما - على سبيل المثال - تستثار (في الذهن) عندما يذكر شخص ما اسم هذا الشيء ، فاللبن يستثير معنى البياض ، والأسد يستثير معنى الشجاعة ، وهلم جرا ، ويجب ألا ننسى - مع ذلك - أن السياق المثار ليس سياقاً لغوياً (أي نتيجة لتجاوز الدوال) ولكنه سياق حضاري (أي نتيجة لتجاوز المدلولات) ... ٧٦ » . إن

٧٣ Jonathan Culler, On Deconstruction: Theory and Criticism after Structuralism. London & New York : Routledge, 1989 p.123-124

٧٤

Ibid. 124

٧٥ عزالدين إسماعيل : قراءة في معنى المعنى ، ص ٤٣ .

يعول عزالدين إسماعيل كثيراً على هذا النص لتودوروف وديكرو ، والترجمة له .

٧٦

Durcrotand & Todorov, Encyclopedic Dictionary, p256

نص الجرجاني لا يشير إلى أن عملية المعنى ومعنى المعنى تجاور للمدلولات ، كما تلاحظ هذه الدراسة ، خلافاً لتأويل عزالدين إسماعيل ، بل يشير إلى تجاور مشروط ، وليس تجاوراً يعتمد على مجرد الاستثارة اللا مشروطة ، فتجاور المدلولات أو المعاني ، في نص الجرجاني يحكمه شرط دقيق يتجسد في الادعاء الذي يرتبط بالمقامات الثابتة ، فالجرجاني يشير إلى ذلك إشارة واضحة عندما يصرح إلى أنهم « يذهبون عمّا هو مركز في الطباع من أن المعنى في المبالغة ، وأن يدعي في الرجل أنه ليس برجل ، ولكنه أسد بالحقيقة ، وأنه إنما يعار اللفظ من بعد أن يدخل في جنس الأسد »^٣ ، فادعاء المعنى الثاني يتم من خلال علاقته بالمقامات النحوية والفرضية والأسلوبية . ولهذا فإن ثبات المقامات التي تؤكد نصوص الجرجاني ، يستدعي ثباتاً آخر يكون ، هذه المرة ، على صعيد المعاني ، وليس على صعيد الألفاظ ، وعلى هذا يمكن القول إن العبارات الأدبية التي تشخصها نظرية معنى المعنى لا تشير إلى الوضعية الاجتماعية والمادية وهوية المتحاورين ، ولا تبين تصور كل واحد منها لفعل التلفظ ، ولا لاعتقاده عن الآخر . أضف إلى ذلك ، أن نص الجرجاني السابق - مقارنة بمفهوم السياق - لا يدل على أن المقام يرتبط بأي عنصر يسبق ويتبع العبارة المراد تفسيرها ، فما يشير إلى أن العبارة قد جاءت في المدح أو غيره ليس له وجود فيما يسبق العبارة ويعقبها ، وإنما تدل عليه مقامات ثابتة لا يدركها المخاطب إلا إذا كان ينتمي إلى الإطار الثقافي نفسه الذي ينتمي إليه المتكلم .

ومجمل القول إن طريقة نص الجرجاني في تعيين أساس الكلام الأدبي من الناحية النظرية تختلف اختلافاً كبيراً عن الطريقة النظرية التي تتوخاها المفاهيم الغربية في تعيين المعنى الأدبي والتي توصل إليها عزالدين إسماعيل .
٧٧ الجرجاني : الدلائل ، ص ٤٣٢ .

ذلك أن نص الجرجاني قد جعل مسألة النظم وأبعاده النظرية أساسا لكل النصوص النظرية الأخرى ، وإن أقصتها عملية التأويل . ومن هنا أصبح تطابق نسق الألفاظ مع نسق معانيها ، عند المتكلم طريقا نظريا لمتعيين أساس الكلام الأدبي ، تؤصله نصوص الجرجاني ومفاهيمه المختلفة ، ولذا غدا تعليل الأحكام مرتبط بذلك الأساس نفسه .

وأما القصد في تأويل عزالدين إسماعيل فهو كامن في سياق خارجي حيث يتجاوز الإطار الثقافي الذي يشد المتكلم والمخاطب إلى سياق اجتماعي أو حضاري واحد . ومن هنا فإن ذلك الاختلاف النظري جعل عزالدين إسماعيل يقيم تأويله ، من دون وعي ، على التعميم Generalization ، حين أول مفهوم معنى المعنى ، على نحو أخرجه عن حده الثقافي الذي يفترض وجود متكلم ومخاطب ينتميان إلى السياق الاجتماعي أو الحضاري نفسه ، فأصبح مفهوم معنى المعنى يرادف القصد أو المعنى الكامن في السياق الاجتماعي أو الحضاري الذي تلتقي فيه العبارة الأدبية مع أي مخاطب مهما اختلف الإطار الثقافي الذي ينتمي إليه .

ويفتقر تأويل عزالدين إسماعيل إلى الانسجام النظري لانتقاله من السياق الداخلي لنصوص الجرجاني إلى السياق الداخلي للمفهوم الغربي ، وهذا الانتقال يصحبه إقصاء - سواء أكان ذلك عن وعي أم عن غير وعي - لبعض السمات الخاصة بالسياق الداخلي ، لنص الجرجاني .

ومن هنا يمكن القول إن نص الجرجاني ، وإن قام على مرونة قصوى
استجاب فيها لذلك التأويل ، إلا أنه لم يتأت له أن ينفصل عن نظامه
المعرفي الذي ينتمي إليه ، وقد تجلى ذلك في ارتباط نظرية معنى المعنى
بالتصور العام لنظريتي النظم واللفظ والمعنى .

الفصل الثاني

إشكالية الأسلوب

المبحث الأول : التعليق وبنية التوزيع وبنية الاختيار

المبحث الثاني : الاستعارة وأنساق التأويل

إشكالية الأسلوب

تختلف مفاهيم الأسلوب باختلاف زاوية النظر التي يتم من خلالها تحديده ، فهناك مفاهيم تعيّنت من خلال زاوية نظر المخاطب ، ومفاهيم ارتكزت على زاوية نظر المخاطب ، وأخيراً هناك مجموعة من المفاهيم قامت على تحديد الأسلوب من زاوية نظر النص أو الخطاب نفسه . وعملية تعيين زاوية النظر التي يتم من خلالها تحديد الأسلوب ، في هذه الدراسة ، أمر تستجوبه الدقة المنهجية ، وذلك لكونه يساعد على تمييز الوظائف التي ينجزها كل نوع من تلك المفاهيم .

ومما يستدعي الانتباه ، في هذا السياق ، أن المفاهيم التي استند إليها بعض الباحثين العرب ، في تأويلهم لنص الجرجاني ، ارتكزت على زاوية واحدة هي زاوية نظر النص أو الخطاب ، وتتجسد هذه المفاهيم في مفهوم التأليف و التوزيع ، ومفهوم الاستبدال والاختيار^١ عند رومان جاكسون ، ومفهوم الانزياح^٢ عند جون كوهين . ولما كانت تلك المفاهيم تتكئ في تحديداتها على الخطاب وحده ، فإنه يمكن القول ، بشكل عام ، إن الأسلوب الذي تدور حوله تلك المفاهيم ، وتشتغل عليه دراسة وتأويلا ، يتجسد في مجموعة الخصائص التي تضيفي على النص سمة الأدبية . وانعدام تلك الخصائص من النص يعني استواؤه مع الكلام الذي يراد منه التواصل العادي .

١ Paradigmatic & Selection, Syntagmatic & Distribution .

٢ Deviation

إن الإشكالية النظرية لتأويلات الباحثين العرب تتأسس في مستوى التعارضات النظرية التي تنتمي إلى الممارسة ، وليس مستوى المفاهيم . وهذا يستدعي دراسة تلك الإشكالية من خلال مظهرها العام والذي يتجسد من خلال مبحث التعليق وبنية التوزيع وبنية الاختيار ، ومبحث الاستعارة وأنساق التأويل .

المبحث الأول

التعليق وبنية التوزيع وبنية الاختيار

(١) المكون اللغوي

(٢) المكون الصوتي

(٣) بنية الاختيار

التعليق وبنية التوزيع وبنية الاختيار

في تصور هذه الدراسة ، يطرح الربط بين التعليق من جهة ، والتوزيع والاختيار من جهة أخرى ، تصورات نظرية تتعلق بعملية التواصل ، بشكل عام ، وبناء الخطاب ، بشكل خاص . فالتعليق ، في نص الجرجاني ، يتناول عملية إنشاء الكلام من خلال علاقة المتكلم بسلسلة الكلام ذاتها . وهذا التحديد ينهض به التعليق مفهوماً ووظيفيةً ، يختلف عن التأسيس النظري لمفهوم التواصل والذي يتمّ من خلال النظم ، وذلك لأن المفهوم الأخير قد تناول عملية التواصل ، بشكل عام ، من خلال التركيز على السياق الثيولوجي نفسه .

إن التصور النظري للتعليق ينشأ عن طريق تضافر الفكر ، ومعاني الكلم ، والعلاقات النحوية الدلالية التي تفرزها السياقات اللغوية ، ذلك أن « الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً ، ولكنني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ، ومَنْطُوقاً بها على وجه لا يتألق معه تقدير معاني النحو ، و توخيها فيها ، كالذي أريتك ، وإلا فإنك إذا فكرت في الفعلين أو الاسمين ، تريد أن تخبر بأحدهما عن الشيء أيهما أولى أن تخبر به عنه ، وأشبه بغرضك ، مثل أن تنظر أيهما أمدح ، وأذم ، أو فكرت في الشيئين تريد أن تشبه بأحدهما أيهما أشبه به = كنت قد فكرت في معاني أنفس الكلم - إلا أن فكرك ذلك لم يكن لا من بعد أن توخيت فيها معنى من معاني النحو ، وهو أن أوردت جعل الاسم الذي فكرت فيه خبراً عن شيء أردت فيه مدحا أو ذما أو تشبيها ، أو غير ذلك من الأغراض = ولم تجيء إلى فعل أو اسم ففكرت فيه فردا ، ومن غير أن كان لك قصد أن تجعله

خبرا أو غير خبر^٢ « فمن هذا السياق ، يتبين أن التعليق يؤسس علاقة تنشأ بين المتكلم وألفاظ اللّغة ، فالمتكلم ينشئ الكلام من خلال تلبس فكره معاني الألفاظ ، وهذا التلبس لا يتم من خلال وجود الألفاظ ، في حالة منفصلة أو مفردة ، بل يكون ذلك التلبس من خلال انتظام الألفاظ في سياق يبرز العلاقات التي تسلك تلك الألفاظ في قوانين لغوية تكفل للألفاظ الانتظام في وحدات أكبر ، هي الجمل . ثم تدخل تلك الجمل أيضا في وحدات أكبر ، هي سلسلة الكلام ، التي تتألف من الجمل ذاتها . إن الجرجاني في توضيحه النظري لتلك العملية يستعمل مصطلحا محددًا ، هو معاني النحو ، ليدل على العلاقات التي تكتسبها الجمل ، في ضوء انتظام يعلو حدود الجملة . بيد أن الجرجاني يربط كل ذلك بما يصطلح عليه بالفرض . ويوضح مرة أخرى ، الدور الذي يقوم به المتكلم ، في عملية إنشاء الكلام ، وذلك من خلال حضور القصد ، فقصد المتكلم يجسد عاملاً جوهرياً في تحقيق السلسلة الكلامية ، إذ إنه يتلبس أول ما يتلبس بفرض معين ، ثم يتلبس ذلك بألفاظ تنتظم في سلسلة من الكلام انتظاماً مقيداً بقوانين النظام اللغوي .

ومن هنا فإن التعليق ، من خلال الربط بين قصد المتكلم وألفاظ اللّغة ، وقوانينها ، يجسد تصوراً نظرياً للعلاقات التي تتحقق في مستوى واحد ، وهو مستوى العلاقات النحوية الدلالية من حيث هي علاقة متحققة فعلاً . ولئن جرى تأويل التعليق ، على نحو مختلف بحيث يدل على ترتيب للألفاظ في عقل المتكلم ، فإن ذلك التأويل أيضا لا يبتعد عن مستوى التحقق للعلاقات النحوية الدلالية نفسها . وذلك لأن التصور النظري للتعليق ، كما يظهر من نص الجرجاني ، لا يتضمن العناصر النظرية التي تجعل للتعليق مظهراً يتصل بحيز

٢ الجرجاني : الدلائل ، ص ٤١٠-٤١١

الإمكان ، كتلك المظاهر التي تجعل منه تصوراً للتحقق وحده .

وخلافاً للتعليق الذي تدور وظفيته ، في مستوى العلاقات النحوية الدلالية، فإن هذه الدراسة ترى أن التوزيع والاختيار بوصفهما محورين لإنشاء الخطاب اللغوي ، يشيران إلى تصورات نظرية تتجاوز العلاقات النحوية الدلالية التي تتأسس في مستوى التحقق . ذلك أن عملية إنشاء الخطاب تتطلب نوعين مختلفين ومتزامنين من العلاقات ، علاقات التوزيع ، وعلاقات الاختيار ، فكل علاقة لغوية تستدعي وجود علاقة أخرى تتألف وتتناسق معها ، ولهذا فهي تكون قرينة لعلامة لغوية أخرى تؤسس معها وحدة أكبر ، ذلك أن كل إشارة «تظهر في تناسق مع إشارات أخرى . ويعني هذا أن كل وحدة لغوية تصلح كقرينة لوحدة أشد و / أو تجد ، في الوقت ذاته ، قرينتها في وحدة لغوية أشد تعقيداً» . وأما الوجه الآخر للترتيب الذي يحدث في عملية إنشاء الكلام فيتمثل في الاختيار ، حيث يتم من «بين ألفاظ متناوبة يتطلب إمكانية استبدال لفظة بأخرى مادية لهما من جانب ومغايرة من جانب آخر» وهذه العملية تجري من خلال قاعدة التماثل ، أو المشابهة ، أو المغايرة ، أو المترادف ، أو الطابق .

وفي ضوء هذا المنظور ، يكون الطرح النظري للتعليق ، بوصفه نمطاً خاصاً للتواصل ، تنظيماً للوحدات الدنيا ، ومجالها في وحدات أعلى على نحو يتأسس أصلاً على قصود المتكلمين . بينما لا ترتبط عملية التوزيع وعملية الاختيار بأي

٤ رومان جاكبسون : الألسنية والشعرية ، ضمن النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون دراسة و ترجمة : فاطمة طبال البركة (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، ١٩٩٢) من ١٥٧ . نشير إليه بـ (جاكبسون ، الألسنية والشعرية ،) .

٥ جاكبسون : ظاهرتان لغويتان ، ضمن (بركة ، النظرية الألسنية) ، من ١٥٧

عنصر يشير إلى القصد ، حتى المتكلم نفسه ، في التصور النظري العام لعملية التواصل ، يُراد منه إنشاء الخطاب وليس القصد الذي ينشئ الخطاب ، ولا أدل على ذلك من ارتباط المتكلم بعناصر أخرى تتوازن في أهميتها بحيث لا يتفوق أي عنصر وظيفيا على العناصر الأخرى .

ومن هنا فإن الربط بين التعليق ، من جهة ، والتوزيع ، والاختيار ، من جهة أخرى ، لا يلغي الاختلاف النظري بينهما . فالتعليق ، وفق هذه الرؤية ، تصوّر نظري لما يتحقق من العلاقات النحوية الدلالية . ولذا فإنه تصور لا يتميز فيه ما يتصل بالكفاءة مما يتصل بالإنجاز . بينما عملية التوزيع ، وعملية الاختيار تصوران يميّزان التحقق الفعليّ ، والإمكانية النظرية للتحقق ، فهما تصوران للكفاءة والإنجاز ، في الوقت ذاته .

ومن خلال هذا التصور النظري الذي يربط التعليق بالتوزيع ، والاختيار ، يمكن الوقوف على بعض التأويلات التي دارت أساساً حول التعليق واستندت إلى التوزيع والاختيار . وفي هذا الشأن يذهب طارق النعمان ، في تأويله لمفهوم التعليق إلى أن علاقة اللفظ بالمعنى ، في نص الجرجاني ، تتشكل من خلال ثنائية الوجود بالقوة ، والوجود بالفعل ، فالمعاني تسبق الألفاظ سبقاً موجوداً بالقوة ، وليس سبقاً موجوداً بالفعل ، ثم ينتهي طارق النعمان ، في تأويله إلى أن هذه القبليّة الموجودة بالقوة قبليّة يمكن أن تتحوّل إلى وجود بالفعل ، فدلالتها تساوي الدلالة الممكنة أي المتحققة بالفعل^٦ . وتأسيساً على ذلك ، يشير طارق النعمان في تأويله إلى أن نص الجرجاني قد بيّن الأهمية الوظيفية

٦ ينظر : طارق النعمان : اللفظ والمعنى بين الأديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم (القاهرة : دار سينا للنشر ، ١٩٩٤) ص ٢٩٤ : نشير إليه (النعمان : اللفظ والمعنى) .

والنظرية لمحور التأليف ومحور التوزيع ، فمفهوم «عبدالقاهر للنظم بدلالاته المختلفة يتضمن حضوراً ما لكل من مفهومي التأليف والاختيار إلا أنه لا يصل إلى درجة التطابق . كما أن تشكل المزية لديه - أيضاً - يختلف من أكثر من زاوية عن تشكل الوظيفة الشعرية عند ياكبسون . ذلك أنه يمكن القول إن عبدالقاهر يركز ، سواء في تعريفه السابق للنظم في النصوص المتعددة التي يفصله فيها ، على محور (التأليف - التعليق) أكثر مما يركز على محور الاختيار التخيّر^٧ » . ثم يشير طارق النعمان بعد ذلك إلى أن الاستبدال عند الجرجاني لا يتم إلا في مستوى واحد هو مستوى المدلول دون مستوى الدال ، ثم ينتهي إلى أن عملية التوزيع بمعاني الكلم المفردة لا تتم إلا من خلال عملية التوزيع أو التأليف ذاتها ، فالمتعلق «إذاً للفكر بمعاني الكلام المفردة ، وإمكانات الاستبدال بينهما واختيار الأفعال منها ، إلا أن الاستبدال لا يركز إلا على مستوى المترادفات دون الأضداد ، ولا يتم بداية إلا انطلاقاً من تعلق التفكير بالمحور الآخر^٨ » . وينتهي طارق النعمان ، في تأويله لمفهوم التعليق ، في نص الجرجاني ، إلى أن عمل محور الاستبدال لا يكون إلا من خلال محور التأليف نفسه^٩ .

وخلافاً للتأويل السابق ، يرى نصر حامد أبوزيد ، أن التوزيع والاختيار يعملان لدى الجرجاني بشكل مستقل ومتكافئ ، إذ لا تفوق نظري ، ولا وظيفي لأحدهما على الآخر ، ذلك أن «المعنى في «المجاز» ، ويزيد عليه شيء آخر هو ما يطلق عليه علماء اللغة المعاصرون ، ومفهومه لـ «المعنى» و «معنى المعنى»

٧ النعمان : اللفظ والمعنى ، ص ٣١٧

٨ المرجع السابق : ص ٣١٩

٩ المرجع السابق ، ص ٣١٩

يمثل مفهوم العلاقات الاستبدالية^{١٠} . وإذا كان نصر حامد أبوزيد قد أوّل النظم بالعلاقة التوزيعية ، و أوّل معنى المعنى بعلاقة الاختيار ، فإنه بذلك يجعل حضور محور التوزيع ومحور الاختيار حضوراً متساوياً في نص الجرجاني .

ومن ذلك المنطلق الذي يربط التعليق بالتوزيع والاختيار ، فإن تأويلات طارق النعمان ، ونصر حامد أبوزيد ، تثير التساؤل التالي : ما التعارض النظري الذي ينجم عن تأويل نص الجرجاني استناداً إلى مفهوم التوزيع ؟

إن ثنائية الوجود بالقوة والوجود بالفعل التي يعول عليها طارق النعمان ، في تأويله لمفهوم التعليق ، في نص الجرجاني لا تتصل بطبيعة العلاقة بين النظام اللغوي والأعراف والمتكلم بوصفه مصدراً للمعاني . ذلك أن نص الجرجاني السابق يشير إلى أن المعاني والألفاظ والأعراف ترتبط فيما بينها على نحو خاص ، فالمعاني والألفاظ والأعراف يسميها الجرجاني عموم الغرض ، ويقول عنها في أسرار البلاغة «فأما الاتفاق في عموم الغرض فما لا يكون الاشتراك فيه داخلاً في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة لا ترى من به حس يدعى ذلك ويأبى الحكم بأنه لا يدخل في باب الأخذ^{١١} » . إن المعاني والأعراف يشترك في معرفتهما واستعمالهما الجميع ، فهما ليسا من حق الشاعر دون غيره من مستعملي اللغة ، وهذه المعاني والأعراف ، وإن جسدتها العلاقات النحوية الدلالية من خلال النظم ، إلا أنهما تبقيان مشتركة^{١٢} ، لا تشير إلى أي خصوصية

١٠ نصر حامد أبوزيد : إشكاليات القراءة وآليات التأويل (بيروت والدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٢) ص ١٨٠ .

١١ عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، تحقيق : هريتر (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٨٣) ، ص ٣١٣
نشير إليه (الجرجاني : الأسرار)

وهناك معان ، و أعراف يطلق عليها الجرجاني وجه الدلالة علي الغرض ، وهي أيضاً لا تخرج عن النمط السابق الذي يشترك فيه مستعملو اللغة ، ولذا فإن الجرجاني يقرر أنها معان مستقرة استقراراً طبيعياً في عقول المتكلمين ، فأما «الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض فيجب أن ينظر ، فإن كان مما اشترك الناس في معرفته ، وكان مستقراً في العقول والعادات فإن حكم ذلك وإن كان خصوصاً في المعنى حكم العموم الذي تقدم ذكره ... لأن هذا مما لا يختص بمعرفته قوم دون قوم ولا يحتاج في العلم به إلى رؤية واستنباط وتدبر وتأمل وإنما هو في حكم الغرائز المركوزة في النفوس والقضايا التي وضع العلم بها في القلوب ” . إن سلسلة الكلام ، بحسب طرح هذا النص ، تتأسس بفعل العلاقة التي تجمع الغرض والنظام النحوي الذي يخلع على تلك السلسلة نظاماً معيناً ، غير أن الغرض في تلك العلاقة لا يرتبط بالنظام اللفوي فحسب ، بل يخضع أيضاً لأعراف عامة يسميها الجرجاني (العادات) .

وبعد بيان أن النوع الأول يخلو من أي مزية ، يبيّن الجرجاني أن هناك معاني وأعرافاً معينة يطلق عليها الخاص في المعنى ، فهي «وإن كان مما ينتهي إليه المتكلم بنظر وتدبر ويناله بطلب واجتهاد ولم يكن كالأول في حضوره إياه وكونه في حكم ما يقابله ... ” . وينتهي الجرجاني إلى أن هذا النوع «إذا ركب عليه معنى ، ووصل به لطيفه ، ودخل إليه من باب الكناية والتعريض ، والرمز والتلويح ، فقد صار بما غُيّر من طريقته ... ” . وفي هذا إشارة إلى حالة

١٢ المصدر السابق ، ص ٣١٤

١٣ المصدر السابق ، ص ٣١٤

١٤ المصدر السابق ، ص ٣١٥

جديدة تكتسبها تلك المعاني ، وتتجسد هذه الحالة عندما يتم استعمالها من خلال
تصريف اللغة تصريفا أدبيا .

مما لا شك فيه أن الأقسام السابقة تشير إشارة واضحة إلى أن نص
الجرجاني يدور حول تحديد العلاقة التي تجمع النظام اللغوي ، والأعراف ،
والمتكلم من خلال ثنائية الوجود بالقوة ، والوجود بالفعل ، والجرجاني في ذلك
يتعارض مع ما عول عليه طارق النعمان في أثناء حديثه عن المعاني ووجدها
بالقوة ، وتحديدده للألفاظ ووجدها بالفعل ، وتبعاً لذلك فإنه يمكن الإشارة إلى
رؤية الجرجاني من خلال المستويين التاليين :

المستوى الأول :

المستوى المجرد من النظام ، ويشير إليه بالغرض ، وفيه الأفكار المجردة
العامّة التي يسميها الجرجاني الأغراض ، مثل المدح ، الذم ، ... وينتمي
السياق الاجتماعي إلى هذا المستوى أيضا حيث يحتّم وجود أعراف مشتركة
لكل غرض من تلك الأغراض.

المستوى الثاني :

ويستمد وجوده من النظام المجرد السابق ، ويشير إليه بوجه الدلالة على
الغرض ، ويظهر في هذا المستوى الاستعمال اللغوي إذ تجسد العلاقات
النحوية الدلالية ، التي يمثلها النظم ، و تقع على أحد الوجهين التاليين :

(أ) معاني مشتركة فعلى الرغم من أن هذه المعاني يحققها الاستعمال (النظم) ، إلا أنها ترتبط بالمستوى المجرد من النظام اللغوي أكثر مما ترتبط باستعمال الكلام على نحو غير مسبوق ، وسبب ذلك يعود إلى أنه توجد في هذا المستوى الأعراف اللغوية لدى المتكلمين ، ويشير إليها الجرجاني بقوله وكان مستقراً في العقول . وتوجد كذلك الأعراف غير اللغوية لدى المتكلمين السابقين أنفسهم ، ويشير إليها بالعوادات .

(ب) معاني خاصة ، وتجسدها العلاقات النحوية الدلالية (النظم) من خلال توسيع المعاني المشتركة لدى المتكلمين وتصريفها تصريفاً أدبياً : فهي ما (يجب عليه معنى ووصل به لطيفه) . يربط الجرجاني المتكلم بالنظام اللغوي ، والأعراف ، وذلك لأن المتكلم يكون مصدراً للمعاني النفسية ، في جميع الحالات ، ففي حالة المعاني العامة يكون الربط تاماً من خلال العلاقات النحوية الدلالية ، وفي حالة المعاني الخاصة التي تجسدها العلاقات النحوية الدلالية (النظم) يكون ذلك الربط في التعريف الأدبي للغة ، حيث إنه « في حكم الغرائز المركوزة في النفوس والقضايا التي وضع العلم بها في القلوب » .

وإذن في ضوء كل ذلك ، فإنه يمكن ملاحظة أن نص الجرجاني يشير إلى أن التحول من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل ليس مقتصرأً على اللفظ والمعنى ، ولا على تحول مساو ، ومكافئ من الوجود بالقوة للمعنى ، إلى الوجود بالفعل

للألفاظ ، بل إن ذلك التحول يدور حول علاقة تتداخل فيها أعراف النظام اللغوي (معاني ، ألفاظ ، قوانين نحوية ، ...) وأعراف غير لغوية .

وترتبط إذن تلك المكونات بمصدر المعاني النفسية ، وهو المتكلم ، فهو إما أن ينجح في تصريف الكلام الأدبي ، على نحو غير مسبوق ، فيكون حينئذ كلاما ينفرد عن الاستعمالات اللغوية المشتركة ، وإما أن يصرف الكلام الأدبي تصريفا لا يختلف عن تصريف السابقين فيكون قريبا ، أو مماثلا للاستعمالات العادية للكلام ، ويصبح كلامه عندئذ أقرب إلى مطابقة المعاني ، والأعراف المشتركة ، فيبقى ذلك الكلام قريبا للنظام اللغوي أو مطابقا له .

إن المتكلم ، من حيث هو مصدر للمعاني النفسية ، لا يمتلك حرية مطلقة في الاختيار ، ولذلك تتم عملية النظم عند المتكلم حسب تطابق المعاني النفسية مع الأعراف بوصفها بنية اجتماعية مجردة . ومن هنا فإن المعاني ليست موجودة بالقوة كيما يحولها المتكلم إلى وجود مساو ، ومكافئ هو الوجود بالفعل ، كما يذهب طارق النعمان في تأويله لنص الجرجاني ، بل إن المعاني من خلال علاقة المتكلم بالنظام اللغوي ، والأعراف غير اللغوية تجسد قيودا ملزمة ، ومن تلك القيود الملزمة ، إكراهات تفرضها البنية ، وإكراهات يفرضها الأسلوب ، وإكراهات يفرضها المعنى (*) ، أضف إلى ذلك إكراهات تفرضها الأعراف الاجتماعية . ومن ثمة ، يصبح النظام اللغوي ، والمعاني ، والأعراف ، من الناحية النظرية أقرب الى الوجود بالفعل منه الى الوجود بالقوة وسبب ذلك يعود أساساً

* ينظر : شكري المبخوت ، جمالية الألفة : النص ومستقبله في التراث النقدي (تونس : بيت الحكمة

- قرطاج ك ، ١٩٩٣) من ٢٤ وما بعدها .

إلى أن المعاني النفسية لدى المتكلم يجب أن تطابق أعرافا معينة يشترك في معرفتها المتكلمون ، والمُخاطَبون . فالمعاني النفسية لا تمكن المتكلم من الاختيار من إمكانات متنوعة ، وسيتم تفصيل هذه النقطة ، في دراسة التعارض النظري ، في تأويل نص الجرجاني استناداً إلى مفهوم الانزياح .

وعلى هذا يتضح أن نص الجرجاني لا يشير إلى أن المعاني موجودة بالقوة ، وسابقة على الألفاظ . بل إنه يدور حول تحديد إكراهات النظام اللغوي ، والمعاني ، والأعراف غير اللغوية التي يخضع لها المتكلم ، حيث تنتظم وفق العلاقات النحوية الدلالية . وهذه الأخيرة ، لا بدّ وأن تطابق أعراف النظام اللغوي ، والأعراف غير اللغوية. وإذن تتوزع تلك المكونات بوصفها امتدادا للوجود بالفعل ، فهي وجود بالقوة مماثل للوجود بالفعل ، وشبيه له .

المُكوّن اللّغويّ

إن التعليق تجسيد لتلك البنية بمكوناتها المختلفة ، فالتعليق يشير إلى عملية تعلّق الدلالات وارتباطها على نحو يجعلها تؤدي معنى ما ، فمفهوم التعليق كما حدده مصطفى حميدة ، على نحو يتميز من مفهوم النظم ، في دراسته لنص الجرجاني ، يشير إلى أن « المتكلم (يقوم) بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أولاً ، وذلك بضم بعضها إلى بعض ، وترتيبها بحسب معاني النحو ، ووفقاً لمقدرة المتكلم اللغوية ، فتكون النتيجة نظمها وترتيبها في النطق ، ... فالتعليق تفاعل يتم في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو ، تنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات ، ... أما النظم فهو نتاج لعملية «التعليق» ويفهم من

هذا أن التعليق ترتب لدلالات الألفاظ في العقل ، والنظم ترتب للألفاظ ذاتها في الجملة الملفوظة ” . إن هذا التحديد يشير إلى أن مكونات عملية النظم ، بالنظر إلى مفهوم التعليق ، تتضمن مستويات متعددة ، أولها مستوى النظام اللغوي وأعرافه . ثم يأتي مستوى المتكلم ، وتكمن وظيفته في تحويل ما يهيئه النظام اللغوي وأعرافه إلى تصريح فعلي للغة ، وفي هذا المستوى ، مستوى المتكلم يحدث ، كما يرى مصطفى حميدة ، التفاعل بين معاني الألفاظ ومعاني النحو . وأخيراً تتجسد كل المستويات السابقة في مستوى العلاقات النحوية الدلالية .

إن المتكلم من بين هذه المكونات ينهض بالوظيفة الأساسية حيث يقوم بتحويل التفاعل الدلالي (المعاني النفسية) الذي يحدث في (عقله) إلى نظم معين يجسد ذلك التفاعل الدلالي من خلال العلاقات النحوية الدلالية . من هنا يمكن ملاحظة أن كفاءة المتكلم ترتبط بأعراف النظام اللغوي ، وهذه الكفاءة تمكن المتكلم من تصريح أعراف النظام اللغوي بحسب ظهور المعاني النفسية عنده ، ومن هنا جعل نص الجرجاني الفصاحة مناطة بالمتكلم وحده ، استناداً إلى أنها «عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة . وإذا كان كذلك ، فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم ، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة، حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة ” . إن نص الجرجاني يحول مفهوم المتكلم ، من حيث هو مصدر للعلاقات النحوية الدلالية ، إلى وظيفة تنحصر في إبراز السمات التي تمنح الاستعمال اللغوي مظهره الأدبي ، ولهذا فإن مفهوم المتكلم هنا مفهوم وظيفي محض .

١٦ حميدة : نظام الارتباط والربط ، ص ١١

١٧ الدلائل ، ص ٤٠١

يمكن ، إذن ، ملاحظة أن عنصر المتكلم هنا يقوم بوظيفة تتعارض مع الوظيفة التي ينجزها عنصر المتكلم في تصور عملية الاتصال للاختيار والتوزيع . ذلك أن المتكلم في التصور النظري لعملية الاختيار والتوزيع ، عندما ينتهي من إرسال رسالته ، ينتقل التركيز منه إلى الرسالة ذاتها من خلال علاقتها بنظام اللغة والوظيفة ، أو الوظائف التي تنجزها ، ولهذا ، فإن البنية من خلال المتكلم ، في مفهوم التوزيع والاختيار تتألف من نظام اللغة ، والمتكلم ، والرسالة ، والوظيفة أو الوظائف التي تنجزها تلك الرسالة . ومن هنا فإن الخصائص التي تظهر أدبية الرسالة تكمن في الرسالة ذاتها بعد تركيبها بوساطة المتكلم .

إن في سياق التعليق ، والنظم ، يكون المتكلم مصدرا للمعاني النفسية ، ووظيفةً ترادف ما يجعل الاستعمالات اللغوية تصريفاً أدبياً ، ولذا فإن البنية التي يطرحها نص الجرجاني تتشكل عناصرها من نظام اللغة ، وأعراف غير لغوية ، والمتكلم ، والتعليق ، والنظم . وهذه البنية تجعل التعليق والنظم ينحصران في أحد المستويات التالية :

المستوى الأول :

مستوى النظام اللغوي المجرد ، فالنظم ليس تعليقا ، وإنما تمثيل للتعليق ، من حيث إن هذا الأخير تفاعل للدلالات يحدث في عقل المتكلم ، ومن هنا يكون التعليق مجردا ، فهو يتردد بين تحقق الاستعمال اللغوي وعدم تحققه ، وذلك - كما يظهر لنا - لعدم توافر عنصر نظري ، وإجرائي يحدّد

وضع التعليق بين التحقق وعدم تحققه . ومن هنا فالتعليق يتعارض نظرياً مع حمله علي مفهوم التوزيع ، وذلك لأن التوزيع لا يتجسد بوصفه جزءاً من نظام اللغة ، وإنما يتجسد فقط بوصفه استعمالاً مُتحققاً ، لأنه ينشئ علاقة برجماتية بين الكلمات ، والوحدات ، جوهرها « الوجود بالفعل : إنها تعتمد على عنصرين أو عدة عناصر موجودة في سلسلة فعلية ^{١٨} » . أضف إلى ذلك ، أن التوزيع يستدعي أساساً علاقة خاصة تسمى الضم ، فجميع العناصر تكون موجودة في السلسلة في اللحظة ذاتها ، على اعتبار أن الضم لا يوجد إلا في اللحظة ذاتها " عندما تكون جميع العناصر متصاحبة في الحضور " ^{١٩} . ولذا فإن علاقة الضم التي يستدعيها التوزيع علاقة تقوم على التصاحب ، في الوجود بين العناصر كلها ، من هنا تظهر السياقات الإجرائية التي تمنح التوزيع حدوده النظرية .

المستوى الثاني :

مستوى التحقيق حيث لا يكون التعليق تحققاً إلا إذا كان هو النظم نفسه ، ومن ثمّ يصبح استعمال كلمة التعليق ، في نص الجرجاني ، مرادفاً لمفهوم النظم . وهذا ، في حقيقة الأمر ، يدعو إلى الشك ، لأن الجرجاني يستعمل النظم في مواضع ، والتعليق في مواضع أخرى ، مما يدل على أن كل مصطلح يحمل مفهوماً مختلفاً عن الآخر .

١٨ جاكبسون : الألسنية والشعرية ، ص ١٥٧

١٩ Greimas & Courtés, Semiotic and Language : An Analytical Dictionary . Paris, Armand Colin & Co. 1979. P.35.

المكون الصوتي :

إن الإمكانية النظرية التي يتوافر عليها النظم والتعليق لا تتوافق مع ما يحمل عليها من تأويلات تستند إلى مفهوم التوزيع ، كما جرى ذلك عند طارق النعمان ، ونصر حامد أبوزيد . ويمكن الوقوف على ذلك من خلال المناقشة التالية التي تعرض لعلاقة النظم والتعليق بالمكون الصوتي من خلال تأويلهما على مفهوم التوزيع .

إن نص الجرجاني اعتبر المكون الصوتي مكوناً غير جوهري في النظم أو العلاقات النحوية الدلالية ، ولذا فإن المكون الصوتي ، على هذا التقدير ، لا يلعب أي دور وظيفي ، فالباحث الولي محمد يرى أن هناك فرقاً كبيراً ، بين تناول نص الجرجاني ، وتناول من سبقه من مؤلفي الدراسات البلاغية ، إذ « الغالب أن التأليفات المدرسية أكثر ميلاً إلى الأخذ بمبدأ المزاوجة بين التحليل الصوتي ، والدلالي ، أما المحاولات النظرية فكثيراً ما اتخذت من مستوى بعينه مجالاً للريادة النظرية . ويبدو أن عبدالقاهر قد فضل هذا المسلك الأخير ، أي أنه بقي محصوراً في مستوى الدلالة متخذاً منه موضوع التحليل^{٢٠} » . وعلى الرغم من أن استبعاد المكون الصوتي ، في نص الجرجاني ، يعتبر خروجاً كبيراً عما جرت عليه التقاليد البلاغية والأدبية التي سبقته ، إذ إنها درجت على الاعتداد ، إلى درجة كبيرة بالجانب الصوتي ، فعلى الرغم من ذلك فإن استبعاد المكون الصوتي - وما يتصل به من خصائص - ليس مردّه سعي الجرجاني إلى الانفراد بدراسة الوظيفة الأدبية ، من خلال التركيز على المستوى الدلالي وحده

٢٠. الولي محمد ، الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي (بيروت والدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٠م) ص ٤٦ ، نشير إليه (محمد : الصورة الشعرية)

دون غيره من المستويات ، وبخاصة المستوى الصوتي ، وإنما يعود ذلك الاستبعاد إلى هيمنة الشرط النظري الذي يحكم مفهوم النظم ، ويتجسد هذا الشرط في أن المعاني النفسية ، في الأساس ، تشير إلى مفهوم القديم ، والكلام الدال عليها يشير إلى الحادث ^{٢١} .

إن تقديم المعاني النفسية على الألفاظ ، بوصفها شرطاً نظرياً ، يمنح العلاقات النحوية الدلالية والتعليق - من حيث هو تفاعل المعاني بالقوانين النحوية ، في عقل المتكلم - أولوية فائقة ، ولهذا فإن تأثير ذلك الشرط النظري في مفهوم النظم والتعليق ، كما ورد في نص الجرجاني ، يكون في الصياغة الصورية لمفهوم النظم والتعليق ، ووظيفتها ^{٢٢} .

وتظهر حدود الإمكانية النظرية للنظم ، والتعليق ، في نص الجرجاني ، عندما تطرق للمكون الصوتي ، فلم يتمكن من التعامل معها نظرياً بوصفها وحدة واحدة تجمع الصوت والمعنى - ومن ثم إدماج ذلك المكون في النظم ، والتعليق - وإنما اكتفى بإدماج مظهر محدد ، هو جانب المعنى من حيث هو المكون الأساس ، والوحيد لمفهوم النظم والتوزيع . يقول الجرجاني ، في سياق مناقشته للتجنيس ، « إن المعاني لا تدين في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه إذ الألفاظ خدَم المعاني والمصرفة في حكمها ، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته ، ... ^{٢٣} » . يذهب الجرجاني إلى أن الألفاظ تابعة للمعاني ، وهذه التبعية تجعل الألفاظ موجهة بحسب نسق المعاني نفسه ، في جميع الحالات ، من دون استثناء ، حتى في الحالة التي يسيطر فيها جرس الألفاظ على

٢١ ينظر : الفصل الأول ، ص ١٢ ، ١٣

٢٢ ينظر : الفصل الأول ، ص ١٧

٢٣ الجرجاني : الأسرار ، ص ٨

الكلام ، يظل نسق تلك الألفاظ خاضعا لنسق المعاني . ولذلك « فقد تبين من هذه الجملة أن المعنى المقتضي اختصاص هذا النحو بالقبول هو أن المتكلم لم يقد المعنى نحو التجنيس والسجع بل قاده المعنى إليهما وعثر به عليهما ... »^{٢٤} . من هنا يتضح أن حدود النظم والتعليق اللذين حُملا على مفهوم التوزيع لا يدخل في إمكاناتها النظرية أي دمج للمكون الصوتي ، لأن المفهومين معاً ، يقومان على تمثيل لذلك الشرط التنظري الذي يجعل المعاني نفسها مكونا حاسما في أية صياغة نظرية . وفي هذا السياق يكون تمثيله كامنا في استبعاد المكون الصوتي نفسه .

إن مفهوم النظم والتعليق يعملان بشكل خطي ، وربما كانت هذه الخطية سببا جوهريا في حملهما على التوزيع عند طارق النعمان ، ونصر حامد أبو زيد . بيد أن خطية النظم تتجلى في تراتب الكلمات في خط متسلسل ، وتراتب الجمل في مُتتالية متسلسلة بحيث يحكم كل ذلك القوانين النحوية ، لهذا بقي النظم والتعليق مُبرزين المظهر النحوي ، في حملتها المفهومية ، أكثر من أي مظهر آخر .

وخلافا لتلك العلاقة التي تُنشئ مظاهرها النظم والتعليق ، فإن علاقة التوزيع تعمل على إظهار نمطين مختلفين من العلاقات . فالعلاقة الأولى هي علاقة الضم ، وفيها تكون عناصر السلسلة اللغوية متصاحبة في الحضور ، ولذا فإن علاقة الضم لا تشير إلى أي عنصر غائب ، ولا تفترض مسبقا الغياب للعناصر الحاضرة في السلسلة^{٢٥} .

٢٤ المصدر السابق ، ص ١٣

٢٥ ينظر Creimas & Courte's, Semiotic & Language, p . 35; & Ducrotand & Todorov, Encyclopedic dictionary, P. 109

وأما في العلاقة الثانية ، فتتخذ العلاقات التي تربط بين العناصر الحاضرة في السلسلة بنية تقوم على التجاور المكاني ، والزمني للعناصر ، فتنجم عن ذلك علاقة ذات بنية منطقية . وقد تحدث تلك العلاقة من خلال التجاور بفعل عدم التسلسل المكاني ، والزمني^{٢٦} . أضف إلى ذلك أن علاقات الضم تظهر على نحو تراتبي ، إذ تكتسب بعض عناصر السلسلة أهمية تفوق العناصر الأخرى في السلسلة ذاتها ، وربما تكون العناصر التي اكتسبت أهمية وظيفية هي العناصر التي تنتمي إلى المكون الصوتي ذاته . ويمكن القول إن تحديد العنصر المهيمن ، في السلسلة ، يحدث بقطع النظر عن المستوى الذي ينتمي إليه ، فقد يكون ذلك العنصر المهيمن والوظيفي عنصرا صوتيا أو صرفيا أو نحويا . من هنا يمكن ملاحظة أن هذه الإمكانيات النظرية التي تشير إليها الحمولة المفاهيمية لمصطلح التوزيع ، في تأويل طارق النعمان ، ونصر حامد أبو زيد ، لا تقتصر على إظهار المستوى النحوي والدلالي لسلسلة كلامية معينة ، بل تتضمن ما يربط المستوى الدلالي بجميع مظاهر المكون الصوتي نفسه . وفي ضوء كل ذلك ، فإن الذي يجسد علاقات الضم في سلسلة الكلام عامة هو الجانب الحسي ، فالدوال ، في السلسلة الكلامية ، تصبح الهدف المباشر للتحليل الذي ينتهي إلى مستوى المدلولات ، وذلك من أجل الوقوف على ما يجعل سلسلة كلامية ما واقعة أدبية . لهذا فإن علاقة التوزيع تركز على الدال والمدلول والدلالة ، أي مكونات العلامة اللغوية جميعها .

إن عملية التوزيع لا تفصل بين مكونات العلاقة اللغوية لتستأثر بأحد مكوناتها من دون المكونات الأخرى . ولا تفصل كذلك المظاهر الصوتية التي

٢٦ ينظر : المصدر السابق ، ص ٢٢٨

ينشئها السياق مثل التوازيات بين الجمل والوحدات المختلفة . في مقابل ذلك فإن النظم والتعليق ، في تأويل طارق النعمان ، ونصر حامد أبو زيد ، ينصرفان جوهريا إلى التركيز على المعنى أو المدلولات دون الدوال ، وعلى هذا يمكن ملاحظة أن المظهر الصوتي لم يحضر حضورا عاما في عملية التوزيع ، بل دخلت مكوّناته الدنيا ، في تأسيس الدلالات المفهومية الناجمة عن علاقة التوزيع .

يدخل إذن ، في تكوين مفهوم التوزيع ، المكوّن الصوتي ، بشكل عام ، فليست « المتوالية الفونولوجية في الشعر هي التي تنزع وحدها إلى بناء معادلة^{٢٧} ، لكن كل متوالية وحدات دلالية تنزع ، بنفس الطريقة ، إلى بناء المعادلة » . لأن سلسلة الكلام عبارة عن متوالية صوتية تبني وحداتها الدلالية ، ولذا فإن الأصوات في السلسلة الكلامية ليست عناصر فرعية أو زائدة ، بل هي عناصر وظيفية تسهم في بناء المعنى نفسه .

ويدخل كذلك في صلب هذا المفهوم ما يتفرع عن المكون الصوتي ، مثل الجانب الوزني والجانب التنفيمي . فهذه الجوانب لا تنفصل عن الدلالة التي تنشئها السلسلة الكلامية . « فالوزن أو نموذج البيت بالفاظ أوضح بعيداً عن أن يكون خطاطة نظرية يتحكم في بينه كل بيت خاص ولنقل في بنية كل مثال بيت خاص^{٢٨} » . فهذا الجانب إذن جانب وظيفي يتحكم بعامة في بنية الكلام ، وبخاصة في بنية الشعر . أضف إلى ذلك فإن « أية خاصية لسانية من نموذج النظم لا ينبغي إهمالها . وهكذا ، فإنه من الخطأ المأسوف له ، مثلاً ، التنكر

٢٧ رومان جاكبسون : قضايا الشعرية ، ترجمة : محمد الولي ومبارك حنون (الدار البيضاء : دار

توبقال ١٩٨٨) ص ٥١ ، نشير إليه (جاكبسون قضايا الشعرية)

٢٨ المرجع السابق ، ص ٤٢

للقيمة المكوّنة للتنظيم " ، . ومن هنا فإن هذا يعني أن تلك الجوانب نسهم إسهاما مباشرا في بناء دلالة الكلام ودلالة الشعر . يتضح ، إذن ، أن حمل النظم والتعليق ، في تأويل طارق النعمان ، ونصر حامد أبوزيد ، على مفهوم التوزيع يتضمن تعارضا جوهريا ، فالتوزيع يقوم على كل ما يتصل بالمظهر الصوتي ، مثل الجوانب الفونولوجية ، والوزنية والتنظيمية ، ولما كان حضور المظهر الصوتي في الحمولة المفهومية لمصطلح النظم والتعليق يكاد يكون معدوما ، فإن ذلك يشكل تعارضا نظريا جوهريا في تأويل النظم والتعليق في نص الجرجاني استنادا إلى مفهوم التوزيع ، كما ورد ذلك لدى طارق النعمان ، ونصر حامد أبوزيد .

بنية الاختيار :

مرّت بنا مناقشة التعارض النظري في تأويل التعليق استنادا إلى مفهوم التوزيع ، في كتابة طارق النعمان ، ونصر حامد أبوزيد . بيد أن لتلك التأويلات تعارضا نظريا آخر ينجم مع تأويل نص الجرجاني استناداً إلى مفهوم الاختيار ، على نحو ما يتضح لنا تباعاً .

ألحنا فيما سبق إلى أن طارق النعمان يرى أن فكر المتكلم يتعلق بمعاني الكلم المفردة ، وفي هذه العملية يحدث الاختيار والاستبدال . وأما نصر حامد أبوزيد فإنه يرى أن محور الاستبدال أو الاختيار يحدث من خلال معنى المعنى . بيد أن هذه الدارسة ترى أن عملية الاختيار تتحكم فيها بنية تختلف عن البنية التي تحكم تعلق الفكر ، ومعنى المعنى ، حيث تتألف عناصر بنية الاختيار من التماثل ، والمثابرة ، والمفايرة ، والترادف ، والطباق . أي أن تعلق الفكر ، ومعنى المعنى ، كما يطرحهما نص الجرجاني من الناحية النظرية لا يحدثان ، من

خلال أحد هذه الخيارات التي تحكم المتكلم في عملية الاختيار . فإذا كانت الكلمة في جملة ما تخضع لإمكانية الاستبدال بحسب أحد العناصر المؤلفة لبنية الاختيار ، فإن هذه الإمكانية ترتبط أساسا بالنظام اللغوي ، والكلمات الأخرى ، التي يمكن أن تحل محل تلك الكلمة ، موجودة « بالقوة في سلسلة ذاكرية افتراضية ^{٢٠} » . أضف إلى ذلك أن وجود تلك الكلمات في هذه السلسلة الافتراضية لا يكون وجودا عشوائيا ، وإنما وجود منظم بحسب العناصر المؤلفة لبنية الاختيار . فعملية الاختيار متصلة « بالكيانات المترابطة في النظام اللغوي ، وليس بالمرسلة المعطاة ^{٢١} » . ويتحقق الاستبدال من خلال عملية الاختيار في سلسلة من الكلمات المنتظمة إما ترادفا ، أو طباقا ، أو تماثلا ، أو مشابهة ، أو مغايرة . ومن هنا فإنه وإن كانت عملية تعلق الفكر بالمعاني المفردة ، ومعنى المعنى ، في نص الجرجاني ، أقرب إلى النظام اللغوي أو السلسلة المجردة ، إلا أن ذلك لا يتم من خلال بنية تنظم الكيانات اللغوية تنظيما معينا مثل التنظيم القائم على الترادف ، والطباق ، والتماثل ، والمثابفة ، والمغايرة . وإنما يتم تعلق الفكر بالمعاني المفردة ، ومعنى المعنى ، من خلال بنية مختلفة كل الاختلاف عن البنية التي تتوافر عليها عملية الاستبدال من خلال الاختيار ، وتتجسد هذه البنية المغايرة في شروط نظرية تتقاطع وتتفاعل مع مجموعة الشروط النظرية التي تمت الإشارة إليها سابقاً ^{٢٢} ، فما تلك الشروط التي تُكوّن بنية تتحكم في عملية تعلق الفكر ومعنى المعنى ؟

لقد تمّ التعامل مع هذه الشروط البنيوية : الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، بشكل منفصل ، ومن دون الالتفات إلى التفاعل الذي يحدث بينها ، والوظيفة

٢٠ . جاكبسون : ظاهرتان لغويتان ، ضمن (بركة ، النظرية الألسنية) ص ١٥٧

٢١ . المرجع السابق : ص ١٥٧

٢٢ . ينظر : الفصل الأول ص ١٧

التي تؤديها، لهذا غدت تلك الشروط مجرد مفاهيم منعزلة لا علاقة تربط فيما بينها من جهة ، ولا علاقة بينها وبين غيرها من المفاهيم من جهة أخرى . من هنا أصبحت قضية المعنى عند بعض الباحثين منحصرة فيما يسمى بالصور العارية ، أو الصور المُنمَّقة ، كما يذهب مثلاً مصطفى ناصف حيث يشير إلى أن «نظام الصور المنمقة يشكل معنى التفكير البلاغي في الشرق ، والغرب ، ويوضح كل خصائص دلائل الإعجاز . إذا قرأنا دلائل الإعجاز أكثر من مرة وجدنا فكرة التوضيح وتحقيق المعنى . هذا التحقيق يتوزع على مجالات مختلفة . فتسمع به في حديث الفصل بين الجمل ، ومع نظام الكلمات في الجملة الواحدة ، ومع ما يسمونه ضمير الشأن ، وفي محاولة إعطاء مفهوم الاشتغال ... التحقيق أو التوكيد أو المبالغة هو العنصر الطارئ على الجسم أو المادة الأولى ... ٣٣ » . على اعتبار أن عملية تحديد المعنى في نظره تكمن في التوكيد والاتساع ، أي في توضيح المعنى من خلال تحويل الصور البسيطة ، أو العادية إلى صور مُنمَّقة .

في تصور هذه الدراسة ، إن الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه في دورانهم حول المعنى لا تمثل مجرد مفاهيم ، بل هي ترتفع لتكوين شروط نظرية تتجسد المفاهيم الأخرى من خلالها ، مثل مفاهيم الصور المجازية ، بأنواعها المختلفة ، ومفهوم النظم ، ومفهوم معنى المعنى ، وفي الوقت نفسه فإن هذه المفاهيم تمثل تلك الشروط التي دارت في بعض الدراسات القديمة . وتتجسد هذه الشروط فيما يلي :

٣٣ مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربي (بيروت : دار الأندلس ، ١٩٨١) ، ص ٤٩
ولقد ظل مصطفى ناصف متمسكاً بالتفسير نفسه ، يُنظر :
مصطفى ناصف : المقدرة اللغوية في النقد العربي ، ضمن : قراءة جديدة لتراثنا النقدي (جدة :
النادي الأدبي الثقافي ، ١٩٩٠) ج ١ ، ص ٧٩

الشرط الأول : الاتساع ، وقد اعتبر مجرد مصطلح يشير إلى مفهوم محدد ، و تاريخ معين ، شأنه في ذلك شأن بقية المفاهيم ، وهو ما بيّنه حمادي صمود حين تعرض للأسبقية التاريخية لصيغة الاتساع على صيغة المجاز قائلاً : « وقد أطلقوا على هذا المستوى الثاني «الاتساع» في مرحلة أولى ، ثم اشتقوا له من الأصل اللغوي الدال على معناه صيغة «المجاز» بمعنى الطريق والمسلك حتى جاء الجاحظ فربط القضية بدلالات اللغة وعلم معانيها فكان أول من ظهرت عنده مقابلة الحقيقة بالمجاز ^{٣٤} » . فالاتساع بهذا المنظور يرتبط بمفهوم المجاز ، ويختلف عنه في الأسبقية التاريخية التي تمتع بها ، وهذا يوحي أن صيغة المجاز صيغة مفهومية متطورة تؤدي حمولة مفهومية لا يؤديها مفهوم الاتساع .

غير أن هذه الدراسة ترى أنه وإن دلّ هذا المصطلح على مفهوم محدد ، فإنه يتجاوز كونه كذلك ليكون شرطاً نظرياً عاماً ، ويمكن الوقوف على ذلك ، في إشارة سيبويه حول عملية التقعيد لكلام العرب ، إذ اتكأت على مفاهيم نحوية خالصة مثل مفهوم الخوف ، ومفهوم الإيجاز ، ومفهوم استعمال لفظ مكان لفظ آخر . والملاحظ أن كل تلك المفاهيم تعمل لدى سيبويه ضمن إطار عام يصطلح عليه بالاتساع ، ويورد أمثلة كثيرة تبين ذلك ، وتدور حول الحذف واستعمال لفظ مكان لفظ آخر ^{٣٥} .

كما يرتبط هذا الشرط النظري عند ابن جني مع المجاز عموماً ، حين يرى أنه يقع « ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة ، وهي : الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه .

٣٤ صمود : التفكير البلاغي ، ص ٣٤٩

٣٥ ينظر : سيبويه ، الكتاب : تحقيق : عبدالسلام هارون (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨) ج ١ ، ص ٢١١ وما بعدها .

فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة ^{٣٦} ، وابن جني في ذلك يشير إلى الحدّ بين الحقيقة والمجاز بمعنى أن انعدامها يُحوّل الكلام مباشرة من حالة المجاز إلى حالة الحقيقة ، إضافة إلى ذلك فهذه الشروط تتحكم في كل كلام مجازي ، ويجسدها هذا الأخير أيضاً.

وتوكيدا لطبيعة هذا الشرط يقول الجرجاني : «وكذلك إذا جعلوا المعنى يتصور من أجل اللفظ بصورة ، ويبدو في هيئة ، ويتشكل بتلك يرجع المعنى في ذلك كله إلى الدلالات المعنوية ، ولا يصلح شيء منه حيث الكلام على ظاهرة ، وحيث لا يكون كناية ولا تمثيلا ولا استعارة ، ولا استعانة في جملة بمعنى على معنى ، وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ ، فلو أن قائلًا قال : «رأيت الأسد» ، وقال الآخر : «لقيت الليث» ، لم يجز أن يقال في الثاني أنه صور المعنى في غير صورته الأولى ، ولا أن يقال أبرزه في معرض سوى معرضه ، ولا شيئاً من هذا الجنس .

وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى كون هناك اتساع ومجاز ، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة ، ولكن يشار بمعانيها إلى معانٍ آخر ^{٣٧} . إن نص الجرجاني هنا ذو أهمية كبرى حيث إنه يبيّن التقاطع بين الاتساع بوصفه شرطاً نظرياً وبين الشرط الثيولوجي الذي يقضي بتقدم المعنى القديم على اللفظ (الحادث) ، ففي سياق هذا التفاعل بين هذين الشرطين، يتضح أن الاتساع في المعاني ، عند الجرجاني ، يعني أن المعاني الحقيقية ، أو المعاني الأولى ، هي صور محددة ، وثابتة ، وقابلة للتكرار ، لكنها غير قابلة للتغير الكلي في الاستعمال العادي للغة . أما عندما

٣٦ أبو الفتح عثمان بن جني : الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار (القاهرة : الهيئة المصرية

العامّة للكتاب ، ١٩٨٧) ج ٢ ، ص ٤٤٤

٣٧ الجرجاني : الدلائل ، ص ٢٦٥

يتم تصريف اللّغة تصريفا أدبيا فإن ذلك يجترح صورا جديدة ، وتحيل صور المعاني بعضها على بعض .

وفي النص - أيضاً - إشارة إلى أن العلاقة بين تقديم المعنى القديم على اللفظ المحدث تخضع لسلطة الاتساع . فعندما يتم تصريف الكلام مجازيا فإن العملية لا تتصل بالألفاظ ولا بمعانيها المباشرة ، وإنما تتصل بالمعاني وحدها حيث يميل المعنى الحقيقي الذي لا تتغير صورته إلى معنى آخر متغير الصورة . هذه العملية التي تنحصر كما يشير إليها نص الجرجاني في المعاني ولا تخرج عنها ، تعتبر اتساعا للصور الأولية للمعاني ، التي لا تتغير إلا بالمجاز ، ضمن سياق في حال « تغير النظم فلا بدّ حينئذ من أن يتغير المعنى ^{٢٨} » .

الشرط الثاني : يتجسد في التوكيد حيث يشير نص الجرجاني إلى أنه يدور أساسا حول المعاني في الاستعمالات الأدبية ، كما ورد في قوله « ليست التي تثبت لها هذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهرة ، والمبالغة التي تدعي لها = في أنفس المعاني التي يقصدها المتكلم إليها بخبره ، ولكنها في طريق إثباته لها وتقديره إياها ^{٢٩} » . إن المزية التي يحملها الكلام الذي قام على التصريف الأدبي تكمن في عملية واحدة تتجسد في إثبات المعاني وتوكيدها ، وهذا يعني أن ما يتم إثباته وتوكيده سابق على الإثبات والتوكيد نفسيهما ، أي أن المعاني يعرفها مستعملو اللغة ، ولا يزيدها التصريف الأدبي للكلام إلا تثبيتا . ثم يفسر الجرجاني ذلك على نحو يبدو وكأنه لا يتفق مع التصريف الأدبي للكلام بقوله « ليس المعنى إذا قلنا : «إن الكناية أبلغ من التصريح» ، أنك لما كُنيت عن المعنى

٢٨ المصدر السابق ، ص ٢٦٥

٢٩ الجرجاني : الدلائل ، ص ٧١

زدت في ذاته ، بل المعنى أنك زدت في إثباته ، فجعلته أبلغ وأكد وأشد . فليست
المزية في قولهم « جم الرماد » أنه دل على قرى كثير ، بل إنك أثبت له القرى
الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبته إيجابا هو أشد ، وأدعيته دعوى أنت بها
أنطق ، وبصحبته أوثق “ . فاللغة الأدبية لا تعمل على اجتراف معانٍ جديدة
حيث تنحصر مجازاتها في تأكيد المعاني السابقة ، لأن وظيفتها تتجسد في
تثبيت المعاني التي تحملها الاستعمالات العادية للكلام والتي تخلو من
التصريف الأدبي ، ولذلك تصبح قيمة التصريف الأدبي في كيفية تأكيد المعاني
الثابتة وتقريرها .

من هنا يجسد الجرجاني التصريف المجازي للكلام في وظيفة واحدة لا غير
تتمثل في أن الصور المجازية تقوم بتثبيت وتركيز صور المعاني الأصلية ، لهذا
فإن هذا الشرط ، يسند إلى عملية التصريف المجازي دورا مُحددا ومحتشما .

الشرط الثالث : يتجسد في التشبيه ، فإذا كانت الدراسات البلاغية تؤكد على
أن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مجازي ، فإن في
ذلك ما ينبني على وجوب الاستعارة التي هي « ضرب من التشبيه ، ونمط من
التمثيل ، والتشبيه قياس والقياس يجري فيما تعيه القلوب ، وتدركه العقول ،
وتستفتي فيه الأفهام والأذهان ، لا الأسماع والأذان ، ... “ . وهنا ينتقل
التشبيه من كونه آلية بلاغية إلى شرط نظري عام يتضمن القياس ، والقياس
من جانب آخر ، شرط نظري يتحكم في التشبيه ولا يكون هذا الأخير إلا به .
وإذا كان التشبيه - بوصفه شرطا نظريا - يتقاطع مع الشرط النظري للتوكيد ،

٤٠. المصدر السابق ، ص ٧١
٤١ الجرجاني : الأسرار ، ص ٢٠

فإنه يبدأ بما هو معلوم ، لأن جميع الأقيسة تبدأ بمقدمات معلومة ، ويتم الانتقال من المعلوم إلى المجهول ، وعندما يحدث ذلك فإن العملية تتضمن توكيداً للمقدمة الأولى . أضف إلى ذلك أن التشبيه يتقاطع - أيضاً - مع شرط الاتساع ، فهو عندما يبدأ بما هو معلوم ينتهي إلى تحصيل ما هو غير معلوم ، من هنا فإن نتيجة هذه العملية تكون اتساعاً خاصاً .

إن تلك البنية التي تتألف من الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه تجعل عملية تعلق الفكر في المعاني المفردة مُرتبطة بمفهوم مخصوص للاستبدال ، يختلف كل الاختلاف عن تلك الدلالات المفهومية التي يُشير إليها الاستبدال في عملية الاختيار ، كما تمّ الاستناد إليها في تأويل طارق النعمان ونصر حامد أبوزيد .

إن الانسجام النظري لا يتحقق بين الفكر المتعلق بالألفاظ المفردة أو معنى المعنى، أو مبدأ الاستبدال في ضوء تلك الشروط الماثلة في الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، ولعل سبب ذلك يعود إلى أن هذه الشروط لا تتوافر على ما يشير إلى تنظيم معيّن يتصل بالعلاقة اللغوية بوصفها وحدة واحدة وكاملة لا تقبل التجزئـة تتألف من الدال والمدلول والدلالة . فهذه الشروط بقدر ما تتوافر على تجسيد ذاتها إلا أنها تستدعي وجود تنظيم محدد للكيانات اللغوية على نحو تكون بعد ذلك قابلة لأن تخضع لعملية الاختيار من قبل المتكلم . وهذه الشروط هي شروط كلية تدخل ضمن حدود صلب النظام اللغوي ذاته .

إن تعلق الفكر ومعنى المعنى يماثلان مبدأ الاستبدال في عملية الاختيار لأن هذه العملية الأخيرة تنتظمها بنية داخلية أيضاً ، تتمثل عناصرها في التماثل ،

والمشابهة، والمغايرة، والترادف، والطباق. وفي خضم ذلك تمنح كل واحدة من هذه الدلالات بعدا نظريا وإجرائيا يتناسب مع سياقه المعرفي. بيد أن عملية تعلق الفكر بالكلم المفردة، ومعنى المعنى كما يطرحهما نص الجرجاني تخضعان أيضاً لبنية خارجية تحكمهما، وتتجسد هذه البنية في المقام. كما أنه يشير إشارة واضحة إلى أن عملية تعلق الفكر بمعاني الكلم المفردة تتم ضمن العلاقات النحوية الدلالية أو النظم، ولعل قوله (يتعلق بها مجردة من معاني النحو) يبيّن ذلك على نحو جلي، وتعلق الفكر بالمدلولات يكون محكوما بالشروط النظرية التي تمت الإشارة إليها، فالاتساع يتصل بالتحول على صعيد المعاني، وليس على صعيد الألفاظ، وفي التوكيد تصبح وظيفة عملية تحول المعاني السابقة كامنة في تثبيت المعاني الأصلية. وأخيرا فإن التشبيه يشير إلى التحول من معنى أصلي إلى معنى جديد ضمن قيود منطقية في مختلف الصور المجازية.

وفوق ذلك، فإن عملية تعلق الفكر، ومعنى المعنى، لا تحدث إلا ضمن حدود السلطة التي يفرضها مقام معين، أو ما يسمى مقتضى الحال، ففي هذا السياق «تريد أن تخبر به عنه وأشبه بغرضك، مثل أن تنظر أيهما أمدح وأذم، أو فكرت في الشئئين نريد أن تشبه بأحدهما أيهما أشبه به كنت قد فكرت في معاني أنفس الكلم - إلا أن فكرك ذلك لم يكن إلا من بعد أن توخيت فيها معنى من معاني النحو». وفي هذا إشارة إلى أن تعلق الفكر ومعنى المعنى، ينحصران فيما تفرضه قيود البيئة الخارجية، وهي المقامات، ولذا فإن مبدأ الاختيار بوصفه تمثيلا لمفهوم تعلق الفكر ومفهوم معنى المعنى، يحدث أولا ضمن اللغة، بوصفها خزانة للإمكانات اللغوية التي تمكن المتكلم من تصريح

الكلام . وهي تحمل بداخلها شروطا نظرية وداخلية للاتساع والتشبيه والتوكيد.

وتتم عملية الاختيار ضمن بنية المقامات حيث إن المتكلم ، كما يشير الجرجاني ، يعتمد على مبدأ خارجي ، فالإمكانات التي يتيحها النظام اللغوي لا تكفي ، إذ لابدّ - إضافة إلى ذلك - من وجود الأغراض (المدح ، والذم ، ...) وأنماط نوعية للمواقف : فالمواقف الخارجية تستدعي أن تكون الاستعمالات اللغوية متضمنة سمات أسلوبية تناسب تلك المواقف ، التي تتطلب رعاية خاصة لسياق الكلام « وهكذا يمكن للمرء أن يفكر في (أنواع) من المواقف لكل منها مطالب أسلوبية معينة^{٤٣} » .

إن المقامات التي يجري تحقق تعلق الفكر ومعنى المعنى من خلالها ، عبارة عن أفكار مجردة ، وذلك لأن « هذه الأنواع قائمة في الذهن أولا قبل أن يكون لها تحقق خارجي ، فهي أفكار لا وقائع ، مثلها مثل فكرة الفاعل أو المفعول من حيث هي تصور ذهني صالح للتطبيق^{٤٤} » . وعلى هذا الأساس تُعد المقامات مجموعة من القيود لأنها مواقف خارجية تتطلب تصريفا معينا للكلام مثل التقديم ، التأخير ، الحذف ... وعلى الرغم من ذلك فلا علاقة مباشرة لها باللغة ولا بالشروط النظرية التي تتضمنها اللغة أضف إلى ذلك أن المقامات ، عندما تتم ضمن عملية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، تشير إلى أنها نمط من التحقق الفعلي ، أو أن الاستعمال اللغوي يتضمنها .

إن عمليتي التوزيع والاختيار تعملان من داخل العلاقة التي تربط نظام اللغة بالكلام ، ومن هنا تتشكل بنيتهما ، أي عندما تتحقق الوظيفة الشعرية ،

٤٣ حسان : المصطلح البلاغي القديم ، ص ٢٩

٤٤ المرجع السابق ، ص ٢٩

عن طريق إسقاط محور الاستبدال على محور التوزيع ، حيث «تسقط الوظيفة الشعرية مبدأ التماثل لمحور الاختيار على محور التأليف . ويرفع التماثل إلى مرتبة الوسيلة المكونة للمتوالية ” . وأما الاختيار الماثل في تعلق الفكر بالألفاظ المفردة ، ومعنى المعنى ، في نص الجرجاني فيعمل من خلال بنية مختلفة كل الاختلاف عن مبدأ الاستبدال .

من هنا يظهر بجلاء أن علاقة الاختيار التي تتجسد في تعليق الفكر بالألفاظ المفردة ، ومعنى المعنى ، في نص الجرجاني ، تتوافر على بنية تختلف كل الاختلاف عن البنية التي تنظم علاقة مبدأ الاستبدال لعملية الاختيار ومبدأ التوزيع ، خلافا لما ورد في تأويل طارق النعمان ، ونصر حامد أبو زيد .

المبحث الثاني

الاستعارة وأنساق التأويل

الاستعارة وانساق التأويل

لقد تناول الجرجاني الاستعارة بوصفها صورة مجازية من خلال سياقين مختلفين، أولهما سياق عام جسده مفهوم معنى المعنى ، وقد تمّ طرح التصور النظري لهذه الدراسة حول ذلك المفهوم . وأما المفهوم الخاص للاستعارة فإنه يدور حول مسألة اللغة المجازية من منطلق ربط مستوى الألفاظ ، ومستوى المعاني من جهة ، ومستوى الأشياء التي تحيل عليها تلك العلامات اللغوية من جهة أخرى . ذلك أن الاستعارة ليست «نقل اسم عن شيء إلى شيء ، ولكنها ادّعاء معنى الاسم لشيء^{٤٦}» ومن هنا ينفي الجرجاني أن تكون العملية الاستعارية عبارة عن نقل اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى جديد يكتسبه اللفظ ، ويختلف عن المعنى الأول . وهي بذلك لا تتضمن نقلاً دلالياً من حقل إلى حقل دلالي آخر . كما لا تجري على صعيد الألفاظ ، بل تجري على صعيد الدلالات وحدها ، ويرد الجرجاني سبب ذلك إلى أن الاستعارة منحصرة في عملية يصطلح عليها بالإدعاء وليس النقل ، «إذ لو كانت نقل اسم وكان قولنا (رأيت أسداً) بمعنى : رأيت شبيهاً بالأسد ، ولم يكن ادّعاء أنه أسد حقيقة لكان محالاً أن يقال: (ليس هو بالإنسان ، ولكنه أسد) أو (هو أسد في صورة إنسان) ، كما أنه محال أن يقال: (ليس هو بإنسان ، ولكنه شبيه بأسد) أو يقال : (هو شبيه بأسد في صورة إنسان)^{٤٧}» . فالتصريف المجازي ، من منظور الادّعاء ، يجعل المعاني قابلة للانتقال من حقلها إلى حقل دلالي آخر ، وهذا يتطلب من المخاطب إدراك الاستعمال المجازي الذي يقوم على نمط خاص من التشفير الدلالي ، أو تنظيم المعنى ، لذا فإنه لا بد وأن يؤول

٤٦ الجرجاني : الدلائل ، ص ٤٣٤

٤٧ المصدر السابق ، ص ٤٣٤

الاستعمال المجازي استنادا إلى ثبات الحقول الدلالية ، وثبات الأشياء والواقع الخارجي الذي تحيل عليه تلك الكلمات في الاستعمال المجازي . والجرجاني في ذلك يفصل بين الاستعمالات المجازية ، والواقع الخارجي أو الأشياء ، فاللغة المجازية لا تسمي الأشياء ، ولا تعيد تسميتها . وعلى هذا فإن الاستعمال الاستعاري استعمال خاص وداخلي بالنسبة إلى العالم الخارجي ، والمخاطب . وبهذه الخصوصية تبقى العلاقة وثيقة بين الصور المجازية والمواضع اللغوية من جهة ، والصور المجازية وتقديم المعنى على اللفظ من جهة أخرى . وعلى هذا تغدو الاستعمالات المجازية ، من منظور الادعاء ، تمثيلا للشرط النظري المتجسد في تقديم المعنى القديم على اللفظ الحادث . وخلافا لهذا التصور العام ، الذي يولي الشروط النظرية أهمية بالغة ، يرى الولي محمد ، أن مفهوم الاستعارة ، من منظور الادعاء ، يقوم على المبدأ نفسه الذي يقوم عليه الانزياح ، حيث يتجسد ذلك المبدأ في التأكيد على الوصف الدلالي للصور البلاغية عموما ، والاستعارة خصوصا لأنها «الخاصية الأساسية للغة الشعرية»^{٤٨} . اعتقادا منه أنه إذا كان الجرجاني في تناوله للمستوى الدلالي للاستعارة يحرص «على الانطلاق من الصفة المهيمنة لبناء الاستعارة فلكي يجعلها قابلة للتأويل منقادة . إذ أن الاستعارة تستعصي عن التأويل تصبح كلاما غير معقول . وهذا البلاغي جان كوهين J. COHN . يشترط في الاستعارة قابليتها للتأويل . إن كوهين يذهب إلى أن الاستعارة تتحقق مع هذا المعنى الثاني » . إضافة إلى كل ذلك ، فإن الولي محمد يرى أن المكوّن الأساسي الذي تقوم عليه بنية الاستعارة يكمن في نسق يتألف من المدلول والشيء الذي يدل عليه ذلك المدلول أي المرجع . ثم ينتقل الولي محمد ، في تأويله ، إلى بيان علاقة العنصر المهيمن في النسق الاستعاري فيرى أن تحديد العنصر المهيمن إنما يتم اختياره من ضمن مجموعة من العناصر ، وضمن نطاق علاقة

٤٨ جان كوهين : بنية اللغة الشعرية ، ترجمة : محمد الولي ومحمد العمري (الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٦) ص ١٠٨ . نشير إليه (بنية اللغة الشعرية) .

٤٩ محمد : الصورة الشعرية ، ص ٨٢ .

المدلول بما يدل عليه ذلك المدلول أي المرجع . وأخيراً يذهب إلى أن الصفة المهيمنة التي يشير إليها نص الجرجاني تؤدي الوظيفة نفسها التي يشير إليها مفهوم الانزياح واختزال الانزياح .

وفي ضوء ذلك فما التعارض النظري الذي يقوم عليه تأويل الولي محمد استناداً إلى مفهوم الانزياح واختزاله ؟

إن المستوى الدلالي للاستعارة ، في نص الجرجاني ، تنتظمه بنية تختلف كل الاختلاف عن البنية التي تنتظم الانزياح واختزال الانزياح . ذلك أنها تخضع لبنية تتحكم فيها الشروط النظرية التي تمت الإشارة إليها من قبل وهي الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه (*) . فالادعاء عملية يتم فيها فك ارتباط المدلول عن داله والشيء الذي يشير إليه ذلك المدلول ، ومن ثم يتم تثبيت ذلك المدلول لدال أو لفظ آخر ، ضمن سياق الاتساع الذي يحدث من خلاله توكيد العلاقة التي تربط بين المدلول المنقول ، والدال الذي يشير إليه ، ولذا فإن عملية بناء الصورة الاستعارية تقوم على تشبيه وقياس ضمنى ، تتقاطع فيها تلك الشروط فيما بينها . أضف إلى ذلك أن هناك شرطاً آخر يتحكم في مفهوم الاستعارة ويتمثل في بنية أعراف الصورة المجازية ، التي تبرز في أعراف عامة وأعراف خاصة . فالأعراف العامة تتصل بالصورة الأدبية عموماً ، مثل التشبيه ، والاستعارة ، على نحو ما ورد عند الجرجاني في : « (أحدهما) أن يؤخذ الشبه من الأشياء المشاهدة والمدركة بالحواس على الجملة للمعاني المنقولة ، و(الثاني) أن يؤخذ الشبه من الأشياء المحسوسة لمثلها إلا أن الشبه مع ذلك عقلي ، و(الأصل الثالث) أن يؤخذ الشبه من المعقول إلى المعقول »^{٥٠} . والجرجاني في

* ينظر : ص ٨٣ وما بعدها .

٥٠ . الجرجاني : الأسرار ، ص ٦١ .

ذلك يحصر أعراف الصورة الأدبية على النحو التالي :

- دلالة المحسوس على المحسوس .
- دلالة المحسوس على المعقول .
- دلالة المعقول على المحسوس .
- دلالة المعقول على المعقول .

وإذا كانت هذه الأعراف تخصّ الصور المجازية ، بشكل عام ، فإن هناك مجموعة أعراف معينة تخص الاستعارة وحدها . وتشير هذه الأعراف إلى أنه يوجد صنفان من الاستعارة :

(أ) الاستعارة غير المفيدة ، حيث تتحقق هذه الاستعارة بفعل عدم الإفادة من عملية نقل أحد الأسماء الموضوعة في اللغة الدلالة على العضو الواحد بحسب اختلاف الحيوان ، يقول الجرجاني عن ذلك : «كوضعهم للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان نحو وضع الشفة للإنسان والمشفر للبعير والجحفة للفرس ... ، فإذا استعمل الشاعر شيئاً منها في غير الجنس الذي وضع له فقد استعاره منه ، ونقله عن أصله وجاز به موضعه ، كقولك العجاج (من الرجز) :

وفاحما ومرسنا سرّجا " «

وإذن فإن لاستعمال أحد هذه الأسماء مكان الآخر كما في الشطر السابق يبعد دلالة الاستعارة ويجعلها غامضة . فهذه الاستعارة تشير إلى نقل اللفظ دون المعنى . ومن ثمّ فهي لا تتسم بحظ وافر يدخلها في نطاق الاستعمالات الأدبية .

(ب) الاستعارة المفيدة ، ويحصرها نص الجرجاني في الاستعارة التي يظهر فيها وجه الشبه خلافا للاستعارة غير المفيدة ، يقول الجرجاني عن ذلك : « وأما المفيد فقد بان لك باستعارته فائدة ومعنى من المعاني وغرض من الأغراض لولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك ، وجملة تلك الفائدة وذلك الغرض التشبيه ... »^{٥٢} . يحدد هذا النص معيارا جوهريا - تتميز به الاستعارة المفيدة من الاستعارة غير المفيدة - ويتجسد في وضوح وجه الشبه وبيانها فمع عملية ادعاء أي معنى للفظ ما لا بد أن يتضح وجه الشبه ، وإذا لم يتم ذلك ، أصبحت الاستعارة غير مفيدة ، تخلو مما يجعلها تصريفاً أدبيا .

ومن هنا فإن أعراف الصورة المجازية بعامة وأعراف الاستعارة بخاصة ترتبط وظائفها ، بمستويين ، أولهما مستوى نظام اللغة ، فما دامت تلك الأعراف عبارة عن « الخصائص التي يتردد ظهورها »^{٥٣} . في الصور البلاغية للتراث الشعري ، فإن هذه الأعراف تصبح جزءا من نظام اللغة لأن تلك الأعراف تتردد في التراث الشعري عند شاعر فحل أو مجموعة من الشعراء ، أو في عصر معين ، من خلال التصريف الشعري للكلام .

وأما المستوى الآخر ، فهو مستوى المقامات من حيث هي مجموعة من المواقف المجردة ، كما تمت الإشارة إليها من قبل . وترتبط المقامات بالأعراف عموما وأعراف الصور الأدبية خصوصا ، وذلك لأن هذه المقامات تفرض قيودا معينة على عملية بناء الصور الأدبية . ولذا فإنه يمكن ملاحظة أن النص السابق للجرجاني يجعل الأعراف العامة للصور المجازية والأعراف الخاصة للاستعارة

٥٢ المصدر السابق ، ص ٢١ .

٥٣ Abrams, M. H. A Glossary of Literary Terms (U. S. A. : Harcourt College Publishers, 1993.) P. 37.

مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمقامات ضمن حيز التصريف الأدبي للكلام ، فالمعنى الثاني للكلمة المستعارة يتحقق بوصفه ادعاء ، وليس نقلاً للكلمة المستعارة ذاتها، لأن الادعاء يشير إلى أفضلية المعنى الثاني، أفضلية مقيدة بما تمليه المقامات وأعراف الصور المجازية ، ولو كانت الاستعارة محددة في عملية النقل لما أصبح للأعراف والمقامات سلطة على الصياغة الاستعارية .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الانزياح ، لدى الولي محمد ، يجعل المقامات أساساً لا بد منه ليس للاستعمال الاستعاري ، وإنما للاستعمال العادي للكلام الذي يخلو من انزياحات تمنحه صفة الأدبية ، ففي حقيقة الأمر فإن وظيفة المتكلم لا تكمن في تركيب الجمل ، وإنما في «اختيار جملة تراها مطابقة للمقام بين نماذج من الجمل تزودنا بها الذاكرة . وتعزيزاً لوظيفة المطابقة مع المقام تندرج قيم الصدق " . ومن هنا ، فإن المقام يحتم اختيار جملة من بين مجموعة من الجمل بحسب مفهوم الانزياح واختزاله ، لهذا فالمقام عند الولي محمد بنية تظهر وظيفتها في حالة واحدة ، هي الحالة التي يتم فيها تصريف الكلام لا بقصد التأثير ، وإنما بقصد التواصل العادي لغير .

مما سبق يظهر أن بنية المقامات تختلف وظيفتها في نص الجرجاني عن وظيفتها في مفهوم الانزياح ، فهي تتحكم بالكلام الأدبي وحده ، في نص الجرجاني ، بينما تظهر وظيفة المقام في مفهوم الانزياح واختزاله في عملية التواصل اللغوي العادي ، وليس الكلام الأدبي .

وفي هذا الشأن يرى الولي محمد أن الجرجاني قد أشار إلى حدود

٥٤ كوهين : بنية اللغة الشعرية ، ص ١٠٧ .

استعمال الكلمة استعارياً ، فالكلمة المستعارة لا تؤدي إمكانات دلالية مختلفة ، بل إنها تدل على صفة وحيدة لا تحيد عنها ، « إذ إن الاستعمال الاستعاري للكلمة ينبغي أن يتقيد بحدود تلك السمة المهيمنة ، فإذا كان معنى كلمة أسد يتكون من مجموعة من السمات أو الصفات فإن أهمها وأبرزها الشجاعة ولهذا فلا يجوز استعمال هذه الكلمة استعارياً إلا بهذا المعنى ” . وفوق ذلك يشير الولي محمد في تأويله لنص الجرجاني إلى وظيفة المنافرة بين الكلمة المستعارة ، والسياق الذي تنتظم فيه تلك الكلمة ، أي أن المعنى المعجمي للكلمة المستعارة يتنافر مع سياقها . وفي مقابل ذلك يجعل الولي محمد عملية تحديد العنصر المهيمن ، في مفهوم الاستعارة لدى الجرجاني ، ذات وظيفة ، تطابق الوظيفة التي تؤديها العملية الاستعارية في اختزال الانزياح ، من حيث هو رفع للتنافر الدلالي وتحقيق للانسجام ، وعلى ذلك ، فالعلاقة بين الكلمة المستعارة وسياقها علاقة قائمة على الملاءمة .

يطرح الجرجاني تصوراً نظرياً لعملية تحديد وجه الشبه في التراكيب الاستعارية، ففي أحد النصوص التي اعتمد عليها الولي محمد ، في تأويله لرؤية الجرجاني من حيث إن « الشبه إذا كان وصفاً معروفاً في شيء قد جرى العرف بأن يشبه من أجله به و تعورف كونه أصلاً فيه يقاس عليه - كالنور والحسن في الشمس، أو الاشتهار والظهور وأنها لا تخفي فيها أيضاً ، وكالطيب في المسك والحلاوة في العسل ... وما شاكل ذلك من الأوصاف التي لكل وصف منها جنس هو أصل فيه ومقدم في معانيه - فاستعارة الاسم للشيء على معنى ذلك الشبه تجيء سهلة منقادة ، وتقع مألوفة معتادة ” . ذلك أن عملية اختزال

٥٥ محمد : الصورة الشعرية ، ص ٧٨ .

٥٦ الجرجاني : الأسرار ، ص ٢٣٠ .

المنافرة وتحقيق الملاءمة بين الكلمة المستعارة وسياقها يحدث من خلال ما تميله أعراف الصورة المجازية عموماً وأعراف الاستعارة خصوصاً . ولذا ، فإن اختزال المنافرة لا يتجسد من خلال «تشقيق (المدلولات) إلى وحدات صغرى^{٧٧}» - كما يذهب الولي محمد في تأويله لمفهوم الاستعارة عند الجرجاني - ولا في تجاوز تلك المنافرة عن طريق تدخل الاستعارة لكي يتم نفس الانزياح الناجم عن تلك المنافرة . إن نفي المنافرة في نص الجرجاني يتم من خلال ما يكمن خارج الصياغة الاستعارية نفسها ، أي من خلال أعراف الاستعارة نفسها التي تقضي أن الاستعارة لكلمة الأسد لا تتحقق إلا إذا أريد منها الشجاعة ، وأما غيرها من الصفات أو العناصر المهيمنة على حدّ تعبير الولي محمد مثل الوحشية ، أو الخمول ، فالصياغة الاستعارية لا تحققها وإن قصد إلى أحدها ، لأن الأعراف تقضي أن كلمة أسد لا تستعار إلا للشجاعة .

وإذا كان تصحيح المنافرة بين الكلمة المستعارة وسياقها ، في نص الجرجاني ، يتم بوساطة أعراف تقع خارج الصياغة الاستعارية ، وليس من خلال اختزال المنافرة أو تشقيق المدلولات ، فإن ذلك يعنى أن المقامات وأعراف الصورة الأدبية عموماً ، وأعراف الاستعارة خصوصاً ، في نص الجرجاني تجسد مبدأً جوهرياً يتقاطع مع الشروط النظرية الأخرى الماثلة في الاتساع والتشبيه والتوكيد ، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً . ولهذا فإن الصور الأدبية عموماً والاستعارة خصوصاً لا تنفك عن ذلك المبدأ ، مبدأ المقامات ، ولا عن تلك الشروط النظرية التي تحكمها . إضافة إلى كل ذلك ، فإن بنية الاستعارة في نص الجرجاني تنتظم مع بقية الصور البلاغية بموجب العلاقات النحوية الدلالية (النظم) ، ولعل هذا ما جعل حمادي صمود ، يذهب إلى أن الجرجاني لم يعتد

٥٧ محمد : الصورة الشعرية ، ص ٧٨ .

«بالعمليات التي يمكن أن تقع على محور الاستبدال ، ونقض المبدأ الأساسي الذي قامت عليه نظرية أسلافه في بلاغة النص وهو مبدأ الاختيار الذي يقوم بدوره على التسليم بأن اللغة توفر لمستعملها أكثر من إمكانية في التعبير عن التصور الواحد ^{٥٨} » ، وإذا كانت العلاقات النحوية الدلالية تختلف عن علاقة التوزيع كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل ، فإن عدم الانسجام النظري ، في تأويل الولي محمد للاستعارة لنص الجرجاني ، ينجم هذه المرة من أن الانزياح بوصفه تحديدا نظريا للاستعارة يتحقق من خلال الوظيفة الاستبدالية لعملية التوزيع ، لأن «المنافرة تعتبر خرقاً لقانون الكلام . إنها تتحقق على المستوى السياقي . والاستعارة خرق لقانون اللغة . إنها تتحقق في المستوى الاستبدالي ^{٥٩} » . لهذا فإن وظيفة الاستعارة ضمن الانزياح واختزاله تنزل في إطار نظري يتعارض مع الاستعارة وما يتحكم فيها من شروط في نص الجرجاني ، خلافا لما ذهب إليه الولي محمد في تأويله.

على مدار هذا الفصل أوضحت الدراسة التعارض النظري في تأويل نص الجرجاني استنادا إلى مفهوم الاختيار ، ومفهوم التوزيع ، ومفهوم الانزياح . فإذا كان التعليق مفهوما متواترا في نص الجرجاني تنصرف حملته المفهومية ضمن ما تنصرف إلى تحديد خصائص الكلام الأدبي ، فإنه من جانب آخر ، يتعارض مع حمله على مفهوم التوزيع كما جاء لدى طارق النعمان ونصر حامد أبوزيد ، وذلك لأن التعليق يخضع ، بشكل عام ، لشروط كلامية عامة أشارت إليها ثنائية اللفظ والمعنى ، ويخضع كذلك لبنية داخلية مختلفة كل الاختلاف مع البنية التي تحكم التوزيع . ولذا ، يتضح أن خطاب طارق النعمان وخطاب

٥٨ صمود : التفكير البلاغي ، ص ٤٧ .

٥٩ كوهين : بنية اللغة الشعرية ، ص ١٠٩ .

نصر حامد أبوزيد قد قاما من دون وعي على إلغاء أو إقصاء مزدوج Double Exclusion ، إذ أقصيت الشروط الجوهرية التي تضع ذلك المفهوم في سياقه المعرفي ، و أقصيت كذلك البنية الداخلية التي تمنح ذلك المفهوم وضعيته التاريخية ، وسياقه الداخلي في نص الجرجاني .

وترتب على هذه الممارسة أن أصبح التعليق ماثلا للتوزيع مفهوما و وظيفة . وفوق ذلك فإن مفهوم التوزيع نفسه لم يسلم من الإقصاء اللاواعي ، إذ إن البنية الصوتية ومساهمتها في إنتاج المعنى ، بوصفها وظيفة يؤديها مفهوم التوزيع ، أقصيت من الحمولة المفهومية الكلية التي يؤديها مصطلح التوزيع .

وأما الحال مع مفهوم تعلق الفكر ، ومفهوم الاستبدال في خطاب طارق النعمان ، وخطاب نصر حامد أبوزيد فلا يختلف عن الوضع النظري السابق لمفهوم التعليق ومفهوم التوزيع في خطابهما . ذلك أن مفهوم تعلق الفكر ، كما أوضحت الدراسة في هذا الفصل ، يخضع لشروط نظرية عامة تجسدت في الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه. إضافة إلى كل ذلك ، فإن ذلك المفهوم خضع أيضا لبنية داخلية تختلف عن البنية التي تحكم الاختيار .

وأما في خطاب الولي محمد ، فإن الاستعارة ، والانزياح قد خضعا لإقصاء لا واع ، من أجل تأويل الاستعارة استنادا إلى الانزياح ، حيث أقصيت الشروط الكبرى التي تضع الاستعارة في سياقها المعرفي ، وتتجسد تلك الشروط العامة فيما تحيل عليه ثنائية اللفظ والمعنى ، إضافة إلى الاتساع والتشبيه ، والتوكيد. ومن جانب آخر تم إقصاء البنية الداخلية التي تمنح الاستعارة سياقاً

والتوكيد. ومن جانب آخر تم إقصاء البنية الداخلية التي تمنح الاستعارة سياقاً خاصاً داخل نص الجرجاني نفسه ، وتتمثل البنية في المقامات والأعراف التي تقع خارج الصياغة الاستعارية نفسها .

من هنا يمكن القول إن تأويل نص الجرجاني استناداً إلى مفهوم التوزيع ، والاستبدال ، والانزياح ، في خطاب كل من طارق النعمان ، ونصر حامد أبو زيد ، والولي محمد ، لا ينفصل عن سياقين جوهريين ، الأول النظام المعرفي الذي يندرج فيه ، والثاني البنية الداخلية التي تنتظمه . ولذلك فإن تلك الخطابات لا يتحقق فيها الانسجام النظري الذي يؤول تلك المفاهيم ، من خلال شروطها الكبرى ، وبنياتها الداخلية .

الفصل الثالث

إشكالية الاختلاف

المبحث الأول : العلامة ومظاهرها

المبحث الثاني : الاختلاف وتمايز الوظائف

المبحث الثالث : المجاز والاثّر

إشكالية الاختلاف

تقترن التفكيكية^١ في العلوم الإنسانية بعامة وفي النقد الأدبي بخاصة بمصطلحين أساسيين ، أولهما البنيوية ، وثانيهما ما بعد الحداثة . ذلك أن التفكيكية ، كما تبلورت نظريا في كتابات مؤسسها جاك دريدا ، نهضت ، من حيث المبدأ ، على قراءة مكثفة ومفككة لنصوص التراث الفلسفي ، واللساني الغربي ، ابتداء من أفلاطون إلى هسلر وفردينان دوسور . فلقد أظهر جاك دريدا ، في قراءاته لتلك النصوص ، أنماطا مختلفة من اللوغوس ، أو التمرکزات التي تمنح أفضلية لمفاهيم معينة على حساب مفاهيم أخرى . وسواء أكان هذا اللوغوس المتمركز ذاتا ، أم حقيقة ، أم دالا ، أم مدلولا ، فإنه يتجسد في النصوص على نحو يجعل بنى تلك النصوص تنتظم وتمارس فعاليتها الدلالية بموجب الأفضلية التي يتمتع بها اللوغوس نفسه . ولذا غدت التفكيكية ، في أبرز مظاهرها نقدا للبنيوية ، ومرادفة لما بعد الحداثة بشكل عام^٢ . إن التفكيكية ، كما يشير جاك دريدا ، ليست منهجا ، ولا مفهوما ، ولا تقنية ، وذلك لأن ممارستها لا تنهض على « خطاب فلسفي يعمل استنادا إلى مبادئ ، أو افتراضات ، أو بديهات ، أو تعريفات^٣ » ، فكل واحد من هذه الأسس يؤصل نفسه في بنية تتمتع بالشمول ، والكلية ، والألوية ، وهو ما يعتبر في التفكيكية تمرکزا أو لوغوس .

Deconstrucion

١

The Cambridge Dictionary of Philosophy, p.18

٢

- Jacques Derrida, Margins of Philosophy, Translated by Alan Bass (London : Harvester Wheatsheaf, 1982); hereafter abbreviated (Derrida, Margins); p.7

إن التفكيكية خلافا لكل ذلك ، ممارسة نصية لا تعتمد على أيّ من تلك المتصورات التي تجعل الأسس ، أو المبادئ ، أو القواعد ، أو المقدمات ، تسبق الممارسة ، بل تجترح تصورها النظري من صلب الممارسة نفسها ، ويمكن التمثيل لذلك ، من نصوص جاك دريدا ، باستراتيجيتين ، الأولى استراتيجية تحت المحو التي نجمت عن تفكيك العلامة اللغوية ^٤ . والثانية استراتيجية المكمل التي نجمت عن تفكيك نصوص جان جاك روسو ^٥ . أضف إلى ذلك أن بعض النقاد وجدوا في الإطار التفكيكي متسعا رحبا لتقديم الأطروحات النقدية التي تستثمره ، فبول دي مان مثلاً تبني استراتيجية العمى والبصيرة ، أي البحث عن نقطة العمى في النص ، التي تنظم فضاء الرؤية للنص نفسه ^٦ ، وهناك نقاد آخرون اعتمدوا على استراتيجيات أخرى ، مثل البحث عن لحظات التعارض النظري ، وتحديد مناطق التوتر بين البلاغة والمنطق ^٧ . وإذا كان الملح الجوهري لاستراتيجية التفكيك لا يقوم على تصورات تسبق الممارسة ، فإنه في هذا الإطار تأتي أهمية الاستثمار العربي لاستراتيجية التفكيك ، في تأويل نص الجرجاني ، ويمكن تناول ذلك من خلال المباحث التالية .

٤ ينظر : Jacques Derrida, of Grammatology, trn Gayatri Chakravotry Spivak (Boltimore & London: The John Hopkins Universiuy Press, 1976) Chapter I.

٥ Ibid. p.141

٥ ينظر :

٦ ينظر : Paul De Man, Blindness & Insight: Essays in the Rhitoric of Contemporary Criticism: (London & New York: Routledge, 1983) p.xxix

٧ ينظر : Derrid, Christopher Norris (Cambridge & Massachuesetts: Harvard University Press, 1987) p.19 .

المبحث الأول

العلامة ومظاهرها

العلامة ومظاهرها

لقد وردت عند الجرجاني صياغات لمفاهيم العلامة اللغوية ، في أثناء اشتغاله بمسائل نظرية أخرى استحوذت على جل اهتمامه ، مثل مسألة ثنائية اللفظ والمعنى ، ومسألة النظم . ولذلك فإن أي إشارة إلى تحديد العلامة اللغوية، عند الجرجاني ، ينبغي ، في تقديرنا ، ألا تغفل المبدأ المعرفي الذي يتمثل في أن ظهور مفهوم معين لا يسمح للأول بالاستقلال عن الثاني ، لأن الأخير من الناحية الوظيفية ، سياق أو إطار معرفي للأول .

وتأسيساً على هذا المبدأ النظري ، يمكن الإشارة ، إلى العلامة اللغوية عند الجرجاني ، من خلال سياقين لا ينفكان عنها ، ويتمثلان فيما يلي :

(السياق الأول) العلامة في سياق مفهوم ثنائية اللفظ والمعنى :

يشير هذا السياق إلى أن اللفظ دليل لابد وأن يدل على مدلول عليه ، إذ ليس في اللغة لفظ محسوس لا يدل على معناه المعقول .

ومن هنا فإن «الألفاظ أدلة على المعاني ، وليس للدليل إلا أن يعلمك الشيء على ما يكون عليه ، فأما أن يصير الشيء بالدليل ، على صفة لم يكن عليها ، فما لا يقوم في عقل ، ولا يتصور في وهم^٨ » . ذلك أن اللفظ بما يدل عليه من خلال مبدأ الارتباط الاعتباري يُلْمَحُ إلى مبدأ آخر ، هو الارتباط الطبيعي وقياساً على ذلك فإن «الألفاظ ، التي هي أوضاع اللغة ، إنما وضعت

٨ الجرجاني : الدلائل ، ٤٨٣

ليعرف بها معانيها في أنفـسها^٩ « فالعلاقة بين الألفاظ ومعانيها من خلال
المواضعة تشير إلى الارتباط الطبيعي أو البديهي بينهما من دون وسيط آخر .

في مستوى التصريف الأدبي ، يجعل الجرجاني العلاقة الاعتبارية التي
تربط اللفظ بالمعنى علاقة تتسم بالبداهة والطبيعية ، فما دامت الفصاحة سمة
تطلق على البنية الشكلية أو اللفظية للتصريف الأدبي ، فإن تلك السمة لا يمكن
أن تطلق على البنية الدلالية وحدها لأنه لا يستدل على وجود المعاني إلا من خلال
وجود الألفاظ ، ومن هنا « اختصت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته ، من حيث
كانت عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه ، دل على المزية التي نحن
في حديثها ، وإذا كانت لكون اللفظ دال ، استحال أن يوصف بها المعنى ، كما
يستحيل أن يوصف المعنى بأنه (دال) »^{١٠} . ولهذا فإن الرابطة التي يعقدها
الجرجاني من خلال مفهوم الفصاحة ، بين الألفاظ ومعانيها ، رابطة لا تختلف عن
الرابطة بين الألفاظ ومعانيها في مستوى النظام اللغوي أو أوضاع اللغة على
حد تعبيره .

إذن تدور سياقات نص الجرجاني حول مفهوم العلاقة من حيث هي دليل
أو دال يشير إلى معناه المتواضع عليه بشكل طبيعي ، وهذه السياقات تجرد
العلاقة اللغوية لذاتها ليكون مفهومها مستغلا عن أي سياق آخر يرتبط
بمفهوم مغاير . وهذا واضح من اللفظ نفسه والتوجه إلى المعنى مباشرة ،
فالعلامة هنا يتم تحديدها بشكل رأسي ، وليس بشكل أفقي يشير إلى
علاقتها بسياقات أخرى .

٩ المصدر السابق ، ص ٥٣٩

١٠ المصدر نفسه ، ٦٣ .

يسد مفهوم العلامة في سياق النظم الفجوة بين اللفظ والمعنى من حيث إن أولهما صوت منطوق أو رسم كتابي ، وثانيهما متصور قائم في النفس ، فاللفظ والمعنى هنا يرتبطان كل الارتباط بسياقهما في علم الكلام حيث يشير أولهما إلى القديم ، ويشير ثانيهما إلى الحادث " . ذلك « أن ما ترى أنه لابد منه من ترتب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ، ليس هو الذي طلبته بالفكر ، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة ، من حيث إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني ، فإنها تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس ، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق " . يجعل الجرجاني الربط بين ثنائية اللفظ والمعنى قائماً على أفضلية مطلقة لصالح المعنى ، وعلى الرغم من أن الألفاظ والمعاني ترتبطان في الوصف النظري عند الجرجاني من خلال علاقة مكانية حيث الألفاظ أوعية لمعانيها ، فإن تلك العلاقة بحسب هذا المنظور ، ترتفع إلى الرابطة الطبيعية .

وفي موضع آخر من السياق نفسه ، يشير الجرجاني إلى علاقة اللفظ بالمعنى من خلال مفهوم عملية التواصل والتي تفترض في حدها الأدنى وجود متكلم ومخاطب ، ذلك أنه « لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسه ، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدماً للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع

١١ ينظر : الشهرستاني ، الملل والنحل ، ص ٢١

١٢ الجرجاني : الدلائل ، ص ٥٢

المعاني في النفس ، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق ^{١٣} . يرتبط مفهوم العلامة في هذا السياق ، بالتكلم وعملية إنشاء الكلام ، فالعلامة اللغوية قد لا تكون فزيائية أي مكتوبة أو منطوقة ، وإنما تكون فقط كامنة في نفس المتكلم . إن العلامات في هذه الحالة ، تنتظم ويكون لها وجود داخلي يشابه وجودها المكتوب أو المنطوق . أضف إلى ذلك أن نص الجرجاني يربط ذلك الوجود الجواني للعلامات والذي يقوم على نسق منظم ، بالدور الذي يقوم به المخاطب . فالجرجاني يلمح في هذا النص والنص السابق على ما يصطلح عليه بمواقع الألفاظ ، وكلمة (مواقع) هنا تحيل على منظور المتكلم أي عملية إنشاء الكلام ، وتحيل كذلك على المنظور المقابل للمخاطب حيث تكمن وظيفته في تحديد المعاني من خلال الانتقال إليها من مواقع الألفاظ نفسها . ومن هنا يمكن القول إن نص الجرجاني لا يفصل بين وجودين للعلامة اللغوية ، وجودها عندما يكون داخليا أو جوانيا في نفس المتكلم ، ووجودها عندما يكون لها وجهان : وجه محسوس ، وهو اللفظ ، ووجه متصور ، وهو المعنى . ينتقل ، إذن ، نص الجرجاني بالعلامة اللغوية من الحالة الداخلية إلى الحالة الخارجية أو من المستوى المجرّد إلى المستوى المحسوس من خلال عملية التواصل نفسها فسياق النظم يربط بين هذين المستويين .

وخلافا للسياقين السابقين ، فإن هناك سياقاً خارجياً (أو وضعياً تاريخياً) تتحدد في ضوئه حدود العلامة على نحو مغاير يختلف عن حدود العلامة التي اتضحت من خلال السياقين السابقين ، ويتجسد السياق الخارجي مع الحدود المغايرة للعلامة في الوضعيات التاريخية التالية :

الوضعيات الأولى : تجسد العلامة اللغوية وحدة نظرية تتألف من مكونين ، هما اللفظ والمعنى ، وتشير بشكل عام إلى ما اصطلح عليه في علم الكلام بالقدم ،

١٣ المصدر السابق ، ص ٥٣-٥٤

ويشير مُكوّن المعنى في العلامة اللغوية نفسه ، بشكل خاص ، إلى ذلك المفهوم المستقر في علم الكلام ، أي القدم . وذلك « أن ما ترى أنه لا بدّ منه من ترتب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر ، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة ، من حيث إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني ، فإنها تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس ، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق » .

إن المعنى في العلامة ، ونسق المعنى في بنية الكلام من حيث دلالتهما على القدم ، عند الجرجاني ، لهما الأولوية النظرية على نحو مطلق . ولذا فإن تلك الأولوية النظرية التي يجسدها المعنى تكون شرطاً نظرياً لإنتاج الملفوظات وإدراكها وتوزيعها ، وهذا الشرط النظري يمنح الملفوظات وجودها ، فلا تفهم ، ولا تتجسد إلا من خلاله ، فهو إذن شرط وظيفي لوجود تلك الملفوظات ، وأهم تلك الملفوظات التي اندرجت ضمن هذا الشرط النظري آيات القرآن العظيم . ومن هنا فإن اعتبار المعنى مجرد دليل على القدم ، وليس شرطاً نظرياً أو حقلاً لفهم الملفوظات ، يُمثّل اختزالاً مُخلاً .

الوضعية الثانية : تتجسد العلامة من مكونين ، هما اللفظ والمعنى ، وتشير بشكل عام إلى ما اصطلح عليه في علم الكلام بالحدث ، ويشير اللفظ في العلامة بشكل خاص إلى المفهوم نفسه الذي استقر لدى المعتزلة ، من منظور أن « المعاني لا يقع فيها تزايد ، فإذاً يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ ، التي يعبر بها عنها » . فاللفظ ليس مجرد مُكوّن من مكونات العلامة اللغوية ،

١٤ المصدر السابق ، ص ٥٢

١٥ القاضي عبدالجبار : المغني ، ص ٢٠٠

وإنما شرط نظري يتم من خلاله إنتاج الملفوظات و بروز وظائفها ، فانعدام هذا الشرط النظري يعني أن الملفوظات ، وأبرزها النص المعجز ، لا تدرك على الوجه الصحيح الذي يؤمن وصول دلالاته .

الوضعية الثالثة : إن اللفظ والمعنى من حيث هما مكونان للعلامة اللغوية يشيران إلى ما اصطلح عليه في علم الكلام بالحادث والقديم معا . فاللفظ ، في هذا السياق ، يشير إلى الحادث ، والمعنى يشير إلى القديم .

إن الوضعيات التاريخية السابقة تبين أن لمكونات العلامة اللغوية شروطاً نظرية عامة ، وحقولاً يتم من خلالها فهم الملفوظات اللغوية وتوزيعها وتناولها . بيد أن تلك الوضعيات التاريخية ليست منفصلة ، وإنما متداخلة بحيث لا تفهم الوضعية الأولى إلا من خلال بقية الوضعيات ، ولا تفهم ولا توجد الوضعية الثانية إلا من خلال الوضعيات الأخرى ، ويظهر ذلك لدى الجرجاني في أثناء معارضته الحجاجية لتقديم اللفظ على المعنى كما جرى ذلك عند القاضي عبد الجبار ، إذ يقول إن ما «دعا القدماء إلى أن قسموا الفضيحة بين المعنى واللفظ فقالوا (معنى لطيف ، ولفظ شريف) ، وحتى قال أهل النظر : (إن المعاني لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ) فأطلقوا كما ترى كلاماً يوهم كل من يسمعه أن المزية في حاق اللفظ ؟ » . على الرغم من أن الجرجاني يتأسس عنده المعنى بوصفه شرطاً نظرياً ، فهو يخالف تقديم اللفظ الذي بلورته الوضعية التاريخية الثانية ، وهذا في تصورنا لا يشير إلى استقلال تلك الشروط وانفصالها ، بل يشير إلى تداخلها وتشابكها ، فلا تفهم إلا متصاحبة .

وإذن فإن اللفظ والمعنى يشيران ، في نص الجرجاني ، إلى مكونات العلامة اللغوية من جهة ، ويشيران ، من جهة أخرى ، إلى الشروط النظرية التي تحكم ممارسات خاصة كما اتضح ذلك من خلال الوضعيات التاريخية السابقة.

وخلافا لهذا التصور الذي يجعل العلامة خطابا ذا سياق خاص ، ووضعيتها تاريخية تتجاوز ذلك السياق الخاص ، يرى عبدالله الغدامي - في تأويله لنص الجرجاني استنادا إلى استراتيجيات التفكيك - أن مشكلة اللفظ والمعنى ليست منفصلة ومستقلة بذاتها ، وإنما تتصل اتصالا وثيقا بظاهرة النصوصية من حيث هي الكيفية التي ينتج النص الأدبي بموجبها المعنى . أضف إلى ذلك أن هذه الظاهرة قد تمت صياغتها على نحو يجعل اللفظ تابعا وتاليا للمعنى ، ولهذا فإن هذه المشكلة تقوم على مبدأ سلبي لا يمنح الألفاظ أي إمكانية لإنتاج المعنى^{١٧} . من هذا المنظور يكون استبعاد النصوص النظرية التي تدور حول أولوية المعنى على اللفظ في العلامة اللغوية ضرورة يفرضها الجرجاني نفسه حيث يقرر أن «الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللغة ، ولا وجه لنسبتها إلى واضعها^{١٨}» .

ويشير الغدامي - أيضا - إلى أن الجرجاني جعل المعاني تابعة للألفاظ وليس العكس ، وعلى ذلك فإن البنية الدلالية التي يفرزها النص الأدبي هي نتاج للبنية التركيبية التي تتألف من البنية الصوتية ، والبنية المعجمية ، وهذا المبدأ يعني أن أي تغيير يطرأ على البنية التركيبية يؤدي تبعا لذلك إلى إحداث تغيير في البنية الدلالية ، كما ورد عنده : تصده من ذلك - أي الجرجاني

١٧ ينظر : عبدالله محمد الغدامي : المشكلة والاختلاف : قراءة في النظرية النقدية العربية وبحث في الشبيه المختلف (الدار البيضاء وبيروت : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٤) ص ٢٠ . نشير إليه (الغدامي ، المشكلة)

١٨ الجرجاني : الأسرار ، ص ٣٧٦

- « أن الدلالات التي تتولد عن نظام السياق في الجملة هي تشكل ناتج عن الجملة وليست معنى سابقا عليها . وهذه عند الجرجاني ظاهرة بلاغية بها يتحول الكلام من معناه الاصطلاحي إلى دلالة جديدة »^{١٩} ، ومن هنا فإن عبد الله الفذامي يرى أن نسق المعاني تابع لنسق التراكيب في مقولة الجرجاني .

وفي ضوء التصور النظري الذي طرحته هذه الدراسة للعلامة في نص الجرجاني يتبادر الاستفسار عن التعارض النظري الذي ينجم عن التأويل السابق لعبد الله الفذامي . إن إشكالية التعارض النظري بين مكونات العلامة عند الجرجاني ومفهومها لدى عبد الله الفذامي وبعض الباحثين العرب ، يظهر في مستوى المفاهيم^{٢٠} . ذلك أن بعض الباحثين^(*) يذهبون إلى أن مكوني العلامة (اللفظ والمعنى) عند الجرجاني يتطابقان مع مكونات العلامة في الحقل اللساني الحديث . فطارق النعمان يشير إلى أن « تصور عبدالقاهر للوحدة الأساسية للغة : علامة ، أو سمة ، أو دال ، أو دليل ، أو أيا ما كان ، فهو ذو شقين: شق محيل هو الشق القابل للتمثيل الصوتي ، أو الخطي ، وشق آخر محال عليه ، هو الصورة الذهنية أو المرجع أو الاثنان معا »^{٢١} . يجعل هذا المنزع اللفظ عند الجرجاني مقابلا للدال ومطابقا له ، ومن جانب آخر ، يجعل المعنى عند الجرجاني مطابقاً للمدلول .

١٩ الفذامي : المشاكلة ، ص ٢٨

٢٠ يُنظر : المقدمة ز .

(*) هناك دراسات أخرى انتهت إلى النتيجة نفسها ، اللفظ هو الدال والمعنى هو المدلول ، ينظر :

- محمد مندور : في الميزان الجديد (القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، د.ت.) ص ١٧٧ وما بعدها .

- عبدالقادر المهيري وحمادي صمود وعبد السلام المسدي : النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي

من خلال النصوص (تونس ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٨) ص ٣٢-٣٣ .

- صالح بلعيد : التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبدالقاهر الجرجاني (الجزائر : ديوان

المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٤) ص ٢١٨ .

٢١ النعمان : اللفظ والمعنى ، ص ٢١٤

وعلى الرغم من ذلك فإننا نتصور أن مفهوم العلامة في اللسانيات قد ورد ضمن سياق يقوم على رؤية علمية خالصة ، ومنهجية صارمة ، ذلك أن « الدليل اللغوي لا يجمع بين شيء واسم ، بل بين متصور ذهني وصورة أكوستيكية ، وليست الصورة الأكوستيكية هي الصوت المادي أي ذلك الأمر الفزيائي المحض بل هي الأثر النفسي لهذا الصوت أي الصورة التي تصورها لنا حواسنا، وهي صورة حسية وإن صادف أن نعتناها فقلنا إنها (مادية) فبالمعنى الذي ذكرناه فقط وللمقابلة بينها وبين الطرف الآخر من عملية الترابط أي المتصور الذهني ، وهو غالبا ما يكون أبعد في التحرير^{٢٢} » . إذن يشير هذا النص إلى الصورة الصوتية أو الدال، والمتصور الذهني أو المدلول. فالعلامة اللغوية (الدليل اللغوي) تتألف من طرفين، أولهما المتصور الذهني ، وهو المدلول الذي يحيل إليه الدال ، والمدلول هو الأبعد تجريدا بالمقارنة مع الصورة الصوتية. وثانيهما الصورة الصوتية ، وهي ليست حالة فزيائية، بل الأثر النفسي لذلك الصوت، ولذا فهي الأدنى تجريدا. ونظرا لأن الصورة الصوتية قد تختلط بالمتصور الذهني فإن اللسانيات تهتم بتوضيح الطابع النفسي للدال أو الصورة الأكوستيكية التي تتصل بطبيعة الكلمات فحين « يتأمل المرء كلامه الشخصي. فباستطاعته أن يناجي نفسه أو أن يستعرض ذهنياً مقطوعة من الشعر بدون أن يتحرك له شفة أو لسان . وبما أن الكلمات التي منها تتكون اللغة هي بالنسبة إلينا صور أكوستيكية وجب علينا أن نتجنب الحديث عن الصواتم التي تتكون منها الكلمات^{٢٣} » . إن طبيعة الصورة الصوتية التي تُكوّن العلامة اللغوية يمكن أن تتجسد عندما يناجي المرء نفسه مستعرضاً الكلام ذهنياً ومن دون أن يظهر له أثر صوتي في الواقع الخارجي للمتكلم. هذه الحالة الجوانية إذن هي ما تجسّد الدال أو الصورة الصوتية .

٢٢ فرديناند دوسوسور : دروس في الألسنية العامة ، تعريف صالح القرماضي ، ومحمد الشاوش ، ومحمد

عجينة ، تونس و ليبيا : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ١١٠ .

٢٣ المصدر السابق ، ص ١١٠ .

وفي ضوء كل ذلك ، يمكن القول إن اللفظ من حيث هو صوت أو رسم مكتوب ، عند الجرجاني ، لا يطابق أو يماثل الدال من حيث هو صورة سمعية ، فالدال لا يوجد في المستوى المحسوس ، كما هو الحال مع اللفظ في نص الجرجاني ، وإنما يوجد في المستوى المجرد ، ولذا فإن الصورة الصوتية التي يجسدها الدال ، كما يصفها جاك دريدا « هي بنية ظهور الصوت الذي يكون أي شيء ماعدا كونه ظهوراً أو إفصاحاً صوتياً » . فالدال إذن ليس الرسم المكتوب ، ولا الصوت المسموع أيضاً ، وإنما هو الأثر الذي يتركه ذلك الصوت أو البنية المشيرة إلى الصوت . أضف إلى ذلك أن مكوّن المعنى عند الجرجاني يختلف بشكل ما عن المدلول ، أو التصور الذهني ، وذلك لأن المعنى هو الجانب المجرد للوجه المحسوس ، أي اللفظ ، بينما المدلول ، كما يشير النص السابق ، يجسد الوجه المتطرف في التجريد للدال الذي يقع في المستوى نفسه ، أي المستوى التجريدي . ومن هنا فإن درجة التجريد التي يتحدد في ضوئها المدلول تختلف نوعاً ما عن درجة التجريد التي يجسدها المعنى ، وإن كان الدور الوظيفي للمدلول والمعنى يدور حول المتصور الذهني . وإذا كان الدال (أو الصورة الصوتية) والمدلول (أو المتصور الذهني) ، لا يتجسدان إلا في المستوى المجرد ، حيث يكون الدال الوجه الأقرب تجريداً ، والمدلول الوجه الأبعد تجريداً فإن الدلالة من حيث هي العلاقة التي تنجم عن التفاعل بينهما تظل مرتبطة بذلك المستوى ، ولا يقابلها في العلاقة عند الجرجاني أي مكون ، ومن هنا فإن الحالة الاعتبارية للعلاقة في اللسانيات تبقى محكومة بالمستوى المجرد للدال والمدلول والدلالة . بينما تتجسد الحالة الاعتبارية للعلامة اللغوية عند الجرجاني ، بين المستوى المجرد للمعنى والمستوى المحسوس للفظ . ومن هنا يمكن القول إن مطابقة مكونات العلامة عند الجرجاني بمكوناتها في اللسانيات تُلغى فروقا جوهرية تمنح كل علامة هويتها الخاصة .

وإذا كان مفهوم العلامة ، عند الجرجاني ، يتعارض نظريا مع التصور الذي يرد الأولوية للدال ، فإن ذلك يعني أن اعتبار البنية الدلالية ناجمة عن البنية التركيبية لا يقوم على انسجام كاف ، بموجب ذلك التصور الماثل في التعارض النظري في مستوى المفاهيم بين العلامة عند الجرجاني والعلامة في الفكر النقدي واللساني . وذلك لأن القول بأن البنية الدلالية إفراز ونتيجة للبنية التركيبية يستدعي مفهوماً للعلامة لا ينحصر فقط بين اللفظ والمعنى ، أو الدال والمدلول ، بل يستدعي ذلك التأويل عنصرا أساسيا يقوم على التفاعل بين اللفظ والمعنى ، أو الدال والمدلول ، و نعني بذلك العنصر الدلالة ذاتها . فالبنية الدلالية لا تظهر إلا من خلال ما يسمح بعملية التفاعل بين البنية التركيبية وما تعنيه هذه البنية الأخيرة وقد يدخل في ذلك أيضا ما تحيل عليه . فالجرجاني قد أشار صراحة ، في سياق حديثه عن المجاز ، إلى أنه « متى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة ، وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمال من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللفة ولا وجه لنسبتها إلى واضعها ، لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم ، ... »^{٢٥} . بهذا المبدأ النظري ، بشأن البنية الدلالية (الأوصاف اللاحقة) الناجمة عن البنية التركيبية (الإسناد) ، وليس العكس ، يميّز الجرجاني بين مبدئين نظريين من المبادئ التي تُعنى بالتنظير للغة الشعرية الرفيعة ، أول تلك المبادئ النظرية يتعلق بالمجاز الذي يتم عن طريق اللغة ، مثل استعمال اليد للنعمة والأسد للشجاعة ، فالمبدأ النظري لهذا النوع من اللغة المجازية يدور حول استعمال العلامات اللغوية استعمالا مجازيا محصلا من خلال توظيف العلامات اللغوية ذاتها ، وليس محصلا من السياق وبناء التراكيب ، فالمجاز هنا مجاز تأسس حول العلامة اللغوية وحدها بوساطة

سياقات استعمالها ، ولذا فإنه ينحصر دون السياق الجديد وبناء تراكيبه في إبراز دلالة مجازية جديدة لتلك العلامة « فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا (اليد مجاز في النعمة) و (الأسد مجاز في الإنسان) وكل ما ليس بالسبع المعروف) كان حُكما أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة ^{٢٦} » . بينما يتصل المبدأ الثاني بمجاز تفرزه عملية الإسناد وحدها، فهو إذن مجاز تركيبى ، وليس مجازا مفردا ، أو ماثلا في العلامة ذاتها كما هو الحال في المبدأ النظري الأول . يقوم مجاز التراكيب على منطق خاص يتكفل بإنتاج الدلالات الشعرية ، وهذا المنطق يتأسس بفعل عملية الإسناد ذاتها ، وليس بفعل أي شيء آخر ، وذلك لأنه « تَجَوُّزٌ من حيث المعقول لا من حيث اللغة ^{٢٧} » ولا يقدم الجرجاني شرحا نظريا كافيا لكلمة (المعقول) في السياق السابق .

وإنما يبيِّن السبب الذي يتصل بالمبدأ النظري الأول من أجل توضيح الثاني : «لأنه إن قلنا إنه مجاز من حيث اللغة صرنا كأننا نقول إن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحي القادر دون الجماد وإنها لو حكمت بأن الجماد يصح منه الفعل ... لكان ما هو مجاز الآن حقيقة .. وذلك محال ^{٢٨} » فإننتاج الدلالات ، في مجاز التراكيب ، يتم بوساطة مستوى آخر ، أشار إليه الجرجاني بالمعقول ، وهي تعنى - كما نرى - البناءات العقلية الدلالية التي يفرزها الإسناد أو التراكيب اللغوية . وهذه البناءات الدلالية تبرز على نحو تتضاءل فيه أهمية الدلالات العرفية التي تحيل عليها العلامات اللفوية الداخلة في تكوين تلك التراكيب ، بل إن تلك الدلالات العرفية تكاد تختفي أهميتها على نحو تام .

٢٦ المصدر السابق ، ص ٣٧٧

٢٧ المصدر السابق ، ص ٣٧٧

٢٨ المصدر السابق ، ص ٣٧٧

وعلى الرغم من أن المبدأ النظري لمجاز التراكيب عند الجرجاني بالغ
الحدثة ، إلا أنه ، في تصور هذه الدراسة ، لا ينفي مفهوم العلامة من حيث هي
لفظ تابع ، ومعنى متبوع ، خلافا لما ذهب إليه عبدالله الغذامي في تأويله .
وذلك لأن هذا المبدأ النظري لمجاز التراكيب يخص الدلالات المجازية التي تنتجها
التراكيب اللغوية ذات شعرية عالية ، وتكون تلك الدلالات مستويين بفعل
علاقات التساند بين الجملة والسياقات ، في المستوى الأول تحضر الدلالات
العرفية من خلال أولوية المعنى على اللفظ ، وبناء على هذا المستوى يتأسس
المستوى الثاني الذي يخص الدلالات المجازية أو الشعرية . ولهذا فإن المفهوم
الأساسي للعلامة ، من حيث هي معنى متبوع ولفظ تابع ، لا يتعارض مع هذا
المبدأ النظري الذي يُعنى بمجاز التراكيب ، (فالأوصاف اللاحقة) ، في نص
الجرجاني ، تشير إلى المستوى الثاني ، مستوى الدلالات الشعرية الذي يتأسس
على المستوى الأول . ومن هنا فإن هذه الدراسة لا تتفق مع تأويل عبدالله
الغذامي الذي يرى أن المبدأ النظري لمجاز التراكيب عند الجرجاني يستدعي
مفهوما خاصا للعلامة يقوم على أولوية اللفظ وتبعية المعنى .

إن إقصاء عبدالله الغذامي مفهوم العلامة عند الجرجاني ، وتعويله على
مفهوم يقدم اللفظ على المعنى ، لا يجعله يقترب بتأويله ، كما نلاحظ ، من
العلامة في الفكر اللساني والنقدي الحديث ، بل خلافا لذلك ، يجعله يقترب ، من
دون وعي ، من مفهوم خاص للعلامة التي تتأسس على تقديم اللفظ وتأخير
المعنى عند المعتزلة . ولهذا فإن تأويل عبدالله الغذامي لا يبتعد كثيراً عن مفهوم
العلامة عند الجرجاني لأنها ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم المناقض لها عند
المعتزلة ، حيث لا يمكن فهم وتحديد العلامة عند أحدهما من دون فهم المتصور
النظري لمفهوم العلامة عند الآخر .

وإذا كان عبدالله الغدامي قد ربط تأويله بمفهوم للعلامة يجعل اللفظ متبوعا ، والمعنى تابعا ، فإن هذا يعني أنه لا يمكن لتأويله استبعاد العلامة بوصفها شرطا نظريا عاما ، وحقلا لإنتاج الملفوظات وفهمها ، خلافا لما ذهب إليه في تأويله من ضرورة تنحية الأساس الكلامي . إن ارتباط تأويل عبدالله الغدامي بتقديم اللفظ على المعنى يعني أنه مازال ضمن الشرط النظري العام الذي يجعل اللفظ دالا على الحادث ، والمعنى دالا على القديم من دون تقديم على الأول .

المبحث الثاني

الاختلاف وتمايز الوظائف

الاختلاف وتمايز الوظائف

يجسد مبدأ الاختلاف عند الجرجاني عنصرا جوهريا لعملية التواصل اللغوي ، إذ لا يمكن للتصريف اللغوي أن يؤدي ما يناط به من وظائف إلا من خلال ذلك المبدأ ، فاللغة عنده بشكل عام « تجري مجرى العلامات والسمات ، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه ، فإنما كانت (ما) مثلاً علماً للنفي ، لأن ههنا نقيضاً له هو الإثبات »^{٢٩} ، فالعلامة لا تكتسب وجودها إلا من خلال الاختلاف ، فاختلاف إحداها عن الأخرى يجعل الإدراك قادراً على تمييز كل علامة من الأخريات ، فالإثبات لا يمكن أن يتحدد إلا من خلال وجود ما يناقضه أو يعاكسه أي النفي . ويذهب الجرجاني من جهة أخرى ، في تأصيله لهذا المبدأ ، إلى مستوى أعمق ، حيث يقرر أن العلامة اللغوية الواحدة لا تكتسب المعنى الذي تشير إليه وتحتفظ به من خلال العرف إلا إذا احتملت تلك العلامة اللغوية ، في الوقت ذاته ، معنى آخر يختلف عن المعنى الأصلي أو المتعارف عليه والذي تؤديه العلامة ذاتها .

وفي سياق آخر ، يحدد الجرجاني الاختلاف من خلال عملية التحول من نسق الحقيقة في اللغة إلى نسق المجاز ، فالاختلاف في هذا المستوى يتم من خلال التصريف الأدبي للغة « وذلك أن العادة قد جرت بأن يقال في الفرق بين (الحقيقة) و(المجاز) : إن (الحقيقة) ، أن يقر اللفظ على أصله في اللغة و(المجاز) ، أن يزال عن موضعه ، ويستعمل في غير ما وضع له فيقال (أسد) ويراد (شجاع) و(بحر) يراد جواد : وهو إن كان شيئاً قد استحکم في النفوس حتى أنك ترى

٢٩ الجرجاني : الأسرار ، ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

الخاصة فيه كالعامة ، فإن الأمر بعد على خلافه . وذاك أنا إذا حققنا ، لم نجد لفظ (أسد) قد استعمل على القطع والبت في غير ما وضع له . ذاك لأنه لم يجعل في معنى (شجاع) على الإطلاق ، ولكن جعل الرجل بشجاعته أسد^{٢٠} » يحدد هذا النص مفهوم الاختلاف من خلال التصريف الأدبي بوصفه نسقا خاصا يقوم على اللغة المجازية . فالاختلاف في هذا السياق يتجسد بفعل تمييز المجاز من الحقيقة . فقد ساد لدى النقاد والبلاغيين أن المعنى الثاني الذي تم ادّعاؤه يختلف عن المعنى الأصلي والمتعارف عليه لذلك اللفظ ، ومن هنا فإن عملية الادّعاء بوصفها توصيفا للبناء المجازي ترتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ الاختلاف .

وإذا كان الاختلاف عند الجرجاني مبدأ واحدا و جوهريا بالنسبة إلى التصريف اللغوي ، إلا أن وظيفته تتجسد بشكل مختلف بموجب المستوى الذي تنتمي إليه ، ففي التصريف اللغوي العادي الذي يروم مجرد الإخبار تظهر وظيفة الاختلاف بين دلالة العلامة و دلالة علامة أخرى ، ولعل من الأهمية بمكان الالتفات إلى تعبير الجرجاني نفسه عن الاختلاف بين دلالة العلامة ودلالة علامة أخرى ، وليس بين علامة وعلامة أخرى ، حيث يشير إلى أن الإثبات يكون ماثلا من خلال النفي . إن هذا المثال الذي يربطه الجرجاني بمبدأ الاختلاف له أهمية خاصة ، حيث يؤكد أن وظيفة ذلك المبدأ لا تتجسد إلا على مستوى المعاني وحدها، من دون الألفاظ .

وفي الاستعمال الأدبي للغة تظهر وظيفة الاختلاف بين دلالة علامة ودلالة علامة أخرى ، كما تظهر أيضا بين دلالة العلامة والدلالة الأخرى التي تناقض الدلالة الأولى وتؤديها العلامة ذاتها . ولذا فإن الاختلاف في هذا المستوى اختلاف مضاعف ، لكنه يتحقق في مستوى المعنى لا غير .

٢٠ . الجرجاني : الدلائل ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

ثم إن في هذا المستوى تظهر وظيفة الاختلاف حين تكون التصريفات الأدبية ذات دلالات مجازية حيث يرتبط الاختلاف بعملية الادعاء التي تجري على صعيد المعاني نفسها . من هنا يمكن القول إن الاختلاف بوصفه مبدأ نظريا يخص المعاني أكثر من الألفاظ ، وهذا يشير من دون شك إلى ارتباط هذا المبدأ بالوضع التاريخية (*) التي تجعل العلامة شرطا نظريا للعلامة بوصفها معنى قديما متبوعا ، ولفظا حادثا تابعا للمعنى . يتم الاختلاف بين المجاز والحقيقة بوساطة الإثبات والنقل ، فالحقيقة تكمن في استعمال العلامة بموجب العرف الجاري ، والمجاز يكمن في نقل العلامة اللغوية من معناها المتعارف عليه إلى معنى آخر لم يوضع لتلك العلامة . وعلى الرغم من أن الجرجاني يشير في النص السابق إلى مبدأ الاختلاف إلا أنه لا يوافق على التوصيف النظري لإبرازه وبلورته من خلال عملية النقل . بل هو يرى أن المجاز يتم من خلال ما يصطلح عليه بالادعاء ، ولذا «فالتجوز في أن ادعيت للرجل أنه في معنى الأسد ، وأنه كأنه هو في قوة قلبه وشدة بطشه وفي أن لا خوف .. وهذا إن حصلت تجوز منك في معنى اللفظ مزالا بالحقيقة عن موضعه ، ومنقولا عما وضع له ، ...^٣ » . إن وظيفة الاختلاف ، الذي يؤسس له الجرجاني ، تتم بفعل عملية الادعاء في بناء المجاز ، وليس النقل من الحقيقة . فعندما يجرى ادعاء معنى ما للفظ ذي معنى آخر ، يتم التصريف المجازي ، وفي ضوء هذا الطرح النظري للاختلاف في سياق موضعه التاريخي ، يمكن دراسة عبدالله الغذامي لذلك .

يرى عبدالله الغذامي أن كون العلامة تعني الشيء وخلافه ليست صفة تتمتع بها اللغة وإنما ضرورة جمالية تفرضها طبيعة الظاهرة النصومية ما

* ينظر : ص ١٠٧

٣١ المصدر السابق ، ص ٣٦٧ .

دامت تدور حول الكيفية التي يتم بموجبها إنتاج المعنى الأدبي . ومن هنا فإن كون العلامة تعني الشيء وخلافه ضرورة نظرية تستلزمها الظاهرة النصوصية عموماً^{٣٢} . وهو في ذلك يستند ، إلى مفهوم الاختلاف في البنيوية ، والتفكيكية حيث يقول عن ذلك « ليس فيه أي من الاختلاف مع ما نذهب إليه من أن الإشارة في التجربة الشعرية تحمل وجودها الذاتي ، لأن الفكرتين معاً (البنيوية والتشريحية) تتجهان نحو تحرير الكلمة (الإشارة) من أسر المعنى المقيد . وهذا الذي نقصده ولا يقلقنا تباين الطرق إليه^{٣٣} » . وإذن فإن عبدالله الغدامي يستثمر مفهوم الاختلاف في البنيوية والتفكيكية من أجل تأويل نص الجرجاني ، ولا يهتم بتباين الطرق التي تنجز عملية الاختلاف .

وتبعاً لذلك ، فإننا نميل إلى أن تباين الطرق التي تؤدي عملية الاختلاف وظيفتها تؤثر تأثيراً بليغاً في مفاهيم الاختلاف ووظائفه من جهة ، وعملية تأويل تلك المفاهيم من جهة أخرى . ذلك أن مبدأ الاختلاف عند الجرجاني يبرز من خلال عملية تحول المعاني وحدها ، من دون تحول الألفاظ ، بمعنى أن الاختلاف عند الجرجاني ينصرف للدلالة على الجانب المجرد من العلامة اللغوية حيث يكون فيها المعنى متبوعاً واللفظ تابعاً فتتأخر قيمته . وهذا يتضح في الارتباط الوثيق بين التحول الذي لا يجري إلا على صعيد المعاني ، والمبدأ السابق الذي يقضي بأن (اللفة تجري مجرى العلامات والسمات) ، فلم يستعمل الجرجاني في هذا السياق كلمة الألفاظ بدلاً من العلامات والسمات ، إذ لم يقل إنه (لا معنى للفظ حتى يحتمل الشيء ما جعل اللفظ دليلاً عليه وخلافه) حتى يجعل مبدأ الاختلاف ينهض على تحول الألفاظ ، وإنما بين هذا المبدأ من خلال استعمال

٣٢ ينظر : الغدامي : المشكلة ، ص ٢٨

٣٣ عبدالله محمد الغدامي : الخطيئة والتفكير : من النبوية إلى التشريحية ، قراء نقدية لنموذج انساني معاصر (جدة : النادي الأدبي الثقافي ، ١٩٨٥) ص ٢٧٨

مصطلح العلامات ، لأن المراد منه ليس الألفاظ ، ولا أيضاً العلامات بدلالة المصطلح الذي تمنحه اللسانيات ، فمصطلح العلامة الذي يشير إلى « ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه »^{٣٤} مقصود به عملية التحول التي تحدث على صعيد المعاني وحده ، وهذه العملية يعبر عنها الجرجاني على نحو كبير من خلال الادعاء ، من حيث هو تصور نظري متقدم لبناء الاستعارة .

ولقد اتسمت طريقة تأدية الاختلاف في تأويل عبدالله الغدامي بالتعارض النظري ، وذلك لأن مفهوم الاختلاف عند الجرجاني تختلف خصوصيته عن مظاهر الاختلاف للمفاهيم الغربية والتي استند إليها ذلك التأويل ، وسعى إلى تقريب مفهوم الجرجاني إليها . فأول مظهر للاختلاف في سياقه الغربي مظهر لساني محض ، يبدأ من المستوى الصوتي لينتهي عند المستوى الدلالي ، حيث إنه « بمجرد أن نقارن الدلائل - باعتبارها عناصر إيجابية - فيما بينها - يصبح القول بوجود الاختلافات أمراً مستحيلاً ، إذ تصبح هذه العبارة في غير محلها لأنها لا تنطبق تماماً إلا على المقارنة بين صورتين مثل /أب/ و /أخ/ أو بين مثل (أب) و(أخ) فأي دليلين يتضمن كل واحد منهما دالاً ومدلولاً لا يعتبران مختلفين . بل هما متميزان فحسب ، ولا يكون بينهما التقابل »^{٣٥} إن بالاختلاف وحده تظهر إمكانات اللغة ، فالعلامات اللغوية لا يمكن أن تدرك إذا اعتبرت عناصر إيجابية متشابهة ، لأنه حينئذ لن يكون هناك تمايز بين عناصرها ، ومن هنا فإن أي علامتين لغويتين لا يجرى التمييز بينهما إلا من خلال التقابل القائم على الاختلاف . يبرز الاختلاف من النص السابق ونص عبدالله الغدامي أيضاً من المستوى الصوتي للعلامة اللغوية بوصفه جانباً مادياً محضاً ، فتتميز الأصوات

٣٤ الجرجاني : الأسرار ، ص ٣٤٧

٣٥ دوسوسور : دروس في الألسنية ، ص ١٨٤ .

بعضها من بعض في ذلك المستوى . أضف إلى ذلك أن هذا الاختلاف أيضاً يعكس مستوى آخر للدال وحده ، ونعني بذلك الدال من حيث هو بنية للجانب الصوتي ، وليس الجانب الصوتي نفسه . كما يتصل الاختلاف أيضاً بالمدلول والدلالة ، فالتقابلات الصوتية تستلزم تقابلات تصورية . بينما تكمن طريقة تأدية الاختلاف عند الجرجاني في مستوى واحد ، لا تكاد تفارقه ، هو مستوى المعاني . وإذا كانت الضرورة الجمالية عند الجرجاني تعني معنى العلامة وخلاف معناها ، فإن ذلك نظرياً يفترق افتراقاً واضحاً عن الضرورة الجمالية المتولدة عن الاختلاف الذي يبدأ من المستوى الصوتي وينتهي عند الدلالة والمدلول ، مروراً ببنية الصوت لذلك المدلول . ومن هنا يمكن القول إن عبدالله الغذامي قد أوّل مبدأ الاختلاف عند الجرجاني بمفهوم يعارضه نظرياً .

ويتجسد المظهر الآخر للسياق الغربي للاختلاف ، في تأويل عبدالله الغذامي ، في مفهوم الاختلاف^(*) ضمن استراتيجيات التفكيك نفسها . فهو يرى أن الجرجاني قد وضع مبدأ إشارية اللفة في إطار عام يتجسد في مفهوم البنية ، على اعتبار أنه « ما دام الجرجاني قد أخذ بمفهوم إشارية اللفة ، فلا بد أن فكرة البنية كانت في أعماق تفكيره لأن علاقة الإشارات مع بعضها تتضمن

Differance .

(**)

نلتزم بهذا الرسم للكلمة كلما تتم الإشارة إلى مفهومها في التفكيكية . وأول من اقترح هذا الرسم مقابلاً عربياً لكلمة (differance) هو (كاظم جهاد) ينظر :

- جاك دريدا : الكتابة والاختلاف ، ترجمة : كاظم جهاد (المغرب ، الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٨) ص ٣١ . وهناك رسوم عربية غريبة لهذه الكلمة من وضع المترجمين لا نرى مسوغاً لها ، ينظر :
- سارة كوفمان ، روجي لابورت : مدخل إلى فلسفة جاك ديدا : تفكيك الميتافيزيقا واستحضار الأثر ، ترجمة : إدريس كثير ، عز الدين الخطابي (المغرب : أفريقيا الشرق ، ١٩٩١)
- جاك دريدا : ال(ا)خ(ت)ل(ا)ف ، ترجمة : الحسين سحبان ، الحكمة ، ع (المغرب ، خريف ، ١٩٩٢) ص ٢٩-٤٠

- معجب الزهراني : ملاحظات حول التفكيكية (ية) ، النص الجديد ، ع (أبريل ١٩٩٦) ص ٢٣١-٢٥٢ .

(الإسناد) وتفضي إلى (الأوصاف اللاحقة) وإدراكها يكون بالتأويل . ومن هنا فإن (البنية) تصبح مفهوما جرجانيا بمثل ما هي مفهوم ألسني^{٣٦} . وعلى ذلك يؤسس عبدالله الغدامي تأويله للغرض عند الجرجاني ، ويرى أنه يشير إلى (الغياب) الذي يفرزه مفهوم الاخر(ت) للاف في استراتيجية التفكيك حيث « لا بد أن يكون (الغرض) في الجملة من حيث إنها تشير وتدل إلى غير ما في ظاهرها ، أي إلى (الغياب) كما في مصطلح دريدا ، أو الصفات اللاحقة . وهذا يمنح الجملة بعداً دلالياً يؤسس منها (صوراً للمعاني) ...^{٣٧} » ومن هنا يتضح أن عبدالله الغدامي يجعل (الصفات اللاحقة) التي تفرزها البنيات التركيبية ، و(الغرض) ناجمة عن عملية التساند ، أو بنية الكلام عموماً ، ثم يؤول ذلك بالغياب الذي يؤديه التصور النظري للاخر(ت) لاف .

والسؤال الذي ينجم ، في هذا السياق ، هو : ما التعارض النظري الذي يتضمنه ذلك التأويل ؟

في تصورنا ، أن التقابل بين العلامة والعلامة المضادة أو المقابلة ترتبط بالتحول الذي يحدث في نسق المجاز ، حيث إنه يجري على صعيد المعاني وليس صعيد الألفاظ ، فالاختلاف ، عند الجرجاني ، ينهض أساساً على وجود معنى علامة ما ، ووجود معنى آخر يقابل معنى تلك العلامة . وهذا يجعل التقابلات بين المعاني تتجسد في المستوى نفسه ، أي مستوى المعاني ، وذلك لأن « صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى يكون هناك اتساع ومجاز ، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة ، ولكن يشار بمعانيها إلى معان آخر^{٣٨} » . إن البنية التي تؤدي وظيفة الاختلاف عند الجرجاني لا تتوافق مع

٣٦ الغدامي : المشكلة ، ص ٣٢

٣٧ المرجع نفسه ، ص ٣٨

٣٨ الجرجاني : الدلائل ، ص ٢٦٥

تأويلها الذي يستند إلى مفهوم الآخر(ت)لاف . ذلك أن هذا المفهوم الأخير في استراتيجية التفكير لا يهدف إلى إبراز المعنى وتحديدده ، كما يهدف إلى ذلك مفهوم الاختلاف في نص الجرجاني . وإنما يجسد ذلك المفهوم استراتيجية نظرية تقرر أن عملية إنتاج الدلالات لا توصلها بنية المعنى ، بل توصلها بنية تفرز المعنى من حيث هو لا معنى في الوقت ذاته ، ومن ثم تكون تلك البنية للمعنى واللامعنى . وتتوفر في تلك البنية مظاهر إجرائية معينة تنهض بإبراز تلك الخصوصية التي تسم تلك البنية .

إن مفهوم الآخر(ت)لاف يتأسس أساساً من خلال تفكيك العلامة اللغوية التي تتألف في اللسانيات من الدال (الصورة الصوتية) والمدلول (المفهوم أو المعنى النهائي) ، والدلالة (العلاقة بين الدال والمدلول ، وذلك أن «المفهوم (المدلول) لا يكون حاضراً بشكل نهائي بذاته ولذاته ، ولا يكون في حضور تام بحيث لا يحيل إلا على نفسه . منطقياً يكون كل مفهوم منخرطاً في سلسلة (لغوية) أو نظام (لغوي) يحيل فيه على مفاهيم أخرى ، من خلال اللعب المنتظم للاختلافات^{٣٩} » ، التي تحدث بين العلامات اللغوية ، وذلك لأن هذه العلامات اللغوية ترتبط أصلاً بسلسلة لغوية ، أو نظام لغوي ، فلولا وجود تلك السلسلة اللغوية لما أمكن لتلك الاختلافات أن تحدث بين العلامات اللغوية . ثم ترتبط العلامات اللغوية بعلاقة الحضور والغياب ، في مظهر آخر ، حيث «لا يمكن أن يدخل مفهوم الآخر(ت)لاف في مفهوم العلامة التي دائماً تعني تمثيلاً للحضور ، فالعلامة اللغوية تم تأسيسها في نظام الفكر أو اللغة على الحضور ، وهي دائماً متجهة إليه^{٤٠} » . فهي بذلك قرينة الحضور ومرتبطة به ، لأنها في حقيقة الأمر

Derrida, Margins, p.11

Ibid. p.10

تستعمل بوصفها تمثيلا للأشياء التي يتمّ التحدث عنها ، فما نتحدث عنه يبقى غائبا بينما تتكفل العلامات اللغوية بإحضاره ، من خلال إحالتها عليه ، ومن هنا تعتبر العلامات اللغوية تعويضا لغياب الأشياء . إن الاخ(ت)لاف الذي يستند إليه عبدالله الغدامي في تأويله ، يتألف من ما يمكن أن يسمى بمجموعة من العناصر النظرية . أولها ، صيغة الفعل لكلمة الاختلاف ، أي يختلف فالدال يختلف عن الآخر ضمن السلسلة اللغوية نفسها ، ويختلف المدلول الذي هو دال عن المدوال الآخر ضمن السلسلة اللغوية ذاتها .

وأما العنصر النظري الثاني فيتجسد في صيغة الفعل لكلمة التشثيت ، أي يشثت (disseminate) ، فالدال ومدلوله الذي هو دال أيضا يتشتتان فلا يحيل كل منهما على الطرف الآخر ، بل يحيل على غيره من الدوال وبشكل دائم .

وأما العنصر النظري الثالث ، فيتجسد في صيغة الفعل لكلمة الإرجاء ، أي يرجئ (defer) ، حيث يؤخر ويؤجل الدال حضوره بشكل دائم ، لأنه يحيل على دوال أخرى وبشكل دائم .

إن عملية الاخ(ت)لاف ، في استراتيجيات التفكيك التي يستند إليها عبدالله الغدامي في تأويله ، تقوم على تمايز دال ما عن آخر في السلسلة اللغوية ، وفي الوقت نفسه يتضمن ذلك التمايز أو التقابل تأجيلا أو إرجاء ، فالدال الحاضر يرجئ حضور الدوال الأخرى التي يحيل عليها ومن ثم فهو يرجئ حضور نفسه أيضا ، لأن ذلك الدال ومدلوله يتشتتان ، ويشتتان بوصفهما يحيلان إلى غيرهما .

إن عملية الاختلاف كما يتضح ، تقوم أساسا على مظاهر لا تمنح أي عنصر نظري من تلك العناصر الوظيفية أي أهمية تفوق أهمية العناصر النظرية الأخرى ، فالاختلاف والإرجاء والتشتيت يحيل بعضها علي بعض على نحو لا يهدف إلى تحديد المعنى ، وإنما يجعل المعنى في حالة دائمة من الإرجاء والتشتيت بين الحضور والغياب . أضف إلى ذلك أن وظيفة كل عنصر نظري تتمثل في تحييد العناصر النظرية الأخرى ، على نحو مستمر ، ومن هنا يكون حضور الدال المتجسد في وعي المتلقي حضورا متحولا إلى غياب ، من خلال عملية إحالته لا على مدلول وإنما علي دال آخر ، ثم يستدعي حضور الدال الثاني دالا آخر وهكذا .

إن مفهوم استراتيجية الاختلاف لا يتجسد من خلال الوظيفة التي ينجزها المكوّن النظري للاختلاف وحده ، ولا الوظيفة التي ينجزها العنصر النظري للتشتيت وحده ، ولا الوظيفة النظرية التي يقوم بها العنصر النظري للإرجاء وحده ، فهذه الوحدات النظرية الوظيفية الثلاث لا تنفصل جميعها عن الحضور بوصفه وظيفة ، ولا تنفصل بالدرجة نفسها عن الغياب بوصفه وظيفة أيضا . وإذن فإن هذه الوحدات النظرية والوظيفية التي تمثل عملية الاختلاف يُنتج كل واحد منها الآخر ، على نحو لا يمنح أحد الوحدات أفضلية وألوية على حساب وحدة نظرية أخرى ، كما أنها لا تحتاج إلى بنية مكتملة سابقة عليها ، وإنما تتكفل نفسها بتوليد بنياتها على نحو يجعل أحدها يحيل على الآخر ، ومن ثم يُحيّد كل عنصر منها العناصر الأخرى .

إن عملية الآخر(ت)لاف التي يستند إليها عبدالله الغذامي لا تنسجم في تأويله مع الاختلاف في نص الجرجاني ومن ثم لا تتوافق مع الرؤية الكلية لذلك التأويل . فالاختلاف عند الجرجاني يحدث على صعيد المعاني وحدها ، لأنه لا يرتبط بمكونات وظيفية متعددة ، وإنما يرتبط فقط بعملية التقابل بين المعاني ، ولذا فإن البنية السابقة للمعاني تنتظم الكلام على نحو شامل ، فهناك «ضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض » . إن الاختلاف عند الجرجاني يرتبط وظيفيا بمكوّن وظيفي آخر يتمثل في الحضور الكامل والتام للمعنى أو الدلالة ، فالاختلاف الذي يحدث على صعيد المعاني ، وليس على مستوى الألفاظ ، يتجسد في عملية ذات مظهرين ، المظهر الأول : الحضور الثابت والكامل لمعنى ما ، والمظهر الثاني : الغياب الثابت والطارئ للمعنى المقابل أو المناقض للمعنى الأول ، وذلك على اعتبار أنه (يشار بمعانيها إلى معانٍ أخرى) . ومن هنا فإن مبدأ الاختلاف عند الجرجاني يجسد تصورا مكانيا ، بمعنى أن التمايز بين المعنى والمعنى الآخر إنما تتم الإشارة إليه من خلال الحضور الثابت والغياب الطارئ ، وعلى هذا التأويل تكون بنية الاختلاف التي تنظم العلاقة بين المعاني الحاضرة والغائبة بنيةً مكانية . لأن غياب المعنى الثاني ، المُعبر عنه بالغرض ، غياب طارئ يتم الوصول إليه عن طريق المعنى الأول وصولاً نهائياً . ومن هنا فإن هذا التحول على صعيد المعاني يمت بصلة وثيقة إلى عملية الادّعاء ، فهذا الأخير ليس مجرد تصور نظري للتصريفات الأدبية ذات الجودة العالية ، بل إنه من خلال التحول على صعيد المعاني تكون الحمولة المفهومية متصلة اتصالاً وثيقاً بالتحويلات التي تجري في

البنيات التركيبية وما تفرزه من صور دلالية ، وذلك لأن «التحول الذي يحدث في اللغة لا يتعلق بمجرد مفرداتها المعجمية لكنه تحول في مستويات التركيب والتجريد (الصورة) والدلالة ، فلا يمكن تصور مبدأ التحول أو الخروج أو العدول مجرد استبدال لفظ بلفظ أو تعويض معنى بآخر » . وإذن يحدث بتوسع المعاني التي تفرزها التراكيب تحولات في مستوى الصور ، وذلك عن طريق الحضور الثابت لمعنى ما والغياب الطارئ لمعنى آخر مناقض أو مقابل للمعنى الثابت . بينما يكون الدال في التصور النظري للاخ(ت)لاف حضورا وإفصاحا مكانيا ، يتحول إلى دال غائب حيث ترجئه وتشتته دوال أخرى ولذا فهو يغيب زمنيا ضمن بنية متغيرة لا تنتهي عند معنى . ومن هنا يتضح بجلاء أن حمل الغرض على الغياب كما جاء في تأويل عبدالله الفذامي يعوزه الانسجام النظري.

٤٢ خيرة حمر العين : شعرية الانزياح (الجزائر : جامعة وهران ، ١٩٩٨/١٩٩٩) ص٨٨ . نشير إليه (حمر العين ، شعرية الانزياح)

المبحث الثالث

المجاز والاطر

- معنى المعنى والاطر

المجاز والاثّر

أقام الجرجاني مفهوم المجاز على رؤية نظرية عامة تظهر وظيفتها في كافة مستويات الاستعمالات اللغوية العادية و الأدبية . ولعل ما يوسع الرؤية النظرية للمجاز هو تناول العام الذي ابتعد عن ربطها بالصور المجازية، مثل الاستعارة ، والتشبيه ، والمجاز المرسل من المشابهة . كما تناول الجرجاني بنية المجاز من خلال زاوية واحدة وثابتة ، هي زاوية الحقيقة والمجاز ، لأن « المجاز في مقابلة الحقيقة ، فما كان طريقا في أحدهما من لغة أو عقل فهو طريق في الآخر . ولست تشك في أن طريق كون الأسد حقيقة في السبع في اللغة دون العقل ، وإذا كانت اللغة طريقا للحقيقة فيه وجب أن تكون هي أيضا الطريق في كونه مجازا في المشبه بالسبع إذا كانت أجريت اسم الأسد عليه ... »^{٤٣} . إن الدلالة الناجمة عن الاستعمالات العادية للغة ، والدلالة الناجمة عن الاستعمالات المجازية أو الأدبية تنبني على أساس مشترك ، يطلق عليه الجرجاني كلمة (العقل) ، ففي الأصل اللغوي تحدد عملية المواضعة دلالة الألفاظ على المعاني من خلال التسليم العقلي الذي تواضع على أن للفظه معينة دلالة ما دون غيرها من الدلالات . ويقرر الجرجاني أن المبدأ نفسه ، الذي أقام المواضعة بين اللفظ ومعناه وسوّغ ذلك ، يؤسس التحول من النسق المتواضع عليه إلى النسق المجازي الجديد . وبذلك يكتسب لفظ ما معنى جديدا من خلال عملية الإيهام أو الادعاء وليس على سبيل الحقيقة . ويسوّغ ادعاء معني جديد للفظ ذي معنى آخر ذلك الأساس العقلي .

٤٣ الجرجاني : الأسرار ، ٣٧٩

إن قيمة تأسيس الحقيقة والمجاز عند الجرجاني على مبدأ مشترك يسوي بينهما في الوظيفة وطريقة أدائها ، ولذا فإن ذلك يفضي في تصورنا إلى أن الجرجاني بهذه التسوية يجعل جميع أنواع الاستعمالات اللفوية مجازا . وإذا كان ذلك المبدأ النظري متأصلا في الحقيقة والمجاز ، فإن التفريق بينهما لا يقوم على أساس وجيه . يستغل الجرجاني ذلك المبدأ ليوسّع المجاز حتى يصل حدا يتجسد في « كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأويل فهي مجاز ” . من هنا يعمم الجرجاني المجاز ، كما عمّم الأساس الذي يؤسس مبدأ المواضعة وألية المجاز . وعلى الرغم من أن مجاز الجمل ، كما يظهر من توصيف الجرجاني ، يتصل بالوحدات الكلية أي الجمل والارتباط فيما بينها ، إلا أن ذلك لا يعطي توضيحا أعمق لذلك النوع من المجاز وفي هذا السياق يرى عبدالله الغدامي أن الجرجاني قد بلور مفهوم البنية على نحو جعله أساسا لمبادئ نظرية مختلفة ، ذلك أن الجرجاني قد جعل « التركيب والتأليف في مقابل (المفردة) التي تمّ رفضها وصار مجموع الكلام ، هو مجال المقارنة والتشريح ، وهذا يساوي (البنية) ” . فالبنية تبدأ بالاعتبار النظري للمجموع ، وهو ما حققه الجرجاني في أكثر من موضع وبخاصة في مجاز التراكيب . أضف إلى ذلك أن عبدالله الغدامي يرى أن تركيز الجرجاني على الأوصاف اللاحقة عن التراكيب ، يشير ، بشكل مباشر ، إلى الأثر لأن ذلك يتضمن « التأثير حيث تتمايز الجمل بأثرها الجمالي الناتج عن تركيبها وهذا يساوي (الأثر) عند التشريحيين ” . وفي هذا انتقال من بلاغة الكلمة والجملة إلى بلاغة الجمل والتساند الذي يفرز الأثر .

٤٤ المصدر السابق ص ٣٥٦

٤٥ الغدامي : المشاكلة ، ص ٤٠

٤٦ المرجع السابق ، ص ٤٠

إن عملية التساند بين الجمل في نص الجرجاني ، تظل مشروطة بالمجاز العام الذي يتناول تجاوز الكلمات أو الصور ، وليس الجمل ، لأن «الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللغة ولا وجه لنسبتها لواضعها ، لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم و ذلك شيء يحصل بقصد المتكلم^{٤٧} » . يبني الجرجاني تحديد المجاز على تلك العملية التي تتجسد في بناء الجملة التي لا علاقة لها بالوضع اللغوي ، فهو بذلك يشير ضمناً إلى طريق العقل ، فمجاز التراكيب من خلال هذا المهاد النظري ، كل «جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأول فهي مجاز^{٤٨} » . وعلى الرغم من أن الجرجاني يستعمل كلمة (الجملة) ويشير إشارة واضحة إلى خروج تلك الجملة عن الوضع (موضعه من العقل) حتى تستدعي تأولاً معيناً ، على الرغم من ذلك فإن حد المجاز أو مجاز التراكيب يظل قريباً من المجاز العام أو المجاز المفرد . ولا أدل على ذلك من استشهاده على مجاز التراكيب بالاستعمالات الأدبية التي تجسد المجاز العقلي نفسه، وفي هذه الحال يكتفي الجرجاني بالترديد قائلاً «مضى من قولهم (فعل الربيع) ...^{٤٩} » وهو ما يبين أن مجاز التراكيب يظل محكوماً بالمنظور المقابل ، القائم على المجاز العقلي أو مجاز المفردات . ومن هنا فإن مجاز التراكيب يظل محكوماً أيضاً بما يحكم مجاز الكلمات من شروط نظرية ، فالأوصاف اللاحقة التي تنجم عن التساند بين الجمل يحكمها الاتساع ، والتشبيه ، والتوكيد (*) ، بوصفها شروطاً نظرية لا يتحقق المجاز إلا عبر تفاعلها . فمجاز التراكيب يتحقق بفعل الشرط النظري للاتساع من حيث إنه يصحبها تحولات تجري في بناء الصور الدلالية . واتساع الصور على صعيد البنية المجازية في جوهرها توسيع لمعاني

٤٧ الجرجاني : الأسرار ، ص ٣٧٦

٤٨ الجرجاني : المصدر السابق ، ص ٣٥٦

٤٩ الجرجاني : المصدر السابق ، ص ٣٥٦

* ينظر : ص ٨٣ وما بعدها

ومجاز التراكيب أيضا يتجسد بوساطة الشرط النظري للتوكيد ،
فالتحولات التي تجري للصور الدلالية وتحدد من خلال مفهوم الادعاء أو مفهوم
المعنى ومعنى المعنى ، لا تنفي المعاني الأوائل المتواضع عليها ، وإنما تؤكد على
نحو أو آخر . كما يرتبط مجاز التراكيب أيضا بالشرط النظري للتشبيه ،
فتحولات الصور الدلالية تستدعي ، بشكل أو بآخر ، التشبيه بين تلك الصور
لإبراز الفوارق الدلالية .

وعلى الرغم من أن عملية التساند بين الجمل تشير إلى المجموع الذي
يؤوله عبدالله الغدامي بالبنية المنظمة ، فإن هذا التساند الذي يقع بين الجمل لا
ينتج الأثر بحسب منظور هذه الدراسة . إن الأثر مرتبط باستراتيجية
الآخر(ت) لاف من حيث هي بنية منظمة للمعنى بوصفه لا معنى ، فالأثر في
استراتيجية التفكيك التي يستند إليها عبدالله الغدامي ، يتأصل ضمن رؤية
نظرية تنشأ أساسا من داخل اللغة ، دون فصل بين لغة الاستعمال العادي ولغة
الاستعمال الأدبي ، ذلك أن «أي علامة تقع في حيز الحضور ، تتصل بشيء آخر
غير ذاتها . فهي تحتبس في نفسها أثر العلامة السابقة ، وتظل تلك العلامة
أيضا ، في الوقت ذاته ، قابلة للزوال والتلاشي من خلال العلاقة التي تربطها
بعلامة قادمة أو مستقبلية في السلسلة اللغوية . وفي هذه العملية ترتبط من
خلالها العلامة بالعلامات الماضية كما ترتبط في الوقت ذاته ، وبالقدر نفسه
بالعلامات اللاحقة أو المستقبلية . وتنشئ هذه العملية ما يسمى بالحضور من
خلال علاقة الحضور بما ليس حضورا ، ومن خلال علاقته بما لا يكون مطلقا » .
إن الأثر هنا يبرز من خلال علاقة الدال بالدوال الأخرى ، وهذه العلاقة تجسّد

سياقا زمنيا خاصا ، فالدال يقع في حيز الحضور أو أنه يُدرَك على ذلك النحو ، غير أنه يتصل بشيء آخر غير ذاته ، إذ إنه يحتبس في نفسه آثار دوال أخرى ، ولذا فإن ذلك الدال يحيل في الوقت ذاته على دوال أخرى ، ويظل ذلك الدال خاضعا لإمكانية وجود دوال قادمة . ومن هنا فإن العلامة اللغوية تخضع لأثر الدوال الماضية .

وفي مستوى آخر ، يتحدد الأثر من خلال علاقة الحضور بنفسه حيث إن « الفاصل موجود في الحضور الذي ينشئ ويقسم ذاته ديناميكيا ، ويمكن أن يسمى هذا الفاصل مباعدة أو مسافة ، أي صيرورة المكان أو المسافة زمنا ، أو صيرورة الزمن مكانا أو مسافة (الإرجاء والتأجيل الزمني) »^{٥١} . إن حضور العلامة أو الدال ليس مستقرا لنفسه وب نفسه ، بل هو متغير ، ذلك أنه لما كان الدال يحيل على دوال أخرى ماضية ومستقبلية ، ضمن منظور أن الدال محكوم بتقسيم نفسه بشكل ذاتي ، فالدال مسكون بدوال أخرى عندما يحيل إلى أحدها ، ويصنع بذلك فاصلا بين الدال الأصلي ، والدوال الأخرى . ومن هنا فإن ذلك الفاصل فاصل المكاني بين الدال وما يحيل عليه من دوال ، وهو أيضا فاصل زمني يتضمن الإحالة على الدوال الأخرى . ضمن سياق الأثر أو الاختلاف الذي يشكل « في الوقت ذاته مباعدة (و) إرجاء »^{٥٢} . فالفاصل المكاني الذي يفصل حضور الدال عن غيره يتحول إلى زمن عند حضور الدال الغائب وهكذا .

يشير الأثر إلى أن الحضور نفسه يتضمن فاصلا يميز الحضور مما ليس حضورا ، إضافة إلى أنه يقوم بتقسيم نفسه . فالفاصل عبارة عن مسافة تحول

Ibid., p.13

Ibid., p.13

حضور الدال ، في السلسلة اللغوية ، إلى زمن أي غياب ، ثم تحول غياب الدال إلى حضور . وعلى ذلك يترتب أن الأثر بنية منظمة تنظيما ذاتيا ، بحيث لا يحيل على أي عنصر خارجي ، وإنما يحيل على عناصره الداخلية والمتحوّلة .

إن عملية إنتاج الأثر ، التي تنجم عن التساند بين الجمل ، لا تستدعي وجود بنية سابقة ، على نحو ما أشار إليه عبدالله الفذامي من خلال (مجموعة الكلم) . بل إن الأثر بوصفه وظيفة يتأسس ويتحقق في أدنى مستوى من المستويات النظرية بقطع النظر عن الوحدات الأساسية مثل الكلمة والجملة والنص ، وبذلك يتحقق في المستوى الشمولي والكلي أيضا ، في هذه الحال تفصح بنية الأثر عن وظيفتها في المستويات الدنيا ، فهي تقوم على وجود مجموعة من المكونات النظرية الدنيا التي تؤسس وجودها ، وتتجسد هذه المكونات فيما يلي :

- ١ - حضور الدال .
- ٢ - المدلول هو دال يحيل على دال آخر وهكذا .
- ٣ - احتباس الدال لدوال ماضية .
- ٤ - استباق الدال لدوال مقبلة .
- ٥ - الفاصل الذي يميّز الحضور من غيره .
- ٦ - الفاصل الذي يقسم الحضور ذاته .
- ٧ - التأجيل أو الإرجاء .
- ٨ - المباعدة أو المسافة .
- ٩ - صيرورة التأجيل مباعدة .
- ١٠ - صيرورة المباعدة تأجيلا أو إرجاء .

إن الأثر لا يظهر إلا من خلال تلك العناصر الدنيا^{٥٣} ، فالدال مُكوّن نظري لا يمكن أن يمارس وظيفته إلا من خلال علاقته بالمكوّنات النظرية الأخرى ، فجميع العناصر تتداخل بحيث لا يمكن إسناد حدوث الأثر إلى أحدها دون العناصر الأخرى . وخلافا لهذه البنية التي يتأسس عليها الأثر تصورا وإجراء . يمكن أن نلاحظ أن الأثر في تأويل عبدالله الغذامي للجرجاني ينحصر فقط في عملية التساند بين الجمل ، أي بتعبير آخر يكمن الأثر كما يرى عبدالله الغذامي ، في الوحدات الكبرى ، بحيث « لا يكون لأحد العبارتين مزية على أخرى ، حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتهما »^{٥٤} فبنية التساند بين الجمل ، كما في تأويل الغذامي ، تتعارض مع بنية الأثر نفسه . وذلك لأن بنية الأثر ، في عملية التساند بين الجمل ، تظل وظيفته محصورة في الوحدات الكبرى ، أي الجمل نفسها ، والعلاقات فيما بينها ، ولا تخرج عن ذلك النطاق الكلي . وإذا كان ذلك كذلك ، فإنه يمكن أن يقال إن الغياب في تأويل عبدالله الغذامي لنص الجرجاني يتأسس أيضاً في المستوى نفسه ، مستوى الوحدات الكبرى (التساند بين الجمل) . ومن هنا يتضح التعارض بين الأثر الذي يتشكل في مستوى الوحدات الكبرى ، والأثر الذي تتشكل بنيته ووظيفته في مستويات لا يوجد غيرها ، وهي المستويات الدنيا .

أضف إلى ذلك ، أن ما انتهى إليه عبدالله الغذامي في تأويله من أن « الجمل تفترق وتتمايز ببنائها وتركيبها ، وما يتركه هذا التركيب من (أثر)

٥٣ ينظر : Vincent B. Leitch, Deconstructive Criticism: An Advanced Introduction (New York : Columbia University press, 1983) p.28

٥٤ الجرجاني : الدلائل ، ص ٢٥٨

على القارئ" . كما أن هذه الجملة تتمايز «بأثرها الجمالي الناتج عن تركيبها وهذا يساوي (الأثر) عند التشريحيين" . وعلى هذا النحو تكون دلالات الأثر ، حسب تأويل عبدالله الغذامي ، ناجمة من ذلك التساند على نحو تعاقبي أو خطي، فالجرجاني يصف طبيعة التراكيب اللغوية في توخي معاني الإعراب من أنه «لا نظم ، في الكلم . ولا ترتيب ، حتى يعلق بعضها ببعض ، و يبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك" . إن عملية الارتباط بين الجمل هي عملية خطية متسلسلة ، وهكذا لا يتأتى تحققه ، بحسب الجرجاني ، إلا بالارتباط الذي يتم من داخل النظام النحوي وحده ، إذ «لا محصول لها غير أن تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا ، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر ، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول ، أو تأكيدا له ، أو بدلا عنه ، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً ، أو تتوخي في كلام هو لإثبات معنى ، أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً ، فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر ، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس" . وإذن فإن هذا النص يبين طبيعة البناء والتركيب داخل نطاق الجملة الواحدة ، فالتركيب داخل الجملة الواحدة إنما يتم من خلال التساند الذي يحدث في مسترى العلاقات النحوية ، ويسود هذا المسترى أيضاً التراكيب ، لأن النظم هنا ليس «إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله ،

٥٥ الغذامي : المشاكلة ، ص.٤٠

٥٦ المرجع السابق ، ص.٤٠

٥٧ الجرجاني : الدلائل ، ص.٥٥

٥٨ الجرجاني : المصدر السابق ، ص.٥٥

وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها ، ...^{٥٩} . إن عملية التساند بين التراكيب عبارة عن تعاقب خطي يجعل الجمل المتساندة مصدرا لدلالات الأثر نفسه ، كما يرى عبدالله الغدامي ، وهذه الدلالات عبر عنها الجرجاني (بالصفات اللاحقة) و(سمات تجمع الشيء وخلافه) ، غير أنها تظل محكومة بالنظم أو الضم ، أو تعليق بعض الكلام ببعض ، أو بناء بعضها على بعض . ومن هنا تبقى دلالات الأثر الناجم عن التساند بين الجمل خطية في وظيفتها لأنها تُفَرِّزُ عن طريق ما يمكن أن يسمى بالتجاور المكاني للتراكيب المتساندة التي تقوم بحسب ما تسمح به شفرة اللغة النحوية .

وهذه الوظيفة ، تحدد وبشكل صارم الطبيعة الخطية للأثر الذي تنتجه عملية التساند بين الجمل عند الجرجاني ، كما يذهب تأويل عبدالله الغدامي إلى ذلك ، فالدلالات الناجمة تحكمها السمة الخطية للوظائف النحوية التي تحكم في إنتاجها ، بوصفها صفات لاحقة ، وتشكل خطيتها على نحو لا تحيد عنه . فزمن الدلالات اللاحقة هنا زمن نحوي أولا ، ولكنه ، إضافة إلى ذلك ، زمن تجاوري ، بمعنى أن العلامة تحيل على ما وضعت له ، ثم تحيل على خلاف ما وضعت له ، بشكل خطي منتظم ، حسب التجاور المكاني ، لا غير . أما الدلالات الناجمة عن بنية الأثر فإنها لا خطية ، حيث الدال يحتبس دولا ماضية ومستقبلية يحيل عليها ، وهو في الوقت ذاته يخضع للإرجاء والتشتت والاختلاف ، ولذا فإن هذه العملية التي ينجزها الأثر لا تتضمن خطية معينة ، وهذا العنصر من أبرز العناصر التي يفرزها الأثر . من هنا يتضح التعارض النظري بين بنية الأثر وتأويل عملية التساند بين الجمل (مجاز التراكيب) بالأثر .

٥٩ المصدر السابق ، ص ٨١

- معنى المعنى والأثر :

يرى الغذامي أن الدلالة الصريحة أو المعنى الأول ، عند الجرجاني ، يتأسس على الدلالة اللغوية والدلالة العقلية ودلالة التأويل ، ثم ينجم عن ذلك ما يُصطلح عليه بمعنى المعنى ، وهذا المفهوم كما يرى عبدالله الغذامي رديف للغرض أو (الغياب) وذلك أن « الغرض مرتبط بدلالة الغياب (غير الظاهرة) ، وهو ناتج يأتي بعد الدلالة الثانية ، واقتضاؤه ذو طبيعة إشارة حيث (يشار بالمعاني إلى معانٍ أخرى) تفضي إلى الغرض بواسطة التأثير . وهذا يوضح أن كلمة (المعنى) هي رديف للغرض يتم تبادلها كمصطلحين متطابقين عند الجرجاني . وهذا يحررنا من هيمنة المعنى وسيادته ^{٦٠} » . ويؤكد عبدالله الغذامي تأويله السابق لمفهوم معنى المعنى مُبيناً أن الجرجاني قد أحس بلبس «في عبارته وسعى إلى ابتكار مصطلح يخص نظريته في التركيب ، وهو مصطلح (معنى المعنى) ^{٦١} » . وعلى هذا فإن مفهوم معنى المعنى ، بحسب تأويل عبدالله الغذامي ، يلقي تماماً أفضلية المعنى على اللفظ ، كما جرت نصوص الجرجاني بذلك ، ولهذا فإن مفهوم معنى المعنى يشير إلى الغياب لأن «باطن الدلالة في مقابل ظاهرها هو المعنى أما ما يتلو ذلك فهو معنى المعنى . وهذا يساوي دلالة (الغياب) ^{٦٢} » .

إن مفهوم المعنى ومعنى المعنى تصور نظري للتراكيب المجازية ، ولهذا التصور بنية معينة ، وطاقة محددة ، لا يمكن أن يتم تجاوزها لأسباب عديدة سيتم الوقوف عليها في أثناء التحليل . إن الجرجاني يحدد مقصده من المعنى

٦٠. الغذامي : المشاكلة ، ص ٣٩

٦١. الغذامي : المشاكلة ، ص ٤٠

٦٢. الغذامي : المرجع السابق ، ص ٤٠

ومعنى المعنى ، فالمعنى هو « المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة و «بمعنى المعنى» ، أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ، ... ٦٣ » . يقوم إذن مفهوم المعنى ومعنى المعنى ، على بنية منظمة ، يتم فيها الانتقال من معاني الألفاظ إلى الغرض ، والدلالة التي ثبتتها الوضع اللغوي للفظ ما ليست هي الغرض أو الدلالة النهائية ، وإنما هي منفذ إلى دلالة أخرى يروم المقصد من الكلام تحقيقها . ولذا فإن بنية (المعنى ومعنى المعنى) ليست تعريفاً آخر للصور المجازية مثل الكناية والاستعارة ، بقدر ما هي تصور نظري للطبيعة التركيبية التي تكون عليها تلك الصور . ذلك أن (المعنى) الحقيقي الذي يُقصد به مجرد التواصل ، هو نسق يتألف من الشكل التعبيري ، والمحتوى الذي يحمله ذلك الشكل التعبيري ، والدلالة التي تتزامن مع العلاقة التي تربط الشكل ومحتواه ، فالمعنى الصريح يؤدي بوساطة تلك المكونات ٦٤ . وفي مقابل ذلك ، تتجاوز دلالات التراكيب الإيحائية طريقة تأدية الدلالة الحقيقية حيث تتألف الدلالات الإيحائية مما يتألف منه المعنى التواصلية ، فهناك بنية تعبيرية تحمل محتوى ما ، وتربط بين تلك البنية ومحتواها علاقةً دلالية . لكن البنية التعبيرية تحيل على دوال جديدة ومدلولاتها . إن مفهوم معنى المعنى عند الجرجاني قد يماثل بنية نسق الإيحاء في السميولوجيا المعاصرة ، بيد أن تصور معنى المعنى ، في نص الجرجاني ، يختلف اختلافاً جوهرياً عن التصورات الحديثة والتي تسعى إلى التحديد النظري للتراكيب الإيحائية ، ويكمن ذاك الاختلاف في طبيعة البنية والوظيفة التي تحكمها ، لأنه « ليس من الضرورة بمكان أن تمتلك وحدات نسق الإيحاء الحجم نفسه من وحدات

٦٣ الجرجاني : الدلائل ، ص ٢٦٢

٦٤ ينظر : Roland Barthes, Elements of Semiology, trn. Annette Lavers & Colin Smith (New York, The Noonday Press, 1992) p.89

نسق المعنى ، فقد تنشئ وحدة كبيرة لنسق المعنى نسقا إيحائيا واحدا " ،
وإذن يمكن أن تجتمع مجموعة من العلامات اللغوية معا لتشكّل دالا إيحائيا
واحدا، لا غير ، وقد تشير علامة لغوية واحدة أو بنية شكلية إلى دوال إيحائية
متعددة .

إن هذه الإمكانية التي يتمتع بها التصور النظري للإيحاء تجعل التعامل
الإجرائي مع المعاني يقوم على مرونة قصوى ، فليس من الضروري أن يتطابق
حجم وحدات المعنى الاعتيادي مع وحدات نسق الإيحاء ، ولذا فإنه يمكن الانتقال
من مستوى الدوال (الشكل التعبيري) إلى مستوى المدلولات والدلالات كما يمكن
الانتقال العكسي أيضاً ، أما مفهوم (معنى المعنى) عند الجرجاني ، فإنه قائم
على بنية تراتبية ، يشير فيها معنى لفظ ما إلى ما يدعوه الجرجاني (بمعنى
المعنى) ، أي أن الغرض النهائي لبدء وأن يتم تحديده والوقوف عنده ، استنادا
إلى معنى ذلك اللفظ ، من دون أي افتراض يقضي أن معنى المعنى أو الغرض
في البنية المجازية يقوم على إمكانية وجود وفرة متعددة من الدلالات المجازية
التي قد تخرج عن نطاق هذه البنية المنظمة ، التي تبدأ باللفظ الذي يفضي إلى
معناه ثم يسلم ذلك المعنى إلى (المعنى المعنى) ، عند الجرجاني ، كما تدل
النصوص السابقة ، وهذه بنية تضمن ضمانا كبيرا تحديد الدلالة المجازية ،
والوقوف عليها من دون أن يدخل في طاقتها التصورية أن من الدلالات ما يند
ويخرج عن النسق الضابط الذي هو (نسق المعنى ومعنى المعنى) . أضف إلى
ذلك ، أن الجرجاني يرد كل التراكيب المجازية إلى دلالة واحدة مستبعدا تعدد
الدلالات ، حتى تلك التراكيب التي تتسم عنده بالتعقيد الشديد ، وتدل على
جودة أدبية عالية ، تخضع للإجراء نفسه ، ويمكن الإشارة هنا على سبيل

التمثيل لا الحصر إلى تأويله في أسرار البلاغة لببيت أبي تمام :

« لا تنكري عطل الكريم من الغنى فالسيل حرب للمكان العالي

قد خيل إلي السامع أن الكريم إذا كان موصوفاً بالعلو والرفعة في قدره ، وكان الغنى كالغيث في حاجة الخلق إليه وعظم نفعه ، وجب بالقياس أن يزل عن الكريم ، زليل السيل عن الطود العظيم ، ومعلوم أنه قياس تخييل وإيهام ... »^{٦٦} . يتتبع الجرجاني ، هنا وعلى نحو صريح ، الدلالة الأدبية بالانتقال المنطقي . وهذا ما جعل بعض الباحثين يرون أن عملية إنتاج المجاز ، في التفكير البلاغي بعامة ، وفي نص الجرجاني بخاصة ، تحكمها بنية راسخة وتشكلها ، وتتجسد في الاستدلال المنطقي نفسه ، حيث يرى محمد عابد الجابري أن « الطابع الاستدلالي في الأساليب البيانية العربية »^{٦٧} يجعل دوال النص « بمثابة الحد الأوسط الذي بدونه لا يمكن الانتقال من المقدمات إلى النتائج »^{٦٨} وإلى المنزع نفسه يذهب طه عبدالرحمن عندما يشير إلى أن الطابع الاستدلالي هو « الجهاز الحجاجي للمناظرة ، وهو جهاز مفهومي متأصل في المجال التداولي الإسلامي العربي ، فقد عمد الجرجاني إلى اقتباس عناصر مختلفة منه في تكوين تصوره للاستعارة ... »^{٦٩} . وعلى الرغم من حضور المظهر الاستدلالي في بنية معنى المعنى فإننا نميل إلى أن عملية الاستدلال مرتبطة بالنظم ، وهذا يشير إلى أن الجرجاني كان ينظر إلى تلك البنية الاستدلالية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من نظام الشعر وقواعده من حيث إنه « يختلف عن الأنظمة اللغوية الأخرى بانتظامه البنيوي الخاص ، وبتشكيله المتميز ، وبأسلوبه المفاير ،

٦٦ الجرجاني : الأسرار ، ص ٢٤٥

٦٧ محمد عابد الجابري : بنية العقل العربي : دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠) ص ٨٩

٦٨ المرجع السابق ، ص ٨٩

٦٩ طه عبدالرحمن : اللسان والميزان أو التكوثر العقلي (بيروت الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٨) ص ٣٠٩

وبصوره وتراكيبه المنزاحة^{٧٠} . أضف إلى هذا أن مفهوم المعنى ومعنى المعنى تحكمه الشروط النظرية العامة وبخاصة الاتساع وذلك لأنه في نص الجرجاني يرتبط هذا المفهوم بالشروط النظرية على نحو غير واع ، حيث إن « صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى يكون هنا اتساع ومجاز ، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة ، ولكن يشار بمعانيها إلى معان أخر^{٧١} » . إذ إن عملية الانتقال من معنى اللفظ إلى معنى المعنى هي في جوهرها اتساع يجري على صعيد المعاني نفسها .

وعلى الرغم من أن عبدالله الغدامي يؤول معنى المعنى بالغياب ، فإنه معنى المعنى ، الذي يتأسس على ترتيب راسخ ، يجعل الدلالة تنتقل من عملية إلى أخرى حتى يتم تحويل الدلالة الغائبة إلى دلالة حاضرة . وهذه العملية تقوم على بنية ثابتة لا يمكن أن تتغير بذاتها ، ومن هنا فهي تختلف عن البنية المتغيرة والمتحولة التي تنتج عن الأثر . فالدال يكون حاضرا في ذاته ولذاته ، غير أن هذا الحضور سرعان ما يتحول إلى غياب ، وذلك من خلال الفاصل الذي يميز حضور الدال ثم ينقسم بذاته ، بمعنى أن حضور الدال يكون حضورا مكانيا ، وتحوله من خلال الدوال المحتبسة والمقبلة تعني أن ذلك الدال أصبح غيابا زمنيا . ومن هنا فإن الغياب ، الذي يفرزه الأثر- وحمل عليه معنى المعنى ، كما ورد ذلك في تأويل عبدالله الغدامي - لا يتأسس على بنية تتضمن حدا وسطا على النحو الذي يقوم عليه مفهوم معنى المعنى . فإذا اعتبرنا حضور الدال ، من حيث هو فاصل ، حداً وسطا فإن ذلك الحد سرعان ما يتحول إلى غياب بفعل ما يحتبسه من دوال سابقة ولاحقة. أضف إلى كل ذلك أن الأثر كما يتبين لنا من

٧٠. حمر العين : شعرية الانزياح ، ٨٥ .

٧١ الجرجاني : الأسرار ، ٢٦٥ .

النصوص التي تمت الإشارة إليها في هذا الفصل ، تشكل عناصره النظرية الدنيا زمنا مخصوصا لما ينتجه من دلالات أو دوال . فعندما يحدد الفاصل حضور الدال ويميّزه من اللاحضور أو من حضور غيره ، فهو بذلك ينجز وظيفة تتمثل في إحداث المباعدة أو المسافة التي تفصل بين حضور الدال وما لا يكون حضورا . وهذه المباعدة بدورها لا تستقر ، أي لا تصبح حضورا ثابتا وذلك لوجود العناصر الأخرى ، إذ يقوم كل واحد منها بوظيفة معينة ، فالدال الذي تم فصله عن غيره من أنواع الحضور من خلال المباعدة أو المسافة يتحكم فيه في الوقت نفسه احتباس لدوال سابقة أو ماضية ، واستباق لدوال لاحقة أو مستقبلية ، غير أن دوال الماضي سرعان تتبدد بفعل الحضور والغياب للدوال المقبلة ، كذلك تتبدد الدوال المقبلة بفعل دوال الماضي ، ولذلك فإن كل حضور سواء أكان حضورا لماض أم مستقبل هو حضور غائب ، ومن هنا فإن طبيعة بنية الأثر متغيرة . إن هذه البنية المتغيرة بذاتها للأثر لا تنسجم مع نسق المجاز لمفهوم معنى المعنى حسب تأويل عبدالله الغدامي ، حيث إن التغير الداخلي للبنية يقوم على عملية تحييد دائم للمكونات النظرية الدنيا التي تشكل منها بنية الأثر .

ومن هنا فإن بنية الأثر تتعارض مع النظام اللغوي ، وكل ما يمت إلى النظام اللغوي بعلاقة ، مثل الأعراف ، والمتكلم ، والمخاطب . ومعلوم أن هذه العناصر ذات علاقة وثيقة بمفهوم معنى المعنى وببقية المفاهيم التي يطرحها الجرجاني على الرغم من أن مدار الخطاب عنده هو نظام الشعر . لهذا فإن الغياب عند الجرجاني في تأويل عبدالله الغدامي مجرد نتيجة لما تسبقه من عملية تقوم على الحضور المستقر ، كما أنه غياب ناتج عن نسق منظم يقوم على

ترتيب معين له بداية ونهاية ، فالعملية تبدأ بلفظ ذي حضور ثابت ثم تنتقل إلى معنى ذلك اللفظ ويتسم بدوره هذا المعنى بالحضور الدائم الذي يسوّغه النظام اللغوي نفسه ، ثم يدل هذا المعنى الحاضر ، على معنى آخر يشير إلى الغرض .

إن الغياب عند عبدالله الغذامي يرتبط بما قبله ، أي باللفظ ومعناه ، ارتباطاً أحادياً تجسده البنية الاستدلالية من حيث هي عملية يملّيها النظام اللغوي ، ويستدعيها أيضاً نظام الشعر . وهذا الارتباط الأحادي يتعارض مع الغياب الذي ينتجه الأثر ، وذلك لأن الغياب الذي يقابل الحضور في عملية الأثر لا يتم الوصول إليه بشكل أحادي من خلال بنية منظمة تنظيماً استدالياً ، وإنما جميع المكونات التي تؤلف الأثر تؤدي هذا الغياب من دون مركزية أو أولوية لأحد العناصر النظرية على حساب الأخرى ، و من دون وجود نظام لغوي أصلاً ، لكون الأثر يجسد نظامه الداخلي والخاص .

يمكن أن نخلص إلى أن تأويل الغذامي قد انتقل من خصوصيات السياق الداخلي للاختلاف إلى خصوصيات السياق الداخلي لنص الجرجاني ، على نحو يتضمن اختزالاً نظرياً مجرد الطاقة التصورية للاختلاف وإمكاناته النظرية من جهة ، ونص الجرجاني من جهة أخرى .

المصادر والمراجع العربية

أولاً : المصادر :

- (١) ابن جني ، أبو الفتح عثمان . الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .
- (٢) ابن رشد الحفيد ، أبوالوليد . فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال . تحقيق : محمد عبدالواحد العسري ، المشرف على مشروع مؤلفات ابن رشد : محمد عابد الجابري . بيروت : مركز الوحدة العربية ، ١٩٩٧ .
- (٣) ابن منظور ، جمال الدين . لسان العرب . القاهرة : دار المعارف ، د.ت .
- (٤) التهانوي ، محمد علي . موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . إشراف : رفيق العجم ، التحقيق : علي دحروج ، الترجمة : عبدالله الخالدي ، وجورج زيناتي . بيروت : مكتبة لبنان ناشرون ، ١٩٩٦ .
- (٥) الجرجاني ، عبدالقاهر . أسرار البلاغة . تحقيق : هـ . ريتز . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٨٣ .
- (٦) الجرجاني ، عبدالقاهر . دلائل الإعجاز . تحقيق : محمود محمد شاكر . القاهرة : مكتبة الخانجي ، د.ت .
- (٧) سيبويه ، أبوبشر عمرو بن قمبر . الكتاب . تحقيق : عبدالسلام هارون . بيروت : دار الكتب العملية ، ١٩٨٨ .
- (٨) الشريف الجرجاني ، علي بن محمد . التعريفات . بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٥ .
- (٩) الشهرستاني ، أبوالفتح . الملل والنحل . بيروت : دار مكتبة المتنبي ، ١٩٩٢ .
- (١٠) القاضي عبدالجبار ، أبوالحسن الأسد أبادي . المغني في أبواب التوحيد والعدل . قوّم نصّه : أمين الخولي . القاهرة : وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٦٠ ، ج ١٦ .
- (١١) المهيري ، عبدالقادر و صمود ، حمادي و المسدي ، عبدالسلام (تحرير) . النظرية اللسانية و الشعرية في التراث العربي من خلال النصوص . تونس . دار التونسية للنشر ، ١٩٨٨ .

ثانياً : المراجع :

- (١) أبوزيد ، نصر حامد . الاتجاه العقلي في التفسير : دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة . بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ .
- (٢) أبوزيد ، نصر حامد . إشكاليات القراءة وآليات التأويل . بيروت الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٢ .
- (٣) البركة ، فاطمة طبال ، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٣ .
- (٤) بلعيد ، صالح . التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبدالقاهر الجرجاني . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٤ .
- (٥) الجابري ، محمد عابد . بنية العقل العربي : دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠ .
- (٦) جماعة من الباحثين . المعجم الوسيط . القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٩٦١ .
- (٧) حمر العين ، خيرة . شعرية الانزياح . الجزائر : جامعة وهران ، ١٩٨٩ - ١٩٩٩ . رسالة دكتوراه غير منشورة .
- (٨) حميدة ، مصطفى . نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية . بيروت ، القاهرة : مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، ١٩٩٧ .
- (٩) الراوي ، عبدالستار . العقل والحرية : دراسة في فكر القاضي عبدالجبار المعتزلي . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ .
- (١٠) الراوي ، عبدالستار . فلسفة العقل : رؤية نقدية للنظرية الاعتزالية . بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ .
- (١١) صليبيا ، جميل . المعجم الفلسفي . بيروت : الشركة العالمية للكتاب ، ١٩٨٢ .
- (١٢) صمود ، حمادي . التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس . تونس : منشورات الجامعة التونسية ، ١٩٨١ .
- (١٣) عبدالرحمن ، طه . اللسان والميزان أو التكوثر العقلي . بيروت - الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٨ .
- (١٤) ع شماوي ، محمد زكي . قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث . القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٤ .

- (١٥) عصفور ، جابر . الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب ، بيروت - الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٢ .
- (١٦) الغدامي ، عبدالله محمد . الخطيئة والتكفير : من البنيوية إلى التشريرية ، قراءة نقدية لنموذج إنساني معاصر . جدة : النادي الأدبي الثقافي ، ١٩٨٥ .
- (١٧) الغدامي ، محمد عبدالله . المشكلة والاختلاف : قراءة في النظرية النقدية العربية وبحث في الشبيه المختلف . بيروت - الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٤ .
- (١٨) فقيهي ، محمد حنيف . نظرية إعجاز القرآن عند عبدالقاهر الجرجاني . بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٧ .
- (١٩) قاره ، نبيهة . الفلسفة والتأويل . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٩٥ .
- (٢٠) المبخوت ، شكري . جمالية الألفة ، النص ومتقبله في التراث النقدي . تونس : بيت الحكمة - قرطاج ، ١٩٩٣ .
- (٢١) محمد ، الولي . الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي . بيروت ، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٠ .
- (٢٢) مطلوب ، أحمد . عبدالقاهر الجرجاني بلاغته ونقده . الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣ .
- (٢٣) مندور ، محمد . في الميزان الجديد . القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، د.ت.
- (٢٤) ناصف ، مصطفى . المقدرة اللغوية في النقد العربي . ضمن قراءة جديدة لتراثنا النقدي . جدة : النادي الأدبي الثقافي ، ١٩٩٠ . ج ١ .
- (٢٥) ناصف ، مصطفى . نظرية المعنى في النقد العربي . بيروت : دار الأندلس ، ١٩٨١ .
- (٢٦) نصر ، عاطف جودة . النص الشعري ومشكلات التفسير . بيروت ، القاهرة : مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، ١٩٩٦ .
- (٢٧) النعمان ، طارق . اللفظ والمعنى بين الاديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم . القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٤ .

ثالثاً : المراجع المترجمة :

- (١) جاكبسون ، رومان . قضايا الشعرية ، ترجمة : محمد الولي ومبارك حنون .
الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٨ .
- (٢) دريدا ، جاك . الكتابة والاختلاف ، ترجمة : كاظم جهاد . الدار البيضاء : دار
توبقال ، ١٩٨٨ .
- (٣) دي سوسير ، فردينان . دروس في الألسنية العامة . تعريب : صالح القرماضي ،
ومحمد الشاوش ، ومحمد عجينة . تونس ، وليبيا : الدار العربية للكتاب ،
١٩٨٥ .
- (٤) طاليس ، أرسطو . فن الشعر ، نقل : أبي بشر متى بن يونس القنائي ، حققه
مع ترجمة حديثة ودراسة لتأثيره في البلاغة العربية : شكري محمد عياد .
القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .
- (٥) كوفمان ، سارة وروجي لابورت . مدخل إلى فلسفة جاك دريدا : تفكيك
المتنافيزيقا واستحضار الأثر . ترجمة : إدريس كثير ، عزالدين الخطابي .
المغرب : أفريقيا الشرق ، ١٩٩١ .
- (٦) كوهين ، جان . بنية اللغة الشعرية ، ترجمة : محمد الولي ومحمد العمري .
الدار البيضاء دار توبقال ، ١٩٨٦ .
- (٧) لالاند ، أندريه . موسوعة لالاند الفلسفية ، تعريب : خليل أحمد خليل ، إشراف
: أحمد عويدات . بيروت وباريس : منشورات عويدات ، ١٩٩٦ .

رابعاً : الدوريات :

- (١) إسماعيل ، عزالدين . قراءة في «معنى المعنى» عند عبدالقاهر الجرجاني ،
فصول ، م٧ ، ع٣-٤ . القاهرة : إبريل ، سبتمبر ، ١٩٨٧ .
- (٢) حسان ، تمام . المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة ، فصول .
القاهرة : إبريل وسبتمبر ، ١٩٨٧ . م٧ ، ع٣ - ٤ .
- (٣) دريدا ، جاك . (أ) (ت) خ (ت) ل (أ) ف . ترجمة : الحسين سحبان ، الحكمة .
المغرب : ع١ ، خريف ، ١٩٩٢ .
- (٤) الزهراني ، معجب . ملاحظات حول التفكيكية ، النص الجديد . السعودية :
ع١٠٥ . أبريل ١٩٩٦ .

- 1) Abrams, M.H. *A glossary of Literary terms*. U.S.A: Harcourt College Publishers, 1993.
- 2) Abu Deeb, Kamal. *Al-Jurjani's Theory of Poetics Imaginary*. England: Aris & Phillips Ltd, 1979.
- 3) Audi, Robert Edr. *The Cambridge Dictionary of Philosophy*. U.S.A.: Campbridge University Press, 1996.
- 4) Barthes, Roland. *Elements of Semiology*, Trn. Annette Lavers & Colin Smith. New Yoork: The Noonday Press, 1992.
- 5) Culler, Jonathan. *On Deconstruction: Theory and Criticism after Structuralism* . London & New York: Routledge, 1989.
- 6) De Man, Paul. *Blindness & Insight: Essays in the Rhetoric of Contemporary Criticism*. London & New York: Routledge, 1993.
- 7) Derrida, Jacques. *of Grammatology*. Trn. Gayatri Chakravorty Spivak. Boltimore & London: The John Hopkins University Press, 1976.
- 8) Derrida, Jacques, *Margins of Philosophy*. Tran. Alan Bass. London: Harvester Wheatsheaf, 1982.
- 9) Foucault, Michel. *The Archeology of Knowledge*. Tras. A. M. Sheridan Smith. London & New York: Routledge, 1995.
- 10) Foucault, Michel. *The Foucault Reader*. Edr. Paul Rabinow. U.K.: Penguin, 1991.
- 11) Foucault, Michel *The Order of Things: An Archeology of The Human Sciences*. London & New York: Routledge, 1994.
- 12) Gadamer, Hans-George. *Truth and Method*. Tras. Joel Weinsheimer & Donald G. Marshall. New York: Continuum, 1994.
- 13) Greimas, A. J. & J. Courte's, *Semiotics & Language: An Analytical Dictionary*. Trans. Larry Crist & Others. Bloomington: Indiana University Press, 1982.
- 14) Harari, Josue V. Edr. *Textual Strategies Perspectives in Post-Structuralist Criticism*. London: Methuen, 1980.
- 15) Leitch, Vincent B. *Deconstructive Criticism: An Advanced Introduction*. New York: Columbia University Press, 1983.
- 16) Norris, Christopher. *Derrida*. Cambridge & Massachusetts: Harvard University Press, 1987.
- 17) Rice, Philip & Patricia Waugh Eds. *Modern Literary Theory*. G.B.: Edward Arnold, 1993.
- 18) Todorov, Tzevetan & Oswald Ducrot. *Encyclopedia Dictionary of the Science of Language*. Oxford: Blackwell, 1981.

معجم المصطلحات

(1)

الاتساع : ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٧ ٩٤ ١.١ ١٣٧ ١٤٨ .
 الأثر = Trace : ط ١٣٥ ١٣٦ ١٣٩ ١٤. ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٩ .
 الاختزال = Reduction : ١٥. .
 الاختلاف : ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٣٢ ١٣٣ .
 الاختلاف (ت) = Differance : ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣. ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٨ ١٣٩ .
 الاختيار = Selection : ٥٨ ٥٩ ٦١ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٧١ ٧٣ ٨١ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩. ٩٧
 ١٠٠ .
 الأعداد : ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٦ ٩٧ ١٢٤ .
 الإرجاء = Differ : ١٣٠. ١٣١ ١٣٩ .
 الاستبدال = Paradigm : ٨٠. ٨٧ ٨٩ ١٠٠ ١.١ ١.٢ .
 الاستدلال : ٣٨ ٣٩ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٩ ١٤٧ ١٥. .
 استراتيجية التفكير : ك ل ١.٤ ١.٥ .
 الاستعارة = Metaphor : ٥٨ ٨٦ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١.٢ ١.٢٦ .
 الأسلوب = Style : ٥٨ ٧. .
 إشكالية = Problematic : ح ٢ ٥٨ ١.٤ .
 اعتباطية = Arbitrary : ١١٦ .
 الأعراف = Convention : ٤١ ٦٦ ٦٨ ٩٥ ٩٦ ١.٢ .
 الأفق التاريخي = Horizon : ٤ ٨ ٩ ١٠. ١١ ٢٧ .
 إقصاء = Exclusion : ٢٨ ٥٥ .
 إقصاء مزدوج = Double Exclusion : ١.١ .
 الانزياح = Deviation : ٧١ ٩٤ ٩٧ ١.١ ١.٢ .
 الانسجام = Coherence : ط ٤ ١٨ ٥٥ ٨٧ ١٠٠ ١.٢ ١٣٣ .

(ب)

بنية الصوت = Sound Structure : ١١٦.

(ت)

التأمل : ٢ ٣ .
 التأويل = Interpretation : د ه و ز ح ط ي ك ل ٢ ٣ ٤ ١١ ١٢ ٢٠ ٢١ ٢٨
 ٣. ٣٨ ٤٢ ٤٧ ٥٥ ٥٩ ٦٢ ٧٧ ٧٩ ٨. ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٨ ١١٤ ١١٧ ١١٩ ١٢٠ ١٢٦ ١٢٨
 ١٢٩ ١٣٠ ١٣٢ ١٣٦ .

- التجاور المكاني : ٧٨ ١٤٣ .
- تجاور المدلولات = Contingency of Signifieds : ٥٢ ٥٣ ٥٤ .
- التساند Interdependance : ١١٩ ١٢٨ ١٣٧ ١٣٨ ١٤٠ ١٤٢ ١٤٣ .
- التشبيه : ٨١ ٨٦ ٨٧ ٩٤ ١٠١ ١٣٧ .
- التشتيت = Dissemination : ١٣٠ ١٣١ ١٤٣ .
- التعارضات النظرية = Theoretical Contradictions : ز ح .
- التعليق : ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٧١ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٨٠ .
- التعميم = Generalization : ٥٥ .
- التفسير : ٢ ٣ .
- التفكيكية = Deconstruction : ١٠٤ ١١٣ ١٢٥ ١٢٧ ١٢٩ .
- التمائل = ٢٩ ٣٠ .
- التواصل = Communication : ٦ ٧ ٨ ٩ ١١ ١٣ ١٥ ٢٠ ٢٤ ٣٥ ٣٦ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٤ .
- ٦١ ١١٠ .
- التوزيع = Syntagmatic : ٥٨ ٥٩ ٦١ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٩٠ .
- التوكيد : ٨١ ٨٥ ٨٧ ٩٤ ١٠١ ١٣٧ .

(ث)

- التيولوجي = Theology : ٧ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٧ .

(ج)

- الحضور = Presence : ١٥٠ .
- الحوارية : ١٠ ٢٩ .

(د)

- الدائرة التأويلية = Hermeneutic Circle : ٣ ٤ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٩ ٢٠ ٢٢ ٢٤ ٢٨ .
- الدال = Signifier : ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١٢٧ ١٢٩ ١٣١ ١٣٣ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٨ ١٤٩ .
- درجة الصفر : ٣٤ .
- الدلالات العرفية = Conventional Meanings : ١١٨ .
- الدلالة : ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١٢٧ ١٢٩ .

(هـ)

- الرد المتضاييف : ١٩ ٢٠ ٢٣ ٢٦ ٢٨ ٢٩ .

(س)

- السياق = Context : ٥٣ ٥٢ ٥١ .
السياق الاجتماعي = Social context : ٣٧ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٩ ٥٤ ٥٥ .
السياق الحضاري : ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٥٥ .
السياق الداخلي = Internal context : ٣. ٥٥ ١٥٠ .
السيمائية = Semiology : ١٤٥ ي

(ش)

- الشرط النظري = Theoretical Condition : ح ١٤ ١٥ ١٧ ١٨ ٢. ٧٦ ٨٣ ٨٤ ٨٥
٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٣ ٩٤ ١١٢ ١٣٨ ١٤٨ ١٢٠ .

(ص)

الصور المنمقة / العادية : ٨٢ .

(ع)

- العامل البلاغي = Rhetorical factor : ٢١ ٢٢ ٢٣ .
العامل المنطقي = Logical factor : ٢١ ٢٢ ٢٣ .
العامل النحوي = Grammatical factor : ٢١ ٢٢ ٢٣ .
العلاقات النحوية الدلالية : ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٤٤ ٤٥ ٤٨ ٥. ٦١ ٦٣ ٦٦ ٦٨ ٦٩ ٧١ ١٠٠ .
العلامة = Sign : ١٣ ١٤ ١٥ ١٧ ١٨ ٩٢ ١٠٥ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١. ١١١ ١١٢ ١١٣
١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١٢٣ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٩ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٣ ١٤٦ .
العنصر المهيمن : ٤

(غ)

- الغرض : ٣٤ ٣٥ ٣٦ ١٢٨ ١٣٢ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ .
الغياب : ١٢٨ ١٢٩ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٤١ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ .

(ف)

- الفصاحة : ٤٠ ٤٢ ١٠٥ .
الفهم التاريخي = Historical Understanding : ط .

(ق)

- القديم : ١٣ ١٥ ١٧ ٣٩ ١١١ ١١٢ .
القصد = Intention : ٢٢ ٢٣ ٣٤ ٣٧ ٣٨ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٨ ٥٢ ٥٥ .
القطيعة = Break : هـ .
القياس : ١٦ ٣٤ ٨٦ ١٤٢ ١٤٧ .

(ك)

- الكل و الجزء : ٩ ١٠ ١١ .
الكناية : ٦٧ ٨٥ .

(ل)

- اللامعني : ١٢٩ .
اللاوعي المعرفي = Epistemological unconscious : ١٩ .
اللفظ و المعني : ٦ ٧ ٨ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٩ ٢٠ ٢٩ ٣٤ ٣٩ ٤٩ ٦٤ ٦٨ ٧٢ ٧٦ ٩٣ .
١٠٠ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٦ ١٢٣ ١٢٥ ١٢٨ ١٣٥ .
اللوغوس = Logos : ١٠٤ .

(م)

- المجاز = Trope : ٦ ٣٦ ٤٢ ٤٤ ٤٥ ٦٥ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٦ ١١٥ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٢ ١٢٣ .
١٢٤ ١٢٨ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٩ .
محدث : ١٣ ١٥ ١٧ ٣٩ ١١١ ١١٢ .
المدلول = Signified : ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١٢٧ ١٢٩ .
مستوي المفاهيم : ز ح .
مستوي الممارسة : ز ح .
المعاني الجزئية : ٢٤ .
المعاني العرفية : ٣٤ ٣٥ .
المعني الأدبي = Literary Meaning : و ح .
المعني الثاني : ٣٧ ٤٧ ٥٣ .
معني المعني = Meaning of the Meaning : ي ل ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤٢ ٤٣ ٤٤ .
٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٤ ٥٥ ٨١ ٨٧ ٨٨ ١٤٤ ١٤٨ ١٤٩ .
المقام : ٤٣ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٨٨ ٨٩ ٩٦ ٩٧ ٩٩ ١٠٢ .
المكون الصوتي = Phonotical component : ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ .

(ن)

نسق الإيحاد = Connotation system : ١٤٥ ١٤٦.

نظام الحقيقة : ١٨ ١٩.

٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٢ ٤١ ٢٠ ١٩ ١١ ٨ ٧ : Linguistic System = النظام اللغوي

٧٢ ٧٣ ٨١ ٨٩ ١٠٥ .

١.٢ : Episteme = النظام المعرفي

٢٤ ٢٢ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ : Syntax = النظم

٧٦ ٧٥ ٧٣ ٧٢ ٧٠ ٦٩ ٦٥ ٦١ ٥٥ ٥٤ ٤٨ ٤٥ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٠ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥

٧٧ ٨٠ ٩٩ ١٠٧ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١٤٢ ١٤٧ .

٣٢ : Core meaning = النواة الدلالية

(و)

٦٠ ٦٩ ٦٨ : الوجود بالفعل

٧٠ ٦٩ ٦٨ : Potentiality = الوجود بالقوة

١٢٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ : Historical Disposition = الوضعية التاريخية

ملخص

عبدالقاهر الجرجاني في النقد العربي الحديث

(دراسة في إشكالية التأويل)

رامت هذه الدراسة مساءلة الطريقة التي من خلالها أولّ النقاد العرب المحدثين نص الجرجاني (أسرار البلاغة ، و دلائل الإعجاز) حيث إنهم استندوا في تلك الممارسات على مرجعية غربية متنوعة تجسدت في التأويلية ، والبنوية ، والأسلوبية ، والتفكيكية .

ولقد سعت هذه الدراسة إلى هدف أساسي تمثل في الكشف عن التعارضات النظرية التي تتأصل في التأويلات الحديثة لنص الجرجاني ، وذلك من خلال اعتبارها إشكاليات نظرية تسم تلك الممارسات التي تتأسس على سياقات مختلفة ؛ سياقات نص الجرجاني ، وسياقات المفاهيم الغربية .

ولذلك فإن هذه الدراسة في تحديدها للإشكاليات انقسمت إلى الفصول التالية :
عالج الفصل الأول إشكالية التأويل بوساطة التركيز على الشروط التاريخية التي تحكم نص الجرجاني وسياقاته . كما عالج تأويل النظم استناداً على الدائرة التأويلية ، وتأويل معنى المعنى استناداً على الإطار الاجتماعي . أضف إلى ذلك ، كانت الدراسة تتوخى إبراز التعارضات النظرية في ذلك النمط من التأويل .

وأما الفصل الثاني الموسوم بإشكالية الأسلوب ، فقد وقف بشكل موسع على مجموعة من التساؤلات التي تخصّ تأويل نص الجرجاني استناداً على مفهوم الاختيار والتوزيع ، ومفهوم الانزياح . وفي ذلك أبرز الفصل التعارض النظري الذي شكل تلك التأويلات .

وحول إشكالية الاختلاف فقد ناقش الفصل الثالث التعارض النظري في مستوى المفاهيم بين العلامة الجرجانية والعلامة في الفكر اللساني والنقدي . كما أبرز التعارض النظري الناجم عند تأويل نص الجرجاني استنادا على مفهوم الاختلاف ومفهوم الأثر في استراتيجية التفكيك .

وفي كل فصل من الفصول السابقة ، كانت الدراسة تنتهي الى الوقوف على الكيفية التي تمّ بموجبها بناء تلك التأويلات .

Summary
Abd al-qaher Aljurjani
in
Modern Arabic Criticism:
The problem of interpretation

This study questioned the way in which the modern Arab critics interpreted Aljurjani's text (the book of Asrar Albalgha and the book of Dalail alijaz) that has been considered as the most important aspect of critical and rhetorical heritage. In such interpretations, they relayed to the great extent on the western methods and theories like hermeneutics, structuralism, stylistics, and deconstruction.

The most general goal of this approach is to uncover the theoretical contradictions that underlied the modern interpretations of Al-Jurjani's text, viewed them, epistemoloigcally, as an inextricable problems of the practices, constructing of different contexts: the contexts of Aljurjani's text and the contexts of the Western conceptions.

However, the study consisted of the following chapters :

The first chapter dealt with the problem of interpretations. It raised, painstakingly, a set of issues among them the historical conditions that determined Aljurjanian conception of syntax (Al nazam), the interpretation of (Alnazam) in terms of hermeneutic circle, and the interpretation of the concept of (meaning of the meaning) in accordance to social conventions. The crucial task of this chapter was to capture the theoretical contradictions that articulated implicitly such interpretations.

The second chapter raised, broadly, a set of questions concerning how the modern readings interpreted Aljurjani's text via a number of linguistic and stylistic conceptions of (selection and combination) and (deviation). Particularly, the chapter paid a great deal of attention to the theoretical contradictions in such interpretations.

The third chapter investigated the conceptual contradiction between Al-jurjanian sign and the lingual sign in the modern linguistics and criticism. Additionally, the chapter questioned, critically, the reading that interpreted Aljurjani's conception of difference in terms of deconstructive conception of (difference). On the other hand, the chapter demonstrated the theoretical contradictions in the way in

which Al-Jurjanian conception of (interdependence between sentences) was interpreted in respect to deconstructive conception of (trace).

Ultimately, each one of previous chapters involved to a certain result concerning the condition on which the problem of interpretation was based unconsciously.

المحتويات

١ - ٥٦		المقدمة
١ - ٥٦		الفصل الأول : إشكالية التأويل
٥ - ٣٠		المبحث الأول : النظم والدائرة التأويلية
١٢ - ٢١		(١) النظم والسياق الثيولوجي
٢١ - ٣٠		(٢) النظم وتوسيع الدائرة التأويلية
٣١ - ٥٦		المبحث الثاني : القصد ومعنى المعنى
٣٨ - ٤٧		(١) الاستدلال والقصد
٤٧ - ٥٦		(٢) معنى المعنى والسياق الاجتماعي
٥٧ - ١٠٢		الفصل الثاني : إشكالية الأسلوب
٦٠ - ٩٠		المبحث الأول : التعليق وبنية التوزيع وبنية الاختيار
٧٤ - ٧١		(١) المكون اللغوي
٧٥ - ٨٠		(٢) المكون الصوتي
٨٠ - ٩٠		(٣) بنية الاختيار
٩١ - ١٠٢		المبحث الثاني : الاستعارة وأنساق التأويل
١٠٢ - ١٥٠		الفصل الثالث : إشكالية الاختلاف
١٠٦ - ١٢٠		المبحث الأول : العلامة ومظاهرها
١٢١ - ١٣٣		المبحث الثاني : الاختلاف وتمايز الوظائف
١٣٤ - ١٥٠		المبحث الثالث : المجاز والأثر
١٤٤ - ١٥٠		- معنى المعنى و الأثر
١٥١ - ١٥٥		قائمة المصادر والمراجع
١٥٦ - ١٦٠		معجم المصطلحات
١٦١ - ١٦٢		ملخص البحث بالعربية
١٦٣ - ١٦٥		ملخص البحث بالانجليزية
١٦٦		المحتويات